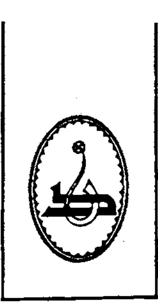


جبهة التحرير الوطني الجزائري


بسم الله الرحمن الرحيم



جبهة التحرير الوطني الجزائري

بسّام العسلي

دار النفائس



للطباعة والنشر والتوزيع
شارع فردان ـ بناية صفي الدين
ص.ب ١١/٦٣٤٧ أو ١٤/٥١٥٢
برقياً: دانفايسكو ـ ت ٨١٠١٩٤
أو ٨٦١٣٦٧ بيروت ـ لبنان

الطبعة الأولى : ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م
الطبعة الثالثة : ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م

الإهداء

إلى الشعب العظيم ،

شعبنا العربي المسلم ،

الذي لا زال متمسكاً بأصالته في الجزائر المجاهدة

وفي دنيا العرب المسلمين ،

أهدي هذه التجربة التاريخية

بسام

المقدمة

صراع الحياة هو حوار بين الإرادات المتصارعة ، ما كان من هذا الصراع فردياً أو جماعياً، وما كان منه هادئاً صامتاً يحمل عادة اسم (الصراع السياسي) أو عنيفاً صاخباً يحمل اسم (الصراع المسلح) . ويمتزج عادة الصراع السياسي بالصراع المسلح عند اللجوء إلى العنف (الحرب) مما يزيد من صعوبة إدارة الحوار ، بسبب ضرورة التنسيق بين الجهد المبذول على الصعيد السياسي ، وبين الجهد الموجه على مستوى الصراع المسلح . وتتزايد صعوبة إدارة الحوار أيضاً عند وجود تفاوت في مستويات الصراع ، كما هو شأن الحروب الثورية في مواجهتها لقوى القمع - أو القهر - الاستعماري ؛ إذ تكون وسائط الحروب الثورية محدودة ، بينما تتوافر للقوى الاستعمارية قوى ضخمة ووسائل رهيبة ، لا في ميادين الصراع المسلح فحسب ، وإنما أيضاً في آفاق الصراع السياسي ، هذا بالإضافة إلى عامل (الهيبة) و (المكانة الدولية) التي ترافق القوة والقدرة ، ولكن قوى الثورة تتمتع بالمقابل ، بامتيازات خاصة ، أولها : توافر رصيد شعبي هائل يمثله الخزان العظيم لقوى الشعب الثائر .

وثانيها : توافر مراكز عالمية مضادة يمكن لها دعم قوى الثورة والتعاطف معها ، والوصول أحياناً إلى مشاركتها في صراعها مادياً ومعنوياً ، مما يقدم للثورة قوة دفع جبارة (زخم) .

وتتمثل إدارة الصراع ـ بالنسبة للقوى الثورية ـ بتفجير الصراع وتطويره ، ودعمه ، واكتساب الأصدقاء ، وإضعاف جبهة الأعداء ، والعمل باستمرار لتنمية العوامل المتشابكة في محصلة الصراع على حساب ما يتوافر للعدو من القوى والوسائط ، وبكلمة أخرى : زيادة القدرة الذاتية على أنقاض ما يتم تفتيته من قدرات العدو وإمكاناته .

تلك هي بدهيات معروفة لكل من يتصدى لإدارة الحوار ، غير أن لكل ثورة خصوصيتها ، وبقدر ما تتشابه الثورات في طرائقها وظواهرها ، وبقدر ما تتماثل قوى القمع في أساليبها ومخططاتها ، إلّا أن هناك خلافاً وتبايناً قد يزيد في نوعه على التشابه والتماثل ، وهنا يأتي الدور الريادي للقيادة الثورية التاريخية التي تستطيع التمييز بين ما هو مطلوب ، وما هو ممكن .

لقد اضطلعت (جبهة التحرير الوطني) بإدارة الصراع السلمي والمسلح ، وأعطت لهذا الصراع خصوصيته من خلال الأخذ بمجموعة من المعطيات ، لعل أبرزها :

١ ـ تحديد الهدف ، وتعيين السبل المؤدية له ، واختيار الوسائل الضرورية ، كل ذلك بدقة تامة ووضوح كامل ، مع ترك هامش للمرونة يسمح بالتحرك السياسي ضمن حدود الهدف ومن غير تجاوز له .

٢ ـ عدم إهمال أهداف العدو ووسائله المتميزة عادة بالخداع والغدر وكل (الأخلاق) التي عرف بها الاستعمار .

٣ ـ الإفادة من (الجهد العسكري) لدعم (الهدف السياسي) واستثمار كل (جهد سياسي) لدعم (العمل العسكري) ، وضمان التوازن التام بين طرفي معادلة الصراع (السياسي ـ المسلح) .

لقد كانت جبهة التحرير الوطني تعرف يقيناً ، ومنذ البداية ، أن باستطاعتها الاعتماد على ما يحتويه خزان (الشعب العربي الأبي في الجزائر) من الطاقات الثورية المتفجرة .

وكانت تعرف يقيناً أن باستطاعتها الاعتماد على الدعم العربي الإسلامي ، سواء في المغرب أو في المشرق ، غير أنها لم تكن تعرف يقيناً أن التحالف غير المقدس للقوى الاستعمارية سيتألب عليها بمثل تلك الضراوة ، وبمثل تلك الوحشية ، ولم تكن تعرف يقيناً أنها ستسير على درب الصراع الشاق طوال سبع سنوات ونيف .

وهنا يبرز من جديد دور الشعب العظيم في إفراز قيادات متتالية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة القيادية ، بقدر ما يبرز أيضاً دور تلك القيادات الريادي في الاضطلاع بمسؤوليات القيادة وواجباتها .

إنها علاقة جدلية ثابتة ، ثورة عظمى تضطلع بقيادتها ريادة تاريخية عظيمة ، وقيادة رائدة عظمى تقود ثورة تاريخية رائدة ، وكان أروع ما في الثورة ذلك التكامل ، وذلك الانسجام بين الثورة وقيادتها .

وبالتعرض لدور القيادة التاريخية ، في هذا الكتاب ، تصل هذه المجموعة الوجيزة في (جهاد شعب الجزائر) إلى نهايتها .

وتبقى قصة الثورة الجزائرية أضخم من هذا الوجيز الذي سبق عرضه ، فمجموعة كتب (جهاد شعب الجزائر) ستبقى مجرد خطوط عامة في (ملحمة الشعب العظيم) .

ومع وصول هذا الوجيز إلى نهايته ، تظهر هناك نقطتان : الأولى

تتعلق بمضمون هذا العدد والثانية تتعلق بدور القيادة التاريخية في (بناء الثورة) لمرحلة ما بعد الاستقلال .

أما بالنسبة للنقطة الأولى ، فإن دور (جبهة التحرير الوطني) يبرز من خلال كافة الكتب التي سبق عرضها ، وإن التركيز هنا يهدف إلى إبراز وتأكيد بعض الأسس التي انتهجتها الثورة ، والمبادىء التي سارت عليها ، ونظراً لوفرة المادة فقد كان لا بد من التوقف عند أبرز الأعمال وضوحاً ، ولو أن بقية الأعمال لا تقل عما تم عرضه قيمة وأهمية . أما النقطة الثانية فهي تلك التي سبق عرضها في مقدمة الأعداد الأولى (أعني سرقة الثورات) .

لقد أدركت القيادة التاريخية أنها بحكم ظروفها ، ومع كل تقدم لها خلال سنوات الصراع ، ستضطر إلى إفساح المجال أمام المتسللين و (الديماغوجيين) و(الطفيليين) سارقي الثورات ومنتحلي الانتصارات ، ومن هنا كان إصرارها على الإمساك بالقيادة ، وعدم تسليمها الا (للثوار المجاهدين) - اقرأ (جبهة التحرير الوطني - تنظيم وادارة) ، ولكن هل استطاع هذا الإجراء تشكيل سد ضد الانحرافات ؟ .

لقد قامت الثورة على أرضية عربية - إسلامية ، وغذتها دماء المجاهدين ، ودعمتها تضحياتهم ، حتى إذا اشتد ساعد الثورة ، وقسا عودها ، وباتت بواكير ثمارها اليانعة بالظهور أسرع (الديماغوجيون) للقطاف ، من ثمار سيول الدماء الزكية ، وتضحيات الشعب الصامد وآلامه ومعاناته .

ومثل هؤلاء موجودون في كل شعب ، غير أن الثورة العظمى لا بد وأن تبقى مناراً في العالم العربي - الإسلامي ، حتى تكون وفية

لتضحية شهدائها ، وحتى تعود شمس العرب المسلمين ساطعة في الغرب لتضيء الشرق .

لقد مضى ربع قرن على الاستقلال ، وما من أحد يستطيع تقويم ما أنجزته ثورة الجزائر لشعبها بمثل ما تستطيعه القيادة التاريخية التي لا زالت تتربع على عرش السلطة .

ولئن حدثت بعض الانحرافات خلال هذه الفترة ، فكيف سينتهي إليه أمر الجزائر المجاهدة عندما ينتهي دور (القيادة التاريخية) بتأثير الضربات المستمرة من أعداء الخارج ، وأعوان الداخل ؟ .

لقد أكدت مسيرة الثورة ، أن الاستعمار الفرنسي لم يخسر كل أسلحته .

وأكدت نهاية الثورة ، أن الدول العظمى ستبقى مستمرة في تطوير عمليات نهب الشعوب واستنزافها وإضعافها .

وبرهنت مرحلة ما بعد الثورة أن الصراع المسلح قد أفسح المجال أمام الصراع السياسي بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

فالصراع مستمر إذن .

وإرادة الحوار في الصراع باقية .

وهنا تبرز أهمية العودة لاعتماد الأسس التي أكدت التجربة التاريخية عامة ، وتجربة الجزائر المجاهدة بصورة خاصة ، قوتها وأهميتها في كل صراع .

إنها أسس (الأصالة الذاتية) .

الأصالة التي تعتمد على خزان الشعب العربي ـ المسلم العظيم .

والأصالة التي تعتمد على وحدة الصف ووحدة الهدف في المغرب العربي ـ الإسلامي .

والأصالة التي تعتمد على (الشخصية المميزة للإنسان العربي المسلم) .

وفي البحث عن هذه الأصالة ، تعزيز للانتصارات ، ووفاء لأرواح الشهداء ، والتزام بالأمانة التاريخية التي اضطلع بها المجاهدون الصابرون ، والذين لا زالوا يرسمون للجزائر مستقبل أجيالها .

إن أبناء المشرق الإسلامي يتطلعون ، وهم لا زالوا تحت حكم (الصليبية الجديدة والمتطورة) إلى إخوانهم من أبناء المغرب العربي ـ الإسلامي ، ليجدوا فيهم العون من أجل المحافظة على ما بقي لهم من أصالتهم .

ومن أوفى بحمل هذا الأمل من أبناء (الجزائر المجاهدة) خاصة والمغرب العربي ـ الإسلامي عامة .

فهل ستعود شمس العرب المسلمين لتشرق من الغرب ؟ .

بسام العسلي



١ ـ جبهة التحرير الوطني ؟
٢ ـ مؤتمر وادي الصومام وبعض مقرراته .
٣ ـ تطور جبهة التحرير الوطني (سنة ١٩٥٧) .
آ ـ تصريح (لجنة التنسيق والتنفيذ) .
ب ـ نداء من (جبهة التحرير الوطني) .
٤ ـ يوم الجزائر ـ والتضامن مع الثورة .
آ ـ كلمة الرئيس شكري القوتلي .
ب ـ كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية .
ج ـ كلمة كمال الدين حسين .
د ـ كلمة المحجوب بن الصديق .
هـ ـ كلمة عبد الحميد السراج .
و ـ رابطة المغرب العربي في دمشق .
٥ ـ الصراع على حدود الجزائر .

١ - جبهة التحرير الوطني

عاشت جزائر المجاهدين حياة الثورة الدائمة ، وقد أخذت هذه الثورة أشكالها المختلفة وفقاً للظروف المرحلية التي كانت تتفاعل فيها ، حتى إذا ما جاءت سنة ١٩٥٤ ، كانت حالة الهياج قد وصلت ذروتها ، وكانت حالة الهياج هذه تجد تعبيراً لها في الصراع على (البرامج الانتخابية) و(قوائم الانتخابات) ، وكان تزييف الانتخابات يحبط الآمال في إحراز انتصارات حقيقية لمصلحة الشعب المجاهد ، وفي الوقت ذاته ، فإن نجاح أنصار الفرنسيين في انتخابات (الجمعية الجزائرية) - جماعة أو (بني وي وي) و (نعم نعم) - ثم سيطرة المستوطنين على هذه الجمعية كانتا تضاعفان من مشاعر الإحباط ، الأمر الذي كان يعزز من مكانة الوطنيين الحقيقيين ، والذين كانوا يعملون في السر من أجل معالجة نقاط ضعفهم ، ومناقشة تطورات الموقف ، وأخذت ثقة الوطنيين في أي تطور سلمي تختفي وتضمحل لتفسح المجال أمام أفكار القوة والعنف ، وكان خزان الشعب الجزائري العظيم يقف وراء عملية الجدل الفكري ، ويظهر استعداده للانتقال من مجال الجدل والنقاش الى ميدان الصراع المسلح .

كانت الجزائر خلال تلك السنة (١٩٥٤) تعيش أزمة اقتصادية خانقة ، حتى بات الشعب على حافة المجاعة ، وكان الاتصال اليومي والمستمر بين مسلمي الجزائر ، وبين الطبقات الثرية من المستوطنين ـ أصحاب الامتيازات ـ تزيد من شعور الغضب لدى جماهير المسلمين ، وتذكرها بأسباب بؤسها وشقائها ، وتثير فيها كل مساوىء التمييز العرقي ـ العنصري ـ ، وجاءت الهزة الأرضية في (الأصنام ـ أو أورليانز فيل كما كان يسميها الفرنسيون) في صيف سنة ١٩٥٤ ، لتبرز بشكل مثير أسوأ مظاهر التمييز العنصري ، وبات الشعب الجزائري كله ، من فلاحية إلى عماله وتجاره ، ومن فقرائه إلى أثريائه ، وهو على استعداد للقيام بأي عمل للتعبير عن غضبه الذي تجاوز حدود القدرة على الاحتمال .

كان الزعماء في الميدان الدولي يتابعون مراقبة الأوضاع بدقة ، وأخذ الشعب يسمع بأخبار الشعوب الجديدة التي استقلت حديثاً ، وظهرت الى عالم الوجود بعد الحرب العالمية الثانية ، على الرغم من التفاوت بينها وبين القوى التي واجهتها ، وأثبتت أحداث تونس (في العام ١٩٥٢) أن القوة ، حتى ولو مارستها بضع مئات من مجاهدي الجبال ، قد تؤدي الى نتائج عظيمة .

والى الغرب ، في مراكش أو المغرب ، تابع المجاهـدون استخدام العنف للتعبير عن غضبهم ضد الاستعمار الفرنسي الذي أبعد مليكهم (مولاي السلطان محمد الخامس) ونفيه من البلاد، وظهر ان الوطن العربي كله يتأجج في حالة ثورة واشتعال ، وهكذا لم يعد توجيه هذه التيارات الجزائرية العميقة باتجاه الثورة في حاجة الى أي شيء آخر غير القادة والأسلحة . وكان رد فعل

الزعيم (مصالي الحاج) تجاه هذه الاوضاع انه حاول تركيز جميع الصلاحيات في شخصه(*) على اعتبار أنه الشخص الوحيد الذي يثق هو فيه ، وقد حاول أعضاء اللجنة المركزية الوصول الى الوحدة ، عن طريق خلق انشقاق حزبي جديد ، وكان ثمة آخرون يملكون (روح العزيمة) وهم خلافاً للمعتدلين ، غير محدودين في وسائلهم التي يلجؤ ون اليها لقلب الموقف ؛ وقد شعروا بأن زعاماتهم التقليدية قد تخلت عنهم وخيبت آمالهم ، واعتقدوا انهم قد وصلوا الى (اللحظة المؤاتية) للانتقال الى العمل المباشر .

قام تسعة من الشبان في مطلع سنة (١٩٥٤) بتأليف (اللجنة الثورية للوحدة والعمل) وهم : حسين آية أحمد ، وأحمد بن بللا ، ومحمد العربي بن مهيدي ، ومحمد بوضياف ، ومصطفى ابن بو العيد ، ورابح بيطاط ، ومراد ديدوش ، ومحمد خيضر وكريم بلقاسم ، وتولى كريم تمثيل (القبائل) وبن بو العيد (الأوراس) وبن مهيدي (وهران) وبيطاط (الجزائر - العاصمة) وديدوش (شمال قسنطينة) بينما تولى بوضياف ، وهو منظم ماهر ، أعمال الارتباط بالنسبة الى خارج الجزائر .

كان معظم هؤلاء الشباب من مناضلي (حركة انتصار الحريات الديموقراطية) وينتمون الى الطبقات الوسطى أو الفقيرة في المجتمع الجزائري ، وسبقت لهم خدمة فعلية في الجيش الجزائري والمنظمة الخاصة ، كما سبق لهم أن قضوا فترات في السجون الفرنسية ، وكان منظمو اللجنة الثورية ينحون باللائمة

(*) يمكن هنا التذكير بما تضمنه الكتاب الثامن من هذه المجموعة (الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائرية) من أجل دراسة الموقف العام لمرحلة ما قبل الثورة .

على كل من أنصار (مصالي) وأنصار (اللجنة المركزية) على الخلافات الداخلية التي مزقت (حركة انتصار الحريات) ، وقد اعتقدوا ان البحث عن الوحدة يجب ان يتم في القاعدة الحزبية لا بين قادة الحزب وزعمائه ، وأن على كل مجموعة من المناضلين ان تنشق على كل من الفئتين وان تبحث بنفسها ازمة الحزب . ورفضت (اللجنة الثورية للوحدة والعمل) من ناحيتها حجج كل من الفريقين ، ولكنها كانت أقرب في الاتجاه السياسي إلى جماعة (اللجنة المركزية) إذ رأت أن الوحدة ضرورة للنجاح ، وإن اختلفت معها في موضوع التوقيت الضروري اللازم ، واعتقدت أن الوحدة ليست شرطاً مسبقاً للأخذ بزمام المبادرة ، بل رأت على النقيض أن العمل هو خير سبيل للتقريب بين الجزائريين الذين يحبون وطنهم .

وتابع أعضاء (اللجنة الثورية) عقد الاجتماعات السرية بين آذار (مارس) وتشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٤ ، واجتمع كريم بلقاسم ومصطفى بن بو العيد في (الجزائر) وهما يمثلان قاعدتي الثورة الأساسيتين (القبائل والأوراس) واتفقا على حمل السلاح ضد الحكم الاستعماري . وسرعان ما انضم إليهما الزعماء الأربعة الآخرون وحددوا المسؤوليات والأهداف ، واتخذوا في اجتماعهم التاريخي الذي عقدوه في العاشر من تشرين الأول (أكتوبر) قرارهم الخطير بالبدء بالثورة في ليل (عيد جميع القديسين) أي في الساعة الواحدة من صباح الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) ، واجتمع في غضون ذلك زعماء لجنة الثورة الموجودون في الخارج ، في مراكز الاصطياف في سويسرا ، لتنظيم عمليات شراء الأسلحة ، وحشد تأييد الوطنيين الآخرين ، وانضم عدد من أنصار (اللجنة المركزية) الى الحركة ، لكن جميع المحاولات التي بذلت لإقناع (مصالي

الحاج) والمقربين من أنصاره بالعودة إلى (الجماعة) باءت بالفشل .

وقعت نحواً من ثلاثين هجمة متزامنة في جميع أنحاء الجزائر ، على مختلف الأهداف العسكرية والبوليسية في صباح الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) **١٩٥٤** ، وقد اشترك في هذا الهجوم نحواً من ألفين الى ثلاثة آلاف مجاهد ، سلاحهم على الأغلب بنادق الصيد والأسلحة المحلية الأخرى ، وقد تمكنت مفارز الهجوم الصغيرة من الانسحاب بعد اداء المهام التي عهد اليها بأدائها ، وأقام اعضاء اللجنة الثورية في منطقة جبال الأوراس قواعد لعمليات مستمرة ، يشنونها من المعاقل الجبلية التي لا يستطيع الفرنسيون الوصول اليها . وهكذا بدأت الثورة ، أو الأزمة الطويلة التي (حولت التنافر الى وحدة) .

تحولت (اللجنة الثورية للوحدة والعمل) عشية يوم الثورة الى (جبهة التحرير الوطني) من الناحية السياسية ، والى (جيش التحرير الوطني) من الناحية العسكرية .

نظم في الوقت ذاته نسق قيادي ثان ، ضم فيمن ضمهم (عمارنه وعبانه وناصر) عن القبائل ، و(زيروت وبن طوبال) في شمال قسنطينة ، و (شيهاني ونواوره) في الأوراس و (بوصوف) في وهران ، و(سويداني ودحلب وبن خده) في الجزائر العاصمة ؛ وكانت القيادة تتألف على الغالب من عسكريين يتمتعون بصلاحيات واسعة لاتخاذ القرارات المحلية ، ومن بعض الجزائريين الذين يعيشون في خارج البلاد والذين تنحصر مهمتهم بالدرجة الأولى في الحصول على الاسلحة والمعدات للمجاهدين .

وكانت مهمة (البعثة الخارجية) ، كما اسميت فيما بعد ،



الشعب الجزائري كله في السجن الاستعماري الكبير

مهمة للغاية ؛ وهي تنظيم طرق الإمدادات عبر أراضي تونس والمغرب (مراكش) لفتح جبهات حربية جديدة في البلاد .
وظل هؤلاء الشبان يقودون (ثورة الجزائر) حتى شهر آب (اغسطس) عام (١٩٥٦) ، وانضم اليهم في غضون هذه المدة عدد من الأفراد المهمين من اعضاء اللجنة المركزية لحركة (انتصار الحريات الديموقراطية) ومن (الاتحاد الديموقراطي لأنصار البيان ـ فرحات عباس) و(جماعة االعلماء ـ أحمد توفيق المدني) واخذ اكثرهم يعمل في (البعثة الخارجية) التي أخذت توسع نشاطها الدبلوماسي .

يظهر من ذلك ان هناك ثمة تداخل كبير بين القيادات السياسية والعسكرية القائمة في القمة من (جبهة التحرير الوطني) و (جيش التحرير الوطني) ؛ ولقد ضمت جبهة التحرير الأعضاء الرئيسيين في هذه القيادات ضمن هيئتيها الحاكمتين ، أما على المستويات المنخفضة ، فعلى الرغم من الترابط القائم بين جهاز الجبهة وجهاز الجيش ، فإن الجهازين منفصلين إلى حد ما ؛ فعلى جميع مستويات الجيش ، يرتبط المفوضون السياسيون أو المثقفون بالقيادة العسكرية ، وهم يحملون نفس الرتب التي يحملها إخوانهم العسكريون ، ويتولى المفوضون السياسيون مهمة إعداد القواعد للعمليات العسكرية ، عن طريق الدعاية والنشاط الإعلامي ، وكذلك إقامة الإدارات المحلية للعناية بالشؤ ون غير العسكرية أثناء إقامة الجيش في منطقة من المناطق وبعدها ، وتقوم الجبهة بمجهود أساسي في هذا الميدان لإقامة دولة داخل دولة ، تتولى بالنسبة إلى الجزائريين سراً وعلانية ، في المناطق المحررة ، جميع الأعمال التي كانت تقوم بها الإدارة الفرنسية حتى الثورة ؛ فيعمل المفوضون

السياسيون في كل قرية على تنظيم (مجالس الشعب) .

وكما رفضت الجبهة فكرة (القيادة الفردية) على مستوى القيادة العليا ، فكذلك فعلت على مستوى القاعدة حيث نظمت القيادة على أساس جماعي ، والمهمة الرئيسية لهذه القيادة هي تنظيم العلاقات القوية بين قوات الثورة وجمهور الشعب ، وتعبئة المنطقة للحرب ، وتأمين جميع المتطلبات الأساسية للمواطنين. وتقوم (المجالس الشعبية) على أساس الانتخاب ، ويرأس كل مجلس منها رئيس مسؤول عن القضايا المدنية ، وعن نقل الشكاوى المحلية إلى السلطات العليا في كل الأحوال ، وتتخذ القرارات بصورة مشتركة داخل (مجالس الشعب) ، وهناك عضو ثانٍ مسؤول عن القضايا المالية ، مثل جمع الضرائب على أساس (القدرة على الدفع) واستخدام هذه الأموال بالطريقة الصحيحة ، وثمة موظف ثالث مسؤول عن شؤون الدعاية والإعلام ، وهو يقوم بتوزيع أنباء جبهة التحرير وجيشها ، ويعمل على دعم الروح المعنوية ، ويكتشف الخونة ويبلغ عنهم ، ويؤمن توزيع البريد والاتصالات السريعة ، ويتولى أيضاً شؤون التعليم الابتدائي (الأولي) ؛ وهذا الموظف هو المساعد المحلي للمفوض السياسي في المنطقة كلها ، وهناك موظف رابع مسؤول عن شؤون التموين والمواد الغذائية ، وخامس عن قضايا الشرطة والأمن العام ، ولديه الصلاحيات لاستدعاء شرطة الجيش عند الضرورة ، ويتولى بعض الأعمال الأخرى ، مثل : توزيع المياه في القرية ، وتنظيم الملاجىء وأمور الدفاع السلبي ضد السلطات الفرنسية ؛ ويقوم هذا الموظف بإبلاغ قيادة الجبهة فوراً عن كل ما يحدث ، كما يعمل على تأمين إخفاء مجاهدي جيش التحرير في القرى إذا ما لزم الأمر ، وينظم الاجتماعات التي تعقد في المنطقة .

لقد عملت قيادة (جبهة التحرير الوطني) على تطوير تنظيمها بما يتناسب مع تطور عملها ، غير أن التطور الحاسم لم يأخذ أبعاده الحقيقية إلاّ من خلال (مؤتمر الصومام) الذي عقد في ٢٠ ـ آب ـ أغسطس ـ ١٩٥٦ ، وما تمّ اتخاذه من مقررات في هذا المؤتمر .

٢ ـ مؤتمر (وادي الصومام) وبعض مقرراته

انقضت عدة أشهر في الإعداد للاجتماع الأول للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي عقد في (وادي الصومام) ، وكانت فكرة الدعوة إلى مؤتمر وطني يضم زعماء جميع الجماعات قد انبثقت من الاقتراح السابق لأعضاء اللجنة المركزية لحركة (انتصار الحريات الديموقراطية) وهو الاقتراح الذي تبناه عدد من قادة الجيش ، وفي طليعتهم (زيروت) في الشمال القسنطيني ، وقد اختار القادة العسكريون (وادي الصومام) مكاناً لاجتماعهم بهدف تأكيد سيطرتهم العسكرية على المنطقة التي كان الفرنسيون يزعمون أنهم يسيطرون عليها . ولا ريب في أن اختيار هذه المنطقة مكاناً للاجتماع ، قد جعل اتخاذ الترتيبات الضرورية لعقده وكذلك تأمين الوصول إليه ، وضمان الاتصالات مع الزعماء في الخارج ، من الأمور الصعبة والشاقة ، ولهذا فقد تأخر الإجتماع عن موعده المقرر بعض الوقت . وعندما اجتمع القادة العسكريون في الوادي ، وجدوا أنفسهم منقطعين عن أعضاء (البعثة العسكرية) الذين كانوا ينتظرون الأخبار في إيطاليا ، ولكن القرار قد اتخذ من قبل (عبانة) وحده على الغالب بعقد المؤتمر بأي ثمن .

قرر مؤتمر (وادي الصومام) أن يتألف (المجلس الوطني للثورة الجزائرية) من سبعة عشر عضواً كاملي العضوية ، وسبعة عشر عضواً مساعداً ، وكان من بين الأعضاء ـ كاملي العضوية ـ عدد من منظمي (اللجنة الثورية للوحدة والعمل) وبعض القادة العسكريون الجدد ، (وفرحات عباس) الذي سافر إلى القاهرة في العام **١٩٥٦** للانضمام إلى جبهة التحرير ، وأحمد (توفيق المدني) من جماعة العلماء ، وعدد من زعماء حركة انتصار الحريات الديموقراطية البارزين من أمثال (الأمين دباغين) و(محمد يزيد) .

وضمت قائمة الأعضاء المساعدين (بن يحي) الذي نظم حركة الطلاب المنضمة لجبهة التحرير و(عبد الحميد المهري) من أعضاء اللجنة المركزية (لحركة انتصار الحريات) السابقين ، وها هي قائمة كاملة بأسماء الأعضاء الكاملين والمساعدين في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، كما تألف في العشرين من آب ـ أوت ـ ١٩٥٦ :

أ ـ **الأعضاء الكاملون** : (حسين آية أحمد ، فرحات عباس ، **رمضان عبانة ، أحمد بن بيللا ، مصطفى بن بو العيد ، بن يوسف ابن خدة ، محمد العربي بن مهيدي ، رابح بيطاط ـ وكان سجيناً في قبضة الفرنسيين منذ شباط ، فبراير ، ١٩٥٥ ـ ، محمد بوضياف ، سعد دحلب ، محمد خيضر ، كريم بلقاسم ، محمد الأمين دباغين ، أحمد توفيق المدني ، محمد يزيد ، يوسف زيروت** .

ب ـ **الأعضاء المساعدون** : عماره العسكري ، بن عورة ، **الأخضر بن طوبال ، محمد بن يحيى ، بومدين ، عبد الحفيظ بوصوف ، محمود شريف ، سليمان دهيليس ، أحمد فرنسيس** ،

العموري ، أحمد محساس ، عبد الحميد المهري ، علي الملاح ، ابراهيم مزهودي ، الطيب الثعالبي .

ج ـ وانتخب (مؤتمر الصومام) أيضاً أعضاء (لجنة التنسيق والتنفيذ) التي تكونت من خمسة أعضاء حفظت أسماؤهم سراً ، وهم : (رمضان عبانة ، وبن يوسف بن خدة ، ومحمد العربي بن مهيدي ، وسعد دحلب ، وكريم بلقاسم) ، وكلهم من القادة العاملين على أرض الجزائر ذاتها .

وقد عكست هذه اللجنة الأهمية الأولى للعمل العسكري ، وصعوبة الاعتماد على الاتصالات بصورة دائمة واعتيادية بين القادة في الداخل والخارج ، ونصت قرارات مؤتمر (وادي الصومام) على أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو : « أعلى جهاز للثورة يوجه سياسة جبهة التحرير ، وهو الهيئة الوحيدة المخولة في النهاية باتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل البلاد »، والمجلس الوطني هو : « صاحب الحق وحده في إصدار الأمر بوقف إطلاق النار »، أما لجنة التنسيق والتنفيذ : « فهي مجلس الحرب الحقيقي ، وهي مسؤولة عن توجيه وإدارة جميع فروع الثورة من عسكرية وسياسية ودبلوماسية ، وهي تسيطر على جميع هيئات الثورة المنظمة من سياسية وعسكرية ودبلوماسية واجتماعية وإدارية ، وجميع القادة العسكريين مسؤولون بصورة مباشرة أمام لجنة التنسيق والتنفيذ» . وقد أقامت اللجنة مركزها في الجزائر ، على الرغم من أن أعضاءها كانوا دائمي التنقل ، وكان على اللجنة أن تعين لجاناً فرعية تدرس مختلف القضايا المتعلقة بنشاط الثورة في الحاضر والمستقبل . وتكون هذه اللجنة مسؤولة أمامها .

لقد وضع القادة في مؤتمر (وادي الصومام) أسساً واضحة لخط مسار الثورة ، وعالجوا همومها وما تجابهه من مصاعب وعقبات وحددوا طرائق معالجتها ، ومن هنا تبرز الأهمية التاريخية لما تمخض عنه هذا المؤتمر ، الأمر الذي يفرض ضرورة التوقف عند بعض من مقتطفات (منهج الصومام) الذي صدر في ٢٠ ـ آب ـ أغسطس ـ ١٩٥٦ ، وفقاً لما وردت في (وثائق الثورة)(*) :

لضمان انتصار الثورة الجزائرية ، في الكفاح من أجل الاستقلال الوطني .

مقدمة

غرض هذا الجزء من البيان الأساسي لنشاط جبهة التحرير الوطني هو تحديد موقف الجبهة بصفة عامة في مرحلة حاسمة من مراحل الثورة الجزائرية ، مقسماً الى أقسام ثلاثة :

١ ـ الحالة السياسية الحاضرة .

٢ ـ البوادر العامة .

٣ ـ وسائل العمل والدعاية .

١ ـ الحالة السياسية الحاضرة

أ ـ تقدم الثورة الجزائرية العاصف الجارف .

تحارب الجزائر منذ عامين ببطولة وبأس شديد في سبيل الاستقلال الوطني ، وإن الثورة الوطنية المناهضة للاستعمار لجادة في السير ، وإنها لتفرض إعجاب الرأي العام العالمي .

(*) المرجع : ملفات وثائقية ـ ٢٤ ـ وزارة الإعلام والثقافة ـ أوت ١٩٧٦ ـ الجزائر . ص ١١ ـ ٢٧ .

١ ـ المقاومة المسلحة

لقد خرج جيش التحرير الوطني من أول اختبار في القتال موفقاً فائزاً ، في وقت قصير نسبياً ، بعد أن كان منحصراً في جبال (أوراس) وفي (بلاد القبائل) ، فقد أحبط حملة التطويق والإبادة التي شنها عليه جيش قوي عسري ، هو في خدمة النظام الاستعماري لدولة من أكبر دول العالم . وعلى الرغم من قلة السلاح ، وقتها ، فقد استطاع جيش التحرير الوطني توسيع نطاق عمليات العصابات والمناورات والاتلاف التي أصبحت اليوم تعم التراب الوطني كله ، وما انفك يدعم مراكزه بتحسين خطته وفنه ونفوذ عمله ، واستطاع أن ينتقل بمزيد السرعة من حرب العصابات إلى مستوى الحرب الجزئية .

وأجاد تنسيق الأساليب المجربة في الحروب ضد الاستعمار مع الأساليب العادية ، وتطبيقها تطبيقاً منظماً يتماشى وخصائص البلاد ، وأقام البرهان الكافي الآن ، وقد تم توحيد نظامه العسكري ، على أنه متمكن من الفن المطلوب لحرب تشمل كافة القطر الجزائري .

إن جيش التحرير الوطني يحارب من أجل قضية عادلة .

إنه يضم وطنيين ومتطوعين ومجاهدين ، عازمين مصممين على الكفاح والنضال باذلين النفس والنفيس الى أن يتم تحرير الوطن الشهيد ، ولقد تعزز جانبه بمن انضم إليه من الضباط والجنود المحترفين أو المجندين الذين استيقظت فيهم مشاعر الوطنية فهجروا صفوف الجيش الفرنسي بما معهم من سلاح وتجهيزات .

ولأول مرة في التاريخ العسكري ، لم تعد فرنسا تستطيع

الاعتماد على (إخلاص الجنود الجزائريين) بل اضطرت إلى نقلهم إلى فرنسا وألمانيا ، وعصابات (الحركة ـ القومية) التي كونتها السلطة الفرنسية بمن اختارتهم من العاطلين ، وأغرتهم في أغلب الأحيان ، وخدعتهم في حقيقة العمل الذي دعتهم اليه ، فقد أخذت تهرب وتتوارى في الجبال والغابات ، أما بعض هذه ـ الحركات ـ فقد عمدت السلطة إلى تجريدها من السلاح وحلها لشدة استيائها من النتيجة .

إن جيش التحرير الوطني يمتلك ذخيرة وفيرة لا تنفذ من الرجال ، وكثيراً ما يضطر الجيش إلى رفض تجنيد الجزائريين شباناً وشيوخاً ، من الحواضر ومن البوادي ، وهم ينتظرون بفارغ الصبر أن يتاح لهم إحراز الشرف بالجندية في جيشهم . ويتمتع جيش التحرير الوطني بحب الشعب الجزائري حباً عميقاً ، وتأييده الحماسي الشديد وتضامنه الفعال المعنوي والمادي ، التام الكامل المتين . فكبار الضباط وقادة المناطق والمحافظون السياسيون ، وإطارات جيش التحرير وجنوده ، يعظمون ويكرمون من قبل جماهير الشعب تعظيم وتكريم الأبطال الوطنيين ، وهم يمجدونهم في أغانيهم الشعبية التي نفذت إلى الكوخ الفقير والخيمة البائسة ، كما اقتحمت الغرفة المنزوية بين الأزقة الضيقة ، وإلى الردهات والبيوتات الرفيعة .

تلك هي الأسباب الجوهرية (للمعجزة الجزائرية) ؛ فقد خيب جيش التحرير الوطني سعي القوة الهائلة التي يمتلكها جيش الاستعمار الفرنسي المدعم (بالفيالق الذرية) والتي تم سحبها من القوات المخصصة للدفاع عن أوروبا الغربية ، الأمر الذي أرغم القادة الفرنسيين ـ الجنرالات ـ على الاعتراف : بأنه من المحال

إيجاد تسوية للقضية الجزائرية عن طريق الحل العسكري ، هذا على الرغم من النجدات التي يستمر تدفقها عليهم ، والتي سرعان ما تغدو غير كافية ، وعلى الرغم أيضاً من خطة تقسيم البلاد المعروفة (بكادرياج) أو غيرها من الخطط التي لم يكن لها تأثير ، كما لم يكن هناك أي تأثير لما أطلقوه من النار وآلات الدمار .

ولزاماً علينا أن نشير بصورة خاصة إلى منظمات المقاومة الكثيرة التي تشكلت في المدن ، والتي أصبحت تؤلف جيشاً ثانياً لا يرتدي أفراده الثياب العسكرية ؛ وقد أبدت الأفواج المسلحة في المدن والقرى ، بما قامت به من الإغارات على مراكز الشرطة والدرك وتدمير المباني العامة وإشعال الحرائق ، والقضاء على أصحاب الرتب من رجال الشرطة والوشاة والخونة ، وهذا مما يضعف الهيكل العسكري وجهاز شرطة العدو الاستعماري إلى درجة لا يستهان بها ، ويزيد من تشتيت قواه في كافة أنحاء البلاد ، ويضاعف من تدهور الروح المعنوية لجنوده الذين سيبقون دائماً في حالة إرهاق وإزعاج بسبب اضطرارهم للبقاء باستمرار في حالة استنفار .

ومن الأمور التي لا ينكرها أحد أن نشاط جيش التحرير الوطني قد قلب الجو السياسي في الجزائر ، ولقد أحدث صدمة نفسية أيقظت الشعب من سباته ، وحررته من روعه ، وأزالت عنه ريبته ، وبعثت في الشعب الجزائري الشعور بكرامته القومية ، وكونت اتحاداً روحياً وسياسياً بين جميع الجزائريين ، فظهر ذلك الإجماع الوطني في دعم الكفاح المسلح ، وجعل انتصار الحرية أمراً حتمياً لا بد منه .

٢ - تنظيم سياسي فعال

أصبحت جبهة التحرير الوطني ، رغم طبيعة نشاطها السري ،

هي المنظمة الوطنية الحقيقية الوحيدة ، ونفوذها في عامة القطر الجزائري لا يقبل الجدل أو النقاش ، وقد نجحت الجبهة في فترة زمنية قصيرة جداً ، بالتفوق على سائر الأحزاب السياسية القائمة منذ عشرات السنين ، ولم يحدث ذلك عرضاً ومصادفة ، وإنما كان نتيجة توافر الشروط الضرورية الآتية :

أ ـ منع النفوذ الفردي ، وإقرار مبدأ الإدارة الجماعية المؤلفة من رجال أطهار أمناء يتنزهون عن الرشوة ، شجعان لا يردهم الخطر ولا السجن ولا رهبة الموت .

ب ـ وضوح المذهب ، فالغاية المنشودة هي الاستقلال الوطني ، والوسيلة هي الثورة بتدمير الحكم الاستعماري .

ج ـ تحقق اتحاد الشعب في الكفاح ضد العدو المشترك ، بدون تحيز أو تعصب . لقد أكدت جبهة التحرير الوطني في أول عهد الثورة : « أن تحرير الجزائر سيكون عمل جميع الجزائريين ، لا عمل جزء فقط من الشعب الجزائري ، مهما كان هذا الجزء كبيراً ، ولذا فإن جبهة التحرير ستعتبر في كفاحها جميع القوى المضادة للاستعمار ، وإن هي لم تزل خارجة عن نطاق إشرافها » .

د ـ الاستنكار النهائي لتقديس الشخصية ، والكفاح العلني ضد الصعاليك والوشاة وخدام الإدارة الفرنسية والشرطة وجواسيسها ـ عيونها ـ ومن ثم كانت قدرة جبهة التحرير الوطني على إحباط المناورات السياسية وأبطال مكائد منظمات الشرطة الفرنسية ، وليس معنى هذا أن المصاعب أزيلت كلها ، فإن نشاطنا قد أعاقته في المرحلة الأولى العوائق الآتية :

أ ـ قلة الإطارات ، وقلة الوسائل المادية والمالية .

ب ـ ضرورة القيام بعمل طويل شاق في توضيح الجو السياسي

وبيان الموقف بأناة وصبر وثبات للتغلب على الاضطراب الذي لا بد منه ، مثل الاضطراب في الجسم خلال مرحلة البلوغ .

ج ـ الواجب الاستراتيجي الذي يقتضي ربط الأمور كلها بجبهة الصراع المسلح .

وإن هذا الضعف الذي هو عادي ولا بد منه في البداية قد أصلح ، وأمكن استدراكه ، فبعد المدة التي كانت جبهة التحرير فيها تكتفي بإلقاء الأوامر بمقاومة الاستعمار ، برزت الجبهة بروزاً حقيقياً في ميدان الكفاح السياسي ، على نحو ما شهدناه ، وقد امتازت هذه النهضة بالإضراب التذكاري الذي أعلن في الفاتح من نوفمبر ـ تشرين الثاني ـ ١٩٥٥ ؛ ذلك الإضراب الذي كان يعد الحدث الحاسم ، سواء لما له من مظهر ، أو لما له من نتيجة إيجابية وصفة بعيدة المدى ، حيث كان يدل على نفوذ الجبهة لدى جميع طبقات الأمة ، ويعرف كل جزائري أنه ما من منظمة سياسية استطاعت تنظيم إضراب عظيم كهذا شمل كل مدن الوطن وقراه .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن النجاح الذي وفقت إليه جبهة التحرير الوطني في دعوتها إلى عدم التعاون السياسي مع الفرنسيين ، لم يكن برهانه أضعف من برهان الإضراب ، لقد كان من شأنه استقالة النواب الوطنيين ، التي تلتها استقالة النواب الموالين للإدارة أن أرغمت الحكومة الفرنسية على العدول عن تمديد نيابة النواب في المجلس الوطني الفرنسي ، وعلى حل المجلس الجزائري ، أما المجالس العمالية والبلدية والجماعات فقد حلت بدورها ولم يعد لها وجود.

ومما زاد في هذا الفراغ ، ووسع من رقعته ، استقالة عدد كبير من الموظفين وأعوان السلطة الاستعمارية ، من

القادة ورؤساء الأقسام والحرس ، ولما لم تجد الإدارة الفرنسية مرشحاً أو عضواً ، تمزقت أوصالها ، وانحلت أجزاؤها ، وأصبح هيكلها غير قادر على ممارسة دوره الوظيفي ، ولم تجد من يتعاون معها من الشعب ، وإنما وجدت سلطة جبهة التحرير قائمة معها في جميع الجهات . وهذا التفتت البطيء ، ولكنه في الوقت ذاته بعيد المدى في التأثير على الإدارة الفرنسية ، قد مكن من نشوء ازدواج النفوذ ونموه ، وتقوم إدارة الثورة الآن بما لها من جماعات سرية ، ومرافق تشتغل بالتموين وجباية الضرائب والقضاء ، وتجنيد المجاهدين ، والأمن والاستعلامات ، وستتقدم إدارة جبهة التحرير بمرحلة جديدة بما تؤسسه من مجالس شعبية ينتخبها سكان القرى ، قبل الذكرى السنوية الثانية لثورتنا ، وقد ثبت الوعي السياسي لجبهة التحرير ثبوتاً جلياً باهراً بانضمام الفلاحين إلى صفوفنا لأن الحصول على الاستقلال الوطني معناه أيضاً في نظرهم الحصول على الإصلاح الزراعي الذي سيملكهم الأراضي التي يستثمرونها بأيديهم ، ونجم عن هذا كله نشوء جو ثوري انتشر بسرعة في كافة البلاد ، وكان من شأن وجود أفراد من الحضر ذوي إدراك سياسي واسع وحنكة بالغة تحت إشراف جبهة التحرير وتسييرها البصير أن مكن من التنبيه السياسي للنواحي المتأخرة ، وكانت مساعدة الطلبة والطالبات كبيرة النفع ، لا سيما في الميدان السياسي والميدان الإداري والميدان الصحي .

لقد اجتازت الثورة الجزائرية مرحلتها التاريخية الأولى بعزة وشرف ، وإن هذه الحقيقة ، الحية ، قد أبطلت الرهان العابث الذي تقدم به الاستعمار الفرنسي حيث ادعى أنه يقضي عليها في أشهر قلائل .

إنها ثورة منظمة وليست بحركة ثورية فوضوية ، إنها كفاح

وطني يهدف إلى تدمير حكم الاستعمار الفوضوي ، وليست بحرب دينية ، إنها سير الى الأمام في الاتجاه التاريخي للإنسانية ، وليست برجوع إلى النظام الإقطاعي . والحاصل ، إنها كفاح وطني يهدف إلى تدمير حكم الاستعمار من أجل إقامة نهضة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديموقراطية واجتماعية ، وليست في سبيل إعادة حكم ملكي ، أو حكم قائم على ما يعبر عنه (باللاهوتية) فتلك أنظمة قد اضمحلت ودالت دولتها .

٣ ـ إخفاق المنظمات السياسية السابقة

من آثار الثورة الجزائرية على الشعب الجزائري أنها عجلت بنضجه السياسي ؛ فقد شحذت ذهنه ، وأذكت فيه روح النقد والتمحيص ، وأبدت له على ضوء التجربة الحاسمة ، تجربة النضال في سبيل الحرية ، وعجز المذهب الاصلاحي وعقم الشعوذة الخادعة المناهضة للثورة ، ولقد ظهر إخفاق الأحزاب القديمة للعيان جهاراً ، وتفككت المنظمات المختلفة ؛ فأما الأعضاء الأساسيون فانضموا إلى جبهة التحرير الوطني ، وأما (حزب البيان) المنحل و(جمعية العلماء) فأيدا بشجاعة مواقف جبهة التحرير ، وأما (جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين) التي تضم سائر الجامعيين وتلاميذ المدارس الثانوية فنادت بنفس العاطفة على لسان مؤتمرها الذي وافق على الأمر بإجماع ، وأما (الهيئة المركزية ـ لحركة انتصار الحريات الديموقراطية) فقد ذهبت ولم يبق لها أثر سواء بصفتها مجمعاً للزعماء السابقين ، أو بصفتها نزعة سياسية .

أ ـ انهيار مذهب (مصالي)

لم تكن الحركة القومية الجزائرية لتقوى على التغلب على الأزمة

التي أودت بحركة انتصار الحريات الديموقراطية ، وذلك رغم ما تظاهرت به من خدمة للشعب في محاولة لاستمالته إليها ، ولم يبق لها من هيكل أساسي إلاّ في فرنسا ، لوجود مصالي بها وهو في المنفى ، ولجهل المهاجرين الجزائريين بفرنسا لحقيقة الموقف في الجزائر جهلاً تاماً ؛ فمن هناك كانت تصدر الأوامر والأموال والرجال لتنظيم أفواج مسلحة ومناطق منشقة للمقاومة ، ولم يكن الغرض منها المساهمة في محاربة العدو الممقوت ، بل القيام بعمليات التحدي والاستفزاز ، وإفساد الثورة الجزائرية التي تجابه النظام الاستعماري وجيشه وشرطته وذلك عن طريق القيام بجهد لإحباط عمل قادتها العسكريين والسياسيين ، بما تبثه من روح الهزيمة ، وما تدخله من الاضطراب وما تقترفه من أعمال القتل .

لقد ظهر كل نشاط الحركة القومية الجزائرية ، المشتت والقصير المدى ، في بعض المدن القليلة ومنها مدينة الجزائر ، وظهر هذا النشاط في إطار تكتل مناهض للثورة ، قام بعمليات التفرقة والإلهاء (كالحملة على بني ميزاب) واللصوصية (كابتزاز أموال التجار) والتشويش والافتراء (كتقديم مصالي بصفته مؤسس جيش التحرير الوطني وقائده) ، وقد فقد مذهب مصالي قيمته كتيار سياسي ، وأصبح شيئاً فشيئاً مجرد حالة نفسية تذوب وتضعف بتوالي الأيام . وحسبنا دليلاً على قيمة هذا المذهب ، أن آخر المعجبين بمصالي والمدافعين عنه ، هم الصحفيون والأدباء القريبون من رئاسة الحكومة الفرنسية ؛ **فهم يذهبون إلى استنكار جحود الشعب الجزائري الذي لم يعد يعترف « بفضل مصالي ومزاياه الاستثنائية وهو الذي أنشأ القومية الجزائرية قبل ثلاثين عاماً » ، وإن نفسية مصالي أشبه شيء باعتقاد الديك الأحمق الذي جاء عنه في القصص**

أنه لا يكتفي بمشاهدة شروق الشمس ولكنه ينادي بأنه « هو الذي يجعل الشمس تشرق » .

إن القومية الجزائرية التي يزعم (مصالي) بوقاحة أنه هو محدثها ، إنما هي حدث عالمي نتيجة تطور طبيعي تسير عليه جميع الشعوب التي تفيق من سباتها ، فكما أن الشمس تشرق من غير أن يكون للديك في شروقها يد ، فكذلك الثورة الجزائرية تنتصر من غير أن يكون (لمصالي) فيها فضل أو مزية .

لقد كان هذا المديح لمذهب مصالي في الصحافة الفرنسية دليلاً جدياً على ما كان يجري من إعداد لجو مصطنع يوافق المناورة الواسعة النطاق ضد الثورة الجزائرية ، تلك هي التفرقة التي هي السلاح المعروف للاستعمار .

لقد حاولت الحكومة الفرنسية عبثاً أن تقاوم جبهة التحرير الوطني بتنظيم الهيئات المعتدلة ، ولما أيقن الاستعمار الفرنسي أنه لا يستطيع أن يعول على (السايح) أو (فارس) لأن فكرة (**بني وي وي**) قد كسدت سوقها وزالت بصفة نهائية لا رجوع بعدها ، طمع في استخدام رئيس (الحركة القومية الجزائرية) في مكيدته الشيطانية الأخيرة ، حتى يسلب الشعب الجزائري انتصاره ؛ و(مصالي) في ذلك خير آلة للسياسة الاستعمارية لأنه رجل ذو غرور وعجرفة ، ليس له ضمير ولا أنفة ، وعلى هذا لم يكن من المصادفة قول (جاك سوستيل) للأستاذ (مانسيون) في شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ ١٩٥٥ : **« إن مصالي هو وسيلتي الأخيرة »** ، ولا يتورع الوزير المقيم (لاكوست) من التعبير للصحافة الاستعمارية الجزائرية عن سروره بملاحظة أن (الحركة القومية الجزائرية) إنما تعمل على

إضعاف جبهة التحرير الوطني ليس إلاّ .

وقد كشفت الجريدة الاشتراكية الأسبوعية (دومان/ غداً) عن الخلافات القائمة بين الساسة الفرنسيين في الخطة التي يجب سلوكها ، فكتبت أن بعض الوزراء مستعدون لإطلاق الحرية لمصالي ، لمنع جبهة التحرير الوطني من أن يتعزز جانبها ، « وإنما المشكلة الوحيدة هي التأمين على حياة الزعيم الجزائري » .

واذا ما ذكرنا أن مصالي قد حمل حملة عنيفة على البلاد العربية ، (وهذا لا محالة مما يسر سوستيل ولاكوست وبورجو وأمثالهم) تحققنا أن نقله من (أنقولام) إلى (بل إيل) يثبت الفكرة التي عرضتها جريدة (دومان) ، وإذا كانت حياة مصالي نفيسة إلى هذا الحد عند الاستعمار الفرنسي ، فهل نعجب من أن نراه يتدهور إلى الخيانة عن خبرة ودراية ؟ .

الشيوعية غائبة

لم يستطع الحزب الشيوعي الجزائري أن يلعب دوراً يستحق الذكر ، رغم وجوده في حالة غير قانونية ، ورغم الدعاية الصاخبة التي أضفتها عليه الصحافة الاستعمارية لتبرير اشتراكه المزعوم في الثورة الجزائرية . إن الإدارة الشيوعية التي هي إدارة مكتبية (بيروقراطية) لا صلة لها بالشعب ، ولم تكن قادرة على تحليل الحالة الثورية تحليلاً صحيحاً . ولذا فقد استنكرت (الإرهاب) وأمرت أعضاء الحزب من سكان (أوراس) الذين قدموا إلى الجزائر في الأشهر الاولى من نشوب الثورة ليأخذوا الأوامر والتعليمات بألاّ يحملوا السلاح . لقد كان خضوع (الحزب الشيوعي الجزائري) للحزب الشيوعي الفرنسي ، خضوع (بني

وي - وي/ نعم نعم) نظراً إلى الصمت الذي لزمه بعد موافقة البرلمان الفرنسي على إطلاق النفوذ للحكومة .

لم تكن لدى (الشيوعيين الجزائريين) الشجاعة الكافية لاستنكار هذا الموقف الانتهازي الذي وقفته الكتلة البرلمانية الشيوعية ، وليس هذا فقط ، بل إنهم لم يقولوا ولو كلمة احتجاج واحدة ضد ما تقرره فرنسا ، أو القيام بنشاط واضح ضد حرب الجزائر ، مثل المظاهرات ضد إرسال النجدات العسكرية ، أو تنظيم إضراب في وسائل النقل وفي البحرية التجارية وفي الموانىء لشحن العتاد الحربي .

لقد اضمحل (الحزب الشيوعي الجزائري) بصفته منظمة جدية ، وذلك على الخصوص لكثرة ما فيه من الأوروبيين الذين تضعضعت عقائدهم (القومية الجزائرية) فأظهرت ما فيهم من تناقض أمام المقاومة المسلحة .

إن الأصل في انعدام هذا الانسجام في السياسة المضطربة الناشئة عنه ، هو البلبلة والاعتقاد بأنه من المحال تحرير الوطن الجزائري قبل انتصار ثورة طبقة العمال في فرنسا ؛ وهذه الأيديولوجية التي تذكر الحقيقة هي من آثار نظريات الخلية الفرنسية الأممية العمالية التي تدعو إلى سياسة الإدماج السلبي والانتهازي . فهي تنكر (صفة الثورة) على طبقة الفلاحين عامة ، والفلاحين الجزائريين منهم خاصة ، وتزعم أنها تحمي طبقة العمال الجزائريين من خطر مريب ، هو خطر الوقوع تحت سيطرة (البورجوازية العربية) ، وكأن الاستقلال الوطني الجزائري سيسلك حتماً طريق الثورات الفاشلة ، بل يتقهقر إلى نظام إقطاعي ما .

إن جامعة الشغل العامة (س . ج . ت) الخاضعة للتأثير الشيوعي هي في مثل موقف (الحزب الشيوعي) تدور وتدور في الفراغ ، دون أن تستطيع أن تصدر أمراً أو تنفذه . فالجمود الذي عم حركة العمال المنظمة وأثقله موقف نقابات (القوة العمالية ـ ف . أو) و(الجامعة الفرنسية للعمال المسيحيين ـ س . ف . ت . س .) ليس وليد ضعف في عزيمة عمال المدن ، ولكنه ناجم عن جمود الأركان النقابية للاتحاد العام للنقابات الجزائرية ، والتي تنتظر وهي مكتوفة الأيدي أوامر (باريس) .

لقد برهن عمال (ميناء الجزائر) على قوة عزيمتهم بالمساهمة في الإضراب السياسي التذكاري في فاتح نوفمبر ١٩٥٦ .

أدرك كثير من العمال أن ذلك اليوم الوطني كان يصطبغ بصبغة الإجماع على نطاق أوسع بياناً وأقوى نشاطاً وأكبر فائدة لو دعيت منظمات العمال إلى الكفاح العام بحذاقة ولباقة من طرف هيئة نقابية مركزية وطنية حقيقية ، ولقد تأكد هذا الحكم الصحيح بوضوح تام من خلال النجاح الرائع الذي أحرزه الإضراب العام الوطني في يوم ٥ تموز ـ يوليو ـ ١٩٥٦ ، ولذلك استقبل العمال الجزائريون نشأة (الاتحاد العام للعمال الجزائريين ـ او . ج . ت . أ) الذي كان نموه مطرداً لا يقهر بصفته اللسان المعبر عن رغبتهم وتشوقهم إلى مساهمة أقوى وأنشط في تدمير الاستعمار المسؤول عن حالة البؤس والبطالة والهجرة والمهانة ، وإن انتشار هذا الشعور الوطني ، مع ارتفاع مستواه إلى مرتبة أرقى ، لم يلبث أن قوض الأساس العمالي للحزب الشيوعي الجزائري كما يقوض المبنى القائم على الرمل ، وكان ذلك الأساس ذاته قد ضعف بعد ضياع عناصره الأوروبية المترددة المذبذبة . على أننا نسجل بعض الأعمال الفردية الصادرة عن بعض

الشيوعيين الذين انضموا إلى صفوف جبهة التحرير وجيش التحرير ، ومن الممكن إيقاظ بعض الأفراد ، وتنبيههم لتصحيح مفهومهم عن التحرير الوطني ، **والأمر المحقق هو أن الحزب الشيوعي الجزائري سيحاول في المستقبل استثمار هذه المواقف الفردية ، بهدف إخفاء عزلته التامة ، والتستر على تغيبه عن الجهاد التاريخي الذي تقوم به الثورة الجزائرية** .

ب ـ استراتيجية الاستعمار الفرنسي

لقد أبطلت الثورة الجزائرية جميع التكهنات الاستعمارية التي أضفي عليها غطاء من التفاؤل المزيف ، وها هي ذي تستمر في نموها واتساعها بعزيمة خارقة في تطور متصاعد بعيد المدى ، وهي في تقدمها هذا تزعزع وتقوض ما بقي من الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية المتدهورة ؛ وقد تعرضت الحكومات الفرنسية المتتالية كلها لأزمات سياسية لم يسبق لها نظير ، فبعد أن أرغمت على التخلي عن مستعمراتها في آسيا اعتقدت أنها تستطيع الاحتفاظ بمستعمرات أفريقيا ، ولما أحست بأنها لا تقوى على مجابهة (فساد الحالة في أفريقيا الشمالية ، أطلقت العنان لتونس والمغرب عساها أن تحتفظ بالجزائر) .

أ ـ عظة التجارب التونسية والمغربية

إن هذه السياسة التي لا تستند إلى اسس واقعية قد أسفرت بالخصوص عن سلسلة من الهزائم المعنوية التي تعاقبت بسرعة في كافة الميادين : الاستياء في فرنسا ، حركات إضراب من العمال ، ثورات التجار ، اضطرابات الفلاحين ، العجز في الميزانية ،

التضخم المالي ، ضعف الانتاج ، الكساد الاقتصادي ، القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة ، تسليم إقليم السار لألمانيا الغربية .

ثم إن الزحف الثوري في شمال أفريقيا على الرغم من انعدام خطة سياسية مشتركة لضعف لجنة تحرير المغرب في أساسها قد اضطر الاستعمار الفرنسي إلى وضع خطة دفاعية ارتجالية مستعملاً كل أنواع القمع الاستعبادي التقليدي ، والمحادثات الفرنسية ـ التونسية التي كان المفروض أن تقوم بمثابة حاجز استعماري على الطريقة الجديدة ، قد أصبحت متأخرة من أثر السخط الشعبي ، ومن الضربات التي انهالت على الاستعمار في البلدان الشقيقة الثلاثة ، وكان تطور الأزمة المغربية السريع ، ودخول الجبليين في الكفاح المسلح ، معززين جانب المقاومة في الحضر ، ولا سيما أثر الثورة الجزائرية ، كل ذلك كان من العوامل الفعالة في انقلاب الموقف الرسمي الفرنسي وفي استقلال المغرب . **وهذا التغيير المفاجىء في سلوك الحكومة الاستعمارية التي تخلت عن الجمود وأوغلت في طريق البحث عن حل عاجل ، إنما دعت إليه أسباب استراتيجية هي :**

١ ـ منع تكوين جبهة ثانية حقيقية بإنهاء الاتحاد بين الكفاح المسلح في الريف المغربي وفي الجزائر .

٢ ـ القضاء على وحدة الكفاح في بلدان شمال أفريقيا الثلاثة (تونس والجزائر والمغرب) .

٣ ـ عزل الثورة الجزائرية التي كانت صبغتها الشعبية تجعلها أشد خطراً .

ولكن جميع تقديرات المستعمرين قد خابت ؛ فقد كان الغرض من المفاوضات التي أجريت على حِدَة ، هو خداع بعض زعماء البلدين الشقيقين ، أو إغرائهم ودفعهم إلى التخلي عن علم أو عن جهل ، عن الميدان الحقيقي للكفاح الثوري ، والوصول بهذا الكفاح حتى نهايته . ويمتاز الوضع السياسي في (شمال أفريقيا) باندماج القضية الجزائرية في القضية المغربية وفي القضية التونسية ، بحيث تشكل القضايا الثلاث قضية واحدة .

والواقع أن استقلال المغرب وتونس من غير استقلال الجزائر هو مجرد عبث (لغو) لا قيمة له ؛ فالتونسيون والمغاربة لم ينسوا أن فتح فرنسا لبلادهم قد جاء في أعقاب فتح الجزائر ، وقد أصبحت شعوب المغرب العربي الآن مقتنعة بعد التجربة بأن الكفاح المشتت ضد عدو مشترك ليس له مآل غير الهزيمة للجميع ، لأن كل واحد يمكن قهره على حِدَة ، وإنه لخطأ فاحش وضلال بعيد أن يعتقد أحد أن باستطاعة المغرب وتونس التمتع باستقلال حقيقي إذا ما بقيت الجزائر رازحة تحت نير الاستعمار .

فإن الساسة الاستعماريين ، الخبراء في الغش الديبلوماسي ، الذين يأخذون بيد ما يعطونه باليد الاخرى لا يفوتهم أن يفكروا في إعادة فتح هذين البلدين بمجرد ما تظهر لهم ظروف دولية مواتية ، بيد أنه من الأمور الهامة جداً ، أن الزعماء المغاربة والتونسيين قد شرعوا يعبرون في تصريحاتهم المتكررة عن وجهات نظر تلتقي بوجهة نظر جبهة التحرير الوطني .

ب ـ سياسة الحكومة (الفرنسية) في الجزائر

ما لبثت الحكومة (الفرنسية) ذات الرياسة الاشتراكية ، أن

رجعت في السادس من شباط ـ فبراير ـ ١٩٥٦ وبعد المظاهرة الاستعمارية في الجزائر ، عن الوعود التي وعدت بها (الجبهة الجمهورية) قبل الانتخابات من إعادة السلم إلى الجزائر عن طريق المفاوضات ، وإرجاع الجنود ـ الفرنسيين ـ إلى منازلهم ، وتحطيم الاقطاعيات المالية والإدارية ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين وإغلاق المحتشدات .

ولئن كان (منديس فرانس) يمثل في الحكومة ـ قبل استقالته ـ النزعة الراغبة في المفاوضة ، ضد النزعة المعارضة التي يمثلها (بورجيس مونوري) و(لاكوست) من دعاة القوة والحقد ، فإن سياسة (لاكوست) هي التي أصبحت تحظى بالإجماع ، إنها سياسة الحرب العوان ضد الشعب الجزائري عن طريق محاولة فصل الثورة عن الشعب بالمحق والإبادة ، وهي محاولة باتت ضرباً من الوهم والخيال .

ولا يمكن أن يقع أي خلاف أمام هذا الهدف الذي وافقت عليه الحكومة بإجماع إلاّ إذا أخفقت سياسة الإبادة هذه التي تدعى (سياسة التهدئة) ؛ إنه لجلي واضح أن الأهداف السياسية التي أعلنها (غي مولي) من جديد ليس الغرض منها إلاّ ستر المشروع الحقيقي الذي هو القضاء على جميع قوانا الحية قضاء مبرماً . فالحملة العسكرية المشفوعة بحملة سياسية هي معرضة لا محالة للفشل الذريع .

لقد ظل (الاعتراف بالشخصية الجزائرية) قولاً مبهماً لا ينطوي على معنى حقيقي ملموس دقيق ، والحل السياسي الذي اعلن باختصار لم يكن قائماً إلاّ على مبدأين اثنين : مشاورة الجزائريين

بواسطة انتخابات حرة ، ووقف القتال . ولم يكن إعلان الإصلاحات الجزئية الطفيفة إلاّ كصرخة في واد ، لا يبالي بها أحد وهي ترمي إلى إلغاء تمثيل الجزائر في البرلمان بصفة مؤقتة ، وحل المجلس الجزائري وتطهير الشرطة تطهيراً خفيفاً ، وتبديل ثلاثة من كبار الموظفين ، والزيادة في الأجور الفلاحية ، وتعيين المسلمين في الوظائف العمومية في بعض المناصب الإدارية ، والإصلاح الزراعي والانتخابات في هيئة ناخبة واحدة ، واليوم تعلن حكومة (غي مولي) وجود ستة أو سبعة مشاريع لوضع دستور الجزائر الذي تكون خطته الأساسية هي إنشاء مجلسين أحدهما تشريعي والثاني اقتصادي مع حكومة تتألف من وزراء مندوبين ويرأسها وجوباً وزير من أعضاء الحكومة الفرنسية ، وهذا يدل من جهة على التطور الذي وقع في الرأي العام بفرنسا بفضل جهادنا ، كما يدل من جهة أخرى على الحلم الجنوني الذي لا يزال يحلم به الساسة الفرنسيون حين يعتقدون أننا سنرضى بتواطوء مخجل كهذا . ثم إن محاولة التفريق بين هيئة المقاومة وتضامن الشعب الجزائري التي دعا إليها (نيجلان) في الميدان الداخلي قد تقرر شفعها بمحاولة فصل الثورة الجزائرية عن تضامن الشعوب المناهضة للاستعمار في الميدان الخارجي ، وتولى (بينو) القيام بها ، ولكن جبهة التحرير الوطني ستخيب مساعي العدو المقبلة ، كما خيبتها في الماضي .

٢ ـ البوادر السياسية

لقد قام الدليل على أن الثورة الجزائرية ليست بحركة تمرد فوضوية محدودة ، دون انسجام ولا إدارة سياسية ، أو أنها معرضة للفشل . ولقد قام الدليل ـ أيضاً ـ على أنها بالعكس ثورة حقيقية

منظمة وطنية شعبية لها إدارة مركزية ، وتقودها أركان حرب قادرة على الوصول بها إلى النصر النهائي .

لقد قام الدليل على أن الحكومة الفرنسية أيقنت أنه من المحال تسوية القضية الجزائرية عن طريق الحل العسكري ، فأصبحت مضطرة إلى البحث عن حل سياسي .

ومقابل ذلك ، اقتنعت جبهة التحرير الوطني بمبدأ : « أن المفاوضات تأتي تتويجاً لكفاح مستمر ضد عدو غاشم ، وليست قبل ذلك أبداً » ، وموقفنا في هذا المجال يعتمد على ثلاثة اعتبارات جوهرية ، للانتفاع بتوازن القوى :

١ ـ اتخاذ مذهب سياسي واضح .

٢ ـ توسيع نطاق الصراع المسلح توسيعاً مستمراً حتى تصبح الثورة عامة .

٣ ـ القيام بنشاط سياسي واسع النطاق .

أ ـ لماذا نحارب

للثورة الجزائرية مهمة تاريخية هي القضاء بصفة نهائية لا رجعة فيها على النظام الاستعماري البغيض والمنحط والذي يحول دون الرقي والسلم ، (ويتطلب ذلك التعرض للنقاط التالية) :

أولاً : الأهداف الحربية .

ثانياً : وقف القتال .

ثالثاً : المفاوضات للسلم .

أولاً : أهداف الحرب

أهداف الحرب هي نهاية الحرب التي منها تبدأ أهداف السلم .



متظاهرون جزائريون : انهم يقفون وجها لوجه مع رجال الأمن الجمهوري

وأهداف الحرب هذه هي الحالة التي نصل بالعدو فيها لنحمله على قبول أهدافنا السلمية ؛ وهذه الحالة تكون : إما النصر العسكري الحاسم (الاستسلام من دون قيد ولا شرط) و(إلحاق الهزيمة به) أي (الانكسار التام لقواته) ، وإما أن تكون هي البحث عن (وقف للقتال) أو (هدنة) بقصد المفاوضات . والحاصل ، أن أهدافنا الحربية بالنظر إلى مواقفنا السياسية والعسكرية هي :

١ ـ إضعاف الجيش الفرنسي إضعافاً تاماً ، بحيث يصبح من المحال عليه الانتصار بالسلاح .

٢ ـ تدمير الاقتصاد الاستعماري على نطاق واسع ، بعمليات التخريب والإتلاف حتى يصبح من المتعذر إدارة البلاد .

٣ ـ الإخلال إلى أقصى حد ممكن بالحالة في فرنسا في الميدان الاقتصادي والاجتماعي حتى يصبح من المحال عليه متابعة الحرب .

٤ ـ عزل فرنسا سياسياً في الجزائر وفي العالم .

٥ ـ توسيع الثورة إلى حد يجعلها مطابقة للقوانين الدولية (إعطاء الجيش شخصيته ، وتنظيم حكم سياسي يمكن الاعتراف به ، واحترام قوانين الحرب ، وتنظيم إدارة عادية ـ مدنية ـ للمناطق التي يحررها جيش التحرير الوطني .

٦ ـ مؤازرة الشعب مؤازرة ثابتة ، ودائمة ، أمام الجهود التي يبذلها الفرنسيون لإبادته .

ثانياً : وقف القتال

أ ـ الشروط السياسية

١ ـ الاعتراف بالشعب الجزائري شعباً واحداً لا يتجزأ وهذا الشرط ينفي الوهم الاستعماري (الجزائر الفرنسية) .

٢ ـ الاعتراف باستقلال الجزائر وبسيادتها في جميع الميادين ، بما فيها الدفاع الوطني والديبلوماسية .

٣ ـ الإفراج عن جميع الجزائريين والجزائريات، الأسرى والمعتقلين والمنفيين ، بسبب نشاطهم الوطني ، قبل وبعد نشوب الثورة الوطنية في الفاتح من نوفمبر ـ تشرين الثاني ـ **١٩٥٤** .

٤ ـ الاعتراف بجبهة التحرير الوطني بصفتها الهيئة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري ، وأنها وحدها مؤهلة للقيام بأية مفاوضات ، ومقابل ذلك ، فإن جبهة التحرير الوطني تتعهد بوقف القتال ، وهي المسؤولة عنه بالنيابة عن الشعب الجزائري .

ب ـ الشروط العسكرية

(تعرض فيما بعد)

ثالثاً : المفاوضات للسلم

١ ـ يمكن إجراء المفاوضات إذا توافرت شروط وقف القتال ، وجبهة التحرير الوطني هي المفاوض الصحيح والوحيد ، وإن جميع الوسائل المتعلقة بتمثيل الشعب الجزائري هي من اختصاص (جبهة التحرير) وحدها (الحكومة والانتخابات الخ . . .) وعليه فلا يقبل أي تدخل في الأمر من طرف الحكومة الفرنسية .

٢ ـ تجري المفاوضات على أساس الاستقلال ، بما يشمله من الديبلوماسية والدفاع الوطني .

٣ ـ تحديد نقط المفاوضات .

* ـ حدود القطر الجزائري (الحدود الحاضرة ـ بما تتضمنه من الصحراء الجزائرية) .

* ـ الأقلية الفرنسية (على أساس الخيار بين الجنسية

الجزائرية أو الجنسية الأجنبية ـ لا تخص بنظام تفضيلي ـ ولا جنسية مزدوجة جزائرية وفرنسية) .

* ـ الأملاك الفرنسية : (أملاك الدولة الفرنسية ، أملاك المواطنين الفرنسيين) .

* ـ نقل الاختصاصات (الإدارة) .

* ـ أشكال المساعدة الفرنسية في الميادين الاقتصادية والنقدية والاجتماعية والثقافية الخ . . .

* ـ مسائل أخرى .

تقوم حكومة جزائرية ، في الطور الثاني بالمفاوضات ، وتكلف بتبيان محتوى الفصول ، وتنشأ هذه الحكومة من مجلس تأسيسي ينشأ هو نفسه عن انتخابات عامة .

اتحاد شمال أفريقيا

ستعنى الجزائر الحرة المستقلة بتحطيم الحواجز العنصرية التي أقيمت على الحيف الاستعماري ، وتعزيز الوحدة والإخاء على أسس جديدة في الشعب الجزائري ، الذي ستسفر نهضته عن بروز شخصيته المزدهرة . غير أن الجزائريين سوف لا يتركون حبهم للوطن ـ وهو تلك العاطفة النبيلة الكريمة ـ يتحول إلى وطنية متعصبة ضيقة عمياء ؛ فهم (شمال أفريقيون) مخلصون يتعلقون تعلقاً شديداً او متبصراً بالتضامن الطبيعي والضروري بين بلدان المغرب الثلاثة ، وتؤلف شمال أفريقيا مجموعة كاملة : (الجغرافية والتاريخ واللغة والحضارة والمصير) ، ومن ثم ، يجب أن يسفر هذا التضامن بالطبع عن تأسيس اتحاد لدول شمال أفريقيا الثلاث ، وإن من مصلحة الشعوب الشقيقة الثلاثة أن تبدأ

بتنظيم دفاع مشترك ، واتجاه ونشاط ديبلوماسي مشترك ، وحرية المبادلات ، وخطة مشتركة ومفيدة في التجهيز والتصنيع وسياسة نقدية مشتركة والتعليم ، وتبادل الأركان الفنية والاختصاصية والمبادلات الثقافية ، واستثمار الثروات الباطنية والنواحي الصحراوية التابعة لكل بلد .

المهام الجديدة لجبهة التحرير الوطني في إعداد الثورة الشاملة

إذا ظهرت بوادر لافتتاح مفاوضات للسلم ، فينبغي أن لا يكون ذلك مدعاة للانتشاء بالفوز ، لأن ذلك يؤدي لا محالة إلى نوع من الاسترخاء ، وإلى تناقص اليقظة والانتباه ، والفتور في العزائم ، مما قد يضعضع التناسق السياسي لدى الشعب ، ويقتضي الطور الحاضر للثورة الجزائرية متابعة الصراع المسلح بشدة وقوة ، وتدعيم المواقف وتنمية القوى العسكرية ـ السياسية للمقاومة .

إن افتتاح المفاوضات ، والمضي فيها حتى نهايتها الناجحة ، متوقف أولاً على النسبة التي تكون بين القوى المتصارعة ، ولذا يجب العمل فوراً ، وبدقة واتقان ، من أجل تحويل الجزائر إلى معسكر محصن منيع . تلك هي المهمة التي يجب على جبهة التحرير الوطني وجيشها إنجازها بشرف ومن غير تأخير ، ولهذا الغرض ، فإن الأمر الأساسي ، والأكثر أهمية ، هو : كل شيء لدعم جبهة الكفاح المسلح ، وكل شيء لنيل النصر الحاسم .

لم يعد استقلال الجزائر ذلك المطلب السياسي وذلك الحلم الذي طالما علل الشعب الجزائري به نفسه وهو رازح تحت نير السيطرة الفرنسية ؛ بل إنه اليوم الغاية الأولى التي أخذت تدنو بسرعة

خاطفة ، لتصير في العاجل حقيقة ناصعة . إن جبهة التحرير الوطني تتقدم بخطى واسعة لتهيمن على الحالة في الميدان العسكري والميدان السياسي والميدان الديبلوماسي .

الأهداف الجديدة :

العناية من الآن ، وبصفة منتظمة دائبة ، بإعداد الثورة العامة التي لا تنفصل عن التحرير الوطني .

أ ـ إضعاف الهيكل العسكري والبوليسي (الشرطة والدرك ـ الجندرمة) والإداري والسياسي للاستعمار .

ب ـ توفير الوسائل المادية ، والاهتمام بذلك من دون انقطاع .

ج ـ تدعيم تناسق العمل السياسي والعسكري وتطويره (ترقيته) .

مجابهة المناورات التي لا بد أن يقوم بها العدو للتفرقة أو العزل أو الاشغال (التلهية) بحملة معاكسة متبصرة وشديدة قائمة على إحكام الثورة الشعبية التحريرية وتعزيز جانبها ، وذلك :

أ ـ تمتين الاتحاد الوطني المناهض للامبريالية .

ب ـ الاعتماد بالخصوص على الطبقات الاجتماعية التي هي أكثر عدداً وأشد فقراً ، واكبر استعداداً وميلاً للثورة ، وهي طبقات الفلاحين ـ العمال الزراعيين .

ج ـ إقناع المتأخرين بصبر وثبات ، وتشجيع المترددين والضعفاء والمعتدلين وتنبيه الغافلين .

د ـ عزل المتطرفين من الاستعماريين ، بالسعي في الحصول على تأييد الأحرار من الاوروبيين أو اليهود ، وإن كان عملهم لا يزال فاتراً أو محايداً .

وفي الميدان الخارجي ، يجب السعي للحصول على أقوى ما



المرتزقة - جند الاستعمار في مواجهة غضبة الشعب الجزائري

يمكن من التأييد المادي والمعنوي والروحي .

أ ـ تصعيد تأييد الرأي العام .

ب ـ تنمية الإعانة الديبلوماسية بجذب حكومات البلاد التي جعلتها فرنسا في الحياد ، أو التي لم تطلع اطلاعاً كافياً على الصفة الوطنية لحرب الجزائر ، وحمل هذه الحكومات على مناصرة القضية الجزائرية .

٣ ـ وسائل العمل والدعاية

تبرز البوادر السياسية العامة التي سبق وصفها ، القيمة الحقيقية لوسائل العمل التي لا بد لجبهة التحرير أن تستخدمها لتحقيق النصر التام في الكفاح الجليل الذي تقوم به في سبيل استقلال الوطن . وسنحاول هنا أن نبين مجمل هذه الوسائل في الميدان الجزائري ، والشمال الأفريقي والفرنسي والأجنبي .

١ ـ كيفية تنظيم وقيادة ملايين الرجال للكفاح العظيم

إن الاتحاد الروحي والسياسي للشعب الجزائري الذي التحم وتوطد في الكفاح المسلح قد أصبح اليوم حقيقة تاريخية ، وهذا الاتجاه القومي الوطني المناهض للاستعمار هو القاعدة الأساسية للقوة السياسية والعسكرية للمقاومة ، ويجب أن يحافظ على هذا الاتحاد تاماً كاملاً غير ممسوس ولا منقوص ، نشيطاً حازماً ، كما يجب اجتناب الأخطاء التحزيبية أو الانتهازية ، وهي أخطاء لا تغتفر لأن من شأنها أن تيسر للعدو مناورته ومكائده الشيطانية ، وأفضل وسيلة لذلك هي إبقاء جبهة التحرير الوطني بصفتها المرشد الوحيد للثورة الجزائرية ، وينبغي أن لا يؤول هذا الشرط بحب الظهور الأناني أو بالزهو والغرور الذي هو خطير بقدر ما هو حقير .

إن تحقيق (وحدة القيادة) هو مبدأ ثوري ، ويتم ذلك عن طريق (هيئة أركان حرب) برهنت على مقدرتها وبعد نظرها وإخلاصها لقضية الشعب الجزائري .

يجب علينا ألا ننسى أبداً ، أن قوة الاستعمار الفرنسي لم تكن قبل اندلاع الثورة متكونة من قوته العسكرية والبوليسية (أجهزة شرطته) فحسب ، بل كانت متكونة أيضاً من ضعف بلادنا التي كانت تحت السيطرة ، متفرقة غير متأهبة للكفاح المنظم ، الأمر الذي زاد من قوة زعماء مختلف أجزاء الحركة الاستعمارية زمناً طويلاً . وعلى هذا ، فإن وجود جبهة تحرير وطني قوية ولها جذورها العميقة في كافة طبقات الشعب ، إنما هو ضمان من الضمانات الضرورية .

أ ـ تنظيم جبهة التحرير الوطني تنظيماً شاملاً في كل أنحاء البلاد : في كل مدينة وقرية ، في كل عرش وحارة ، في كل معمل وجامعة ومدرسة الخ . . .

ب ـ نشر الوعي السياسي في مراكز الثورة .

ج ـ انتهاج سياسة تقوم على إطارات مدربة تدريباً سياسياً ، ومحنكة ، تحرص على احترام هيكل المنظمة ومتيقظة وقادرة على الإبداع ـ الابتكار ـ .

د ـ الرد بسرعة وبوضوح على جميع الأكاذيب ، واستنكار أعمال الاستفزاز ، وتعريف أوامر جبهة التحرير الوطني ، بنشر مكاتب كثيرة ومتنوعة، تبلغ جميع الدوائر حتى المحصورة منها .

هـ ـ إكثار مراكز الدعاية ، وتجهيزها بآلات الكتابة والطباعة والورق (لنسخ الوثائق الوطنية العامة ، وطبع المنشورات المحلية) ، وطبع رسائل في الثورة ، وإصدار نشرات داخلية

للتعليمات والإرشادات الموجهة للإطارات (الكادرات) ، ويجب التشبع بالمبدأ : **ليست الدعاية ذلك الهرج والمرج المتميز بعنف القول الذي يكون عقيماً كالزبد يذهب جفاء** . أما وقد أصبح الشعب الجزائري مدركاً للأوامر ،ومستعداً للعمل المسلح الإيجابي المثمر ، فإن كلام جبهة التحرير يجب أن يكون معبراً عن رشد الشعب باتخاذه شكلاً جاداً معتدلاً ، دون أن ينقصه الحزم والصدق والحماسة الذي هو من فضائل الثورة . كل منشور ، أو تصريح ، أو حديث ، أو نداء ، يصدر عن جبهة التحرير الوطني ، صار يترك اليوم أصداء قوية في المحافل الدولية ، ولذا يجب علينا العمل بشعور المسؤولية الحقيقي ، وبما يشرف السمعة العالمية التي تتمتع بها الجزائر السائرة قدماً في طريق الحرية والاستقلال .

٢ ـ تصفية الجو السياسي .

يجب علينا للمحافظة على اتجاه المقاومة القائمة كلها لتدمير العدوان ، أن نزيل جميع الحواجز والعراقيل التي أقامتها على طريقنا كل العناصر ، الشاعرة أو غير الشاعرة ، بعملها المفسد الذي أبدت التجربة سوءه ومضراته .

٣ ـ تحويل السيل الشعبي إلى طاقة خلاقة .

يجب أن تكون جبهة التحرير الوطني قادرة على توجيه الموج الجبار الذي يهيج الحماسة الوطنية ، ويجب أن لا تضيع الغضبة الشعبية ذات القوة الهائلة للشعب التي لا تقاوم ، كما تضيع قوة السيل الجارف عندما تغور في الرمل . ولتحويل هذه القوة إلى طاقة خلاقة منتجة ، شرعت جبهة التحرير الوطني في عمل جبار لاستخدام الملايين من الرجال ، لأنه يجب أن تكون الجبهة حاضرة

في كل مكان ، ويجب تنظيم فروع النشاط البشري في أشكال عديدة كثيراً ما تكون مركبة معقدة .

أ ـ الحركة الفلاحية

إن الأغلبية الساحقة للفلاحين والخماسين والعمال الزراعيين في الثورة ، والنسبة القوية التي يمثلونها بين المجاهدين والمسلمين في جيش التحرير الوطني قد دل دلالة بالغة على الصفة الشعبية التي تتصف بها الثورة الجزائرية ، وحسبنا لتقدير تلك الأهمية الاستثنائية أن ننظر إلى الانقلاب الكبير الذي وقع في السياسة الزراعية الاستعمارية ؛ فبينما كانت هذه السياسة قائمة بصورة خاصة على اغتصاب أراضي الأوقاف والأعراش والملاك ، وقد استمرت إجراءات نزع الملكية الى غاية سنتي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ ، وأصبحت الحكومة الفرنسية اليوم تدعو إلى إصلاح زراعي وتقطع الوعود المتتالية بتوزيع قسم من الأراضي المروية (السقي) ، وتنفيذ قانون (مارتان) الذي ظل حبراً على ورق بسبب مقاومة موظف كبير من خدام الاستعمار الجبار ، وهذا (لاكوست) ذاته يجرؤ على التفكير في إجراء تدبير ثوري وهو نزع الملكية من بعض الأملاك الكبرى . ولحفظ التوازن ، وتأمين كبار المعمرين وتهدئة اعتراضهم وثورتهم ، قررت الحكومة الفرنسية إجراء إصلاح في (نظام الخماسة) ؛ وهو تدبير خادع يريد أن يوهم بوجود خلاف بين الفلاحين والخماسين .

والواقع ، أن الزراعة تطورت تطوراً طبيعياً نحو وضعية أكثر إنصافاً دون تدخل الدوائر الرسمية ، وتحولت بصفة عامة إلى (شركة بالنصف) ، وإن تغيير الأسلوب هذا ليدل على ما اعترى الاستعمار من الذبذبة والبلبلة ، حيث أضحى يعمد إلى

خداع الفلاحين ليصرفهم عن الثورة ، وهذه المؤامرة الفاحشة لا تخدع الفلاحين الذين سبق وأن أحبطوا خرافة (مسألة السكان الأصليين) التي كانت تدعو إلى تقسيم الجزائريين إلى تقسيم مصطنع ما بين (عرب وبربر) بهدف إثارة العداء والبغضاء فيما بينهم ، وصار الفلاحون يعرفون ، ويؤمنون ، بأن حبهم للأرض لا يمكن أن يشفى غليله إلاّ بتحقيق الانتصار والاستقلال الوطني . فالإصلاح الزراعي الحقيقي الذي هو الحل الوطني لمشكلة البؤس التي تتخبط فيها البوادي ملازم لهدم النظام الاستعماري هدماً تاماً شاملاً ، ويجب على جبهة التحرير الوطني أن تخوض في هذه السياسة العادلة الاجتماعية المشروعة ، وستكون نتائجها كالتالي :

أ ـ الحقد الشديد على الاستعمار الفرنسي وإدارته وجيشه وشرطته والخونة المساعدين له .

ب ـ تكوين قوات احتياطية لا تنفذ لجيش التحرير والمقاومة .

ج ـ نشر أسباب الخطر في البوادي (بأعمال الإتلاف وإحراق المزارع وتحطيم محلات الجمعيات التعاونية للتبغ والخمر ، والتي هي رمز وجود الاستعمار) .

د ـ إحداث الشروط لتنظيم ودعم المناطق المحررة الجديدة وتعزيزها .

ب ـ الحركة العمالية .

ينبغي لطبقة العمال أن تساهم مساهمة أقوى يظهر أثرها في التطور السريع للثورة ودعم قوتها ، ونجاحها النهائي ، وجبهة التحرير الوطني ، تحيي تأسيس (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) كرد فعل سليم قام به العمال ضد التأثير الذي كانت تمارسه (جامعة

الشغل العامة . س . ج . ت) و(القوة العمالية . ف . أو)
و(الجامعة الفرنسية للعمال المسيحيين . س . ف . ت . س)
لشل حركة العمال وعرقلتها . ويعمل الاتحاد العام للعمال
الجزائريين على إخراج الطبقة العاملة من الظلمات الى النور ، ومن
الغموض إلى الوضوح ، ومن الانتظار والتردد إلى الإقدام والسير إلى
الأمام ، وقد قلقت الحكومة الفرنسية الاشتراكية ، وقلقت معها
(نقابة القوة العمالية . ايف ، او) ذات النزعة الاستعمارية
الجديدة ، قلقاً كبيراً من انضمام (الاتحاد العام للعمال الجزائريين)
إلى (الجامعة الدولية للنقابات الحرة) التي كانت مساعدتها لكل من
الاتحاد العام للعمال التونسيين ، والهيئة المركزية للعمال المغاربة ،
إيجابية مفيدة في مختلف الميادين الوطنية والخارجية .

وفعلاً ، فقد أحدث ميلاد (الاتحاد العام للعمال الجزائريين)
وتطوره ، ضجة بعيدة المدى ، وأثار بروزه إلى الوجود اضطراباً عنيفاً
في صفوف جامعة الشغل العامة ، التي انصرف العمال عنها انصرافاً
كلياً، **وقد حاول المسؤولون الشيوعيون أن يحتفظوا بالرؤساء الواعين
من العمال ببعث روح النقابة القديمة التي كان شعارها استقلال
الجزائر ، ولكنه دفن بعد تكوين الوحدة النقابية في سنة ١٩٣٥ .**
ولكن هذه الهيئة النقابية التي هي فرع للجامعة العامة التي مقرها
باريس ، لا يكفيها لتصبح هيئة مركزية وطنية أن تغير اسمها ، وتبدل
لون بطاقة الاشتراك ، وتقطع الصلة النسبية الواهية التي بينهما ،
وكذلك لا يكفي (الاتحاد العام للنقابات الجزائرية ـ او . ج . س .
أ) أن يغير شكله أو مظهره الخارجي ليتكيف مع الوظائف الجديدة
للحركة العمالية التي بلغت مرحلة النضج التام .

وكل من يتأمل مناورات الشيوعية لا يلبث أن يجد فيها نفس

الوسائل التي درج عليها الاستعماريون الذين أشرفوا على تحويل (المجلس الحالي) إلى ذلك (المجلس الجزائري) الفاسد الوضيع . وإن ارتقاء بعض أعضائها العاملين إلى مراكز ومناصب في الإدارة النقابية ، ليذكر بالترقية الرمزية لبعض النواب الموالين للإدارة ـ الفرنسية ـ . وفي الحالتين ، كان ينبغي تغيير الهدف والطبيعة والمحتوى ، سواء في النادي المدني (فواييه سيفيل) أو في قصر كارنو (مركز المجلس الجزائري) . **وما كان لعجز إدارة الحزب الشيوعي الجزائري في الميدان السياسي ؛ إلاّ أن يبدو أثره في الميدان النقابي ، وينجر عنه ذات الفشل والإخفاق** . وما الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلاّ صورة تعكس التحول العميق الذي طرأ على الحركة العمالية بعد مدة طويلة من التطور وخاصة عقب الانقلاب الثوري الذي أثاره الكفاح من أجل الاستقلال الوطني . وتختلف الهيئة المركزية الجزائرية الجديدة عن سواها من المنظمات النقابية في جميع الميادين ، وتختلف عنها خاصة بانتفاء الوصاية عليها وباختيار القادة والهيكل المحكم والتوجيه السليم والتضامن الأخوي في الجزائر ، وفي شمال أفريقيا ، وفي العالم أجمع :

١ ـ إن الطابع الوطني يبدو في حرية ذاتية أساسية تقضي على جميع التناقضات التي تلازم كل وصاية خارجية ، ويظهر أيضاً ـ هذا الطابع الوطني ـ في حرية كاملة لمعالجة كل ما له علاقة بالدفاع عن العمال الذين تتلاحم مصالحهم الحيوية بمصالح كل الشعب الجزائري .

٢ ـ ليست الإدارة متألفة من أعضاء يتم اختيارهم من بين أقلية جنسية لم تعرف الاضطهاد الاستعماري ، ولكنها متألفة من رجال وطنيين لهم وعي وطني يشحذ فيهم روح الكفاح ضد الاستغلال

الاجتماعي والبغض العنصري .

٣ - لا يتكون - عمودها الفقري - من أرستقراطية عمالية (كالموظفين وعمال السكة الحديدية) ولكنه يتألف من الطبقات التي هي أكثر عدداً وأشد تعرضاً للاستغلال الفادح (كعمال الموانيء والمناجم والعمال الزراعيين ، أي المنبوذين الذين تركوا كالفريسة تحت رحمة السادة أصحاب مزارع الكروم) .

٤ - إن الروح الثورية تطهر الجو النقابي باستئصال روح الاستعمار الجديد والتعصب الوطني المتولد عنه ، وليس ذلك فحسب ، بل إنها تطهره أيضاً بتكوين الظروف والشروط الملائمة لإظهار الأخوة بين العمال ، أخوة لا تنفذ إليها روح العنصرية .

٥ - إن الروح النقابية التي طالما حصرت في نطاق المطالب الاقتصادية والاجتماعية ، وبقيت بمعزل عن النشاط العام الشامل ، قد باتت مؤهلة لتجاوز العوائق التي كانت تعطل الكفاح ، وذلك لتحقيق المزيد من الحرية والعدالة الاجتماعية .

٦ - لقد كانت الطبقة العاملة الجزائرية موصوفة بالقصور ، وبأنها لا تستحق التوعية والترشيد ، وجاءتها الآن الفرصة : لا من أجل القيام بدور ثانوي منحط في الحركة الاجتماعية الفرنسية ، وإنما من أجل التعاون الزاهر مع الحركة العمالية في شمال أفريقيا (المغرب العربي - الإسلامي) وفي العالم كله .

٧ - إن الاتحاد العام للنقابات الجزائرية (س . ج . ت) سيضطر حتماً إلى الانحلال والاضمحلال ، شأنه في ذلك شأن شبيهاته من المنظمات النقابية في تونس والمغرب ، وسيفسح المجال (للاتحاد العام للعمال الجزائريين) الذي هو النقابة الوطنية

الحقيقية الوحيدة التي التف حولها جميع العمال الجزائريين دون تفريق أو تمييز .

وينبغي لجبهة التحرير الوطني أن لا تهمل الدور السياسي الذي يمكن لها أن تقوم به لمساعدة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وتكمل عمله النقابي الحر في سبيل تعزيز هذه الهيئة النقابية وتقويتها .

وعليه ، يجب على المناضلين في جبهة التحرير الوطني أن يكونوا من أشد الناس إخلاصاً لها ، وأكثرهم نشاطاً وأوفرهم اهتماماً باحترام القواعد الديموقراطية ، جرياً على عادة التقاليد في كل حركة عمالية حرة ، ولهذا الغرض يجب تحاشي (تجنب) التعـميم ، والأخذ بكل حالة من الحالات بصورة مستقلة ، وتحديد أشكال النشاط طبقاً للظروف الوقتية ـ المرحلية ـ (مثل وقف العمل ـ الشغل ـ وقفاً محدوداً ، وتنظيم إضرابات محلية للتضامن)

* ـ إشراك العمال الأوروبيين في الحركة .

* ـ تحقيق التعاطف مع جيش التحرير الوطني ، وتحويل المقاومة إلى تأييد عملي عن طريق الاكتتاب ـ الاشتراك ـ وتجهيز المجاهدين ، والقيام بأعمال التخريب ـ الاتلاف ـ والاضرابات التضامنية والاضرابات السياسية .

ج ـ حركة الشباب

يمتاز الشباب الجزائري بما طبع عليه من النشاط والحيوية والإخلاص والبطولة ، كما أنه يمتاز بأمر نادر وهو أنه يمثل ما يقرب من نصف مجموع السكان بسبب ازدياد المواليد بصفة استثنائية ، وهو يمتاز أيضاً بالنضج المبكر ، حيث أنه بنتيجة البؤس والشقاء

والاضطهاد الاستعماري ، قد انتقل من طور الطفولة إلى طور الرجولة ، مختصراً مرحلة المراهقة إلى الحرية التي يصبو إليها بولع وشغف مع ازدراء الخوف والاستهانة بالموت ، وهو يجد في الثورة الجزائرية ، ومآثر جيش التحرير الوطني ، والنشاط الذي تقوم به جبهة التحرير الوطني ، ما يستجيب لشجاعته التي يغذيها شعور وطني شريف نبيل .

إنه بذلك يمثل الجانب الأعظم من قوة جبهة التحرير الوطني ، وركناً متيناً من أركان مقاومتها الجبارة .

د ـ المثقفون وأصحاب المهن الحرة .

مما دل دلالة واضحة على سلامة التوجيه السياسي وصحته ، عودة المثقفين أو أصحاب المهن الحرة ، إلى حظيرة الوطن الجزائري ، وكون وعيهم الوطني لم تقض عليه محاولة (فرنستهم) وكذلك إقلاعهم عن المواقف الفردية والتي يمكن إصلاحها وعليه يجب :

١ ـ تكوين لجان نشاط من بين المثقفين الوطنيين للأمور التالية :

أ ـ القيام بدعاية لاستقلال الجزائر .

ب ـ الاتصال بالديموقراطيين الأحرار من الإفرنسيين .

ج ـ افتتاح الاكتتابات .

ويجب على جبهة التحرير أن تسند اليهم بطريقة حكيمة صائبة مهمات معينة محدودة في الميادين التي يمكن لهم أن يقوموا فيها بعمل مفيد ، كالأعمال السياسية والإدارية والثقافية والصحية والاقتصادية وما إلى ذلك .

٢ ـ تنظيم مصالح صحية تشتمل على :

أ ـ جراحين وأطباء وصيادلة يكونون على اتصال بعمال المستشفيات (مثل الأطباء) .

ب ـ تنظيم العلاج والحصول على الأدوية والضمادات .

ج ـ تنظيم عيادات في الأرياف للإشراف على معالجة المرضى ومن يكون منهم في طور النقاهة .

هـ ـ التجار والصناع .

كانت النقابة التجارية الجزائرية التي يحتكرها (شيافينو) سيد الغرفة التجارية بالتعاون مع حركة (بو جاد) العنصرية الاستعمارية الفاشستية ، لا تجد بجانبها إلاّ الفراغ التام ، لعدم وجود هيئة مركزية تجارية وصناعية حقيقية ، يديرها وطنيون كفيلون بالدفاع عن الاقتصاد الجزائري . ومن أجل هذا ، فإن الاتحاد العام للتجار الجزائريين سيحتل مكانة هامة إلى جانب المنظمة الشقيقة ، وهي (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) ومن واجب جبهة التحرير الوطني أن تساعد هذه المنظمة النقابية على التطور والتوسع ، بتكوين الظروف والشروط السياسية المناسبة ، وذلك بالعمل على :

١ ـ مكافحة الضرائب .

٢ ـ مقاطعة كبار التجار الاستعماريين (البوجاديين) الذين يمدون الحرب الاستعمارية بمؤازرة نشيطة .

و ـ الحركة النسائية .

(سبق عرضها في الكتيبات السابقة)(*) .

(*) أنظر الكتاب الثالث عشر من هذه المجموعة (المجاهدة الجزائرية والارهاب الاستعماري) .

٤ ـ البحث عن الأنصار .

يعتمد الجزائريون ، أول ما يعتمدون ، على أنفسهم في تحرير بلادهم ، ويوصي العمل السياسي ، (مثله مثل العلم العسكري وفن الحرب) بعدم إهمال أي عامل من العوامل ، ولو كان ظاهره قليل الأهمية لإحراز النصر . ومن أجل هذا ، شرعت (جبهة التحرير الوطني) وكانت موفقة ، في تعبئة جميع القوى الوطنية ، وهي تريد بذلك عدم السماح للعدو الاستعماري بالاستناد إلى جميع الأقليات ، وحرمان الثورة من التضامن الدولي معها . وتتطلب عملية البحث عن الأنصار معالجة مراكز القوى التالية : أ ـ الأحرار الجزائريون . ب ـ الأقلية اليهودية . ج ـ نشاط جبهة التحرير في فرنسا . د ـ تضامن الشمال الأفريقي .

أ ـ الأحرار الجزائريون

للأقلية الأوروبية في الجزائر أهمية من حيث العدد ، ينبغي أن يحسب لها حساباً ، على خلاف ما في تونس والمغرب . وهذه الأقلية الأوروبية تعززها هجرة مستمرة إلى بلادنا مدعمة بعون رسمي ، وهي تمد النظام الاستعماري بقسم كبير من أشد أعوانه تعنتاً وعنصرية ، ولكن الأوروبيين لا يشكلون كتلة متراصة حول المسيرين ـ الزعماء ـ من كبار المعمرين ، وذلك بسبب التمايز بينهم في توزيع الامتيازات ، وبسبب الدور الذي يمارسونه في المراتب الاقتصادية والإدارية والسياسية في نطاق النظام الاستعماري .

إن روح التفوق العنصري عندهم هي روح عامة ، غير أن مظاهرها تختلف عن الحالة الجنوبية المعروفة عند أهل الجنوب من الولايات المتحدة ، وهي تتأرجح بين حدي (التعصب الأعمى)

و (النفاق المختفي وراء العطف الأبوي) . والاستعمار الفرنسي القابض على زمام الإدارة الجزائرية والشرطة والصحافة والإذاعة ، قد استطاع غير ما مرة أن يمارس ضغطاً على الرأي العام ويحوله إلى فكرة رجعية . ومما يدل على مهارته ومقدرته في تدبير المكائد والدسائس في الاستفزاز ، هو ما جرى من المظاهرات الصاخبة بمناسبة ذهاب (سوستيل) ويوم ٦ ـ شباط ـ فبراير ـ ١٩٥٦ ، وكانت نتيجتها خضوع رئيس الحكومةالفرنسيةواستسلامه(للمستوطنين) .

وقد عمد الاستعمار لبلوغ هدفه ، إلى قذف الفزع في القلوب ، فاتهم الحكومة بإهمال الأقلية الأوروبية ، غير الإسلامية وإلقائها بين يدي (الوحشية العربية) وتركها ضحية (للحرب الدينية) وتسليمها لمكيدة أفظع من مكيدة (سان برتيليمي) الشهيرة . ويبدو أن الشائعات التي اختلقها بوق الاستعمار (ريجاس) وأذاعها الجلاد (باتكي كريغو) في الصورة البشعة (الحقيبة أو الموت) أصبحت اليوم صورة تافهة .

والأحزاب الوطنية القديمة لم تولِ هذه المسألة ما تستحقه من الأهمية ، فهي لم تكن تهتم إلاّ بالرأي العام الإسلامي ، وكثيراً ما غفلت عن التصريحات النابية التي كان يدلي بها من حين لآخر بعض الدجالين المرابين الذين كانوا في الواقع يعينون العدو الأكبر ، ولا زال الهجوم المضاد ـ المعاكس ـ حتى اليوم ، ضعيفاً ولا تستطيع الصحافة الديموقراطية في فرنسا أن توقف السموم التي يبثها الاستعمار ، ووسائل التعبير التي بيد جبهة التحرير الوطني غير كافية ، ومن حسن الحظ أن المقاومة الجزائرية لم ترتكب أخطاء خطيرة تبرر التصريحات التي تنشرها الصحافة الاستعمارية الموالية للمصلحة البسيكولوجية للجيش الاستعماري ، وقد دل على أكاذيبها

المفضوحة ما شهد به الصحافيون الفرنسيون والأجانب ، وهذا الذي جعل الكتلة الاستعمارية العنصرية التي ظهرت يوم ٦ ـ شباط ـ فبراير ـ تأخذ في التصدع ، وأخذت البلبلة تزول وتفسح المجال شيئاً فشيئاً للشعور الواقعي ، وثبت أن الرأي القائل بالحل العسكري الذي يهدف إلى إبقاء على ما كان عليه ، إنما هو وهم باطل ، وأصبحت مسألة الساعة اليوم هي : بعد رجوع السلم عن طريق المفاوضات ، ما هي الوضعية التي ستخصص للذين يعتبرون الجزائر وطناً كريماً سخياً ، حتى بعد زوال حكم (بورجو) ؟، وقد ظهر في هذا الشأن اختلاف في الميول والاتجاهات :

١ ـ أصل هذه الميول هي فكرة (الحياد) وهي تعبر عن الأمل في ترك الغلاة من الاستعماريين يدافعون عن امتيازاتهم التي يهددها الوطنيون (المتطرفون) .

٢ ـ أنصار الحل الوسط ، أي المفاوضات لتنظيم جماعة جزائرية ، تحتل موقعاً متوسطاً بين (الاستعمار الفرنسي) و(الاستعمار العربي) المتأخر ، وذلك بإحداث جنسية مزدوجة .

٣ ـ أقوى الآراء جرأة ، هي التي تقبل استقلال الجزائر والجنسية الجزائرية ، بشرط الاعتراض على التدخل الأمريكي والبريطاني والمصري .

وهذا في الواقع تحليل مختصر لا يهدف إلى شيء سوى إبراز الخلاف الموجود في الرأي العام الأوروبي .

وعليه فمن الخطأ الفادح الذي لا يغتفر ، أن ينظر إلى جميع الأوروبيين واليهود من سكان الجزائر بعين واحدة كما أنه من الخطأ الذي لا يغتفر توهم الوصول إلى كسبهم جميعاً لصالح قضية التحرر الوطني ، والهدف الذي

يجب إدراكه هو عزل العدو الاستعماري الذي يضطهده الشعب الجزائري . لذلك ينبغي لجبهة التحرير الوطني أن تعمل على تعزيز هذه الظاهرة النفسانية وتطويرها للقضاء على نشاط جزء كبير من السكان الأوروبيين ، وليست غاية الثورة الجزائرية أن (تلقي في البحر) بالسكان الأوروبيين ، ولكنها تريد تحطيم نير الاستعمار الوحشي ، وليست الثورة الجزائرية حرباً أهلية ، ولا حرباً دينية ، وكل ما تريده الثورة الجزائرية هو أن تسترد الاستقلال الوطني ، لإقامة جمهورية ديموقراطية اجتماعية تضمن مساواة حقّة بين جميع سكان الوطن بدون تفريق ولا تمييز .

ب ـ الأقلية اليهودية

إن تقرير هذا المبدأ الأساسي الذي تقبله جميع المبادىء الأخلاقية العالمية يساعد على خلق في الرأي العام الاسرائيلي في استمرار تعايش سلمي يرجع تاريخه إلى آلاف السنين . فقد كانت الأقلية اليهودية ، بادىء الأمر ، متأثرة بالحملة التي شنها الاستعماريون لإضعاف معنوياتهم ؛ فنادى ممثلوها في المؤتمر اليهودي العالمي الذي انعقد بلندن ، بتمسكهم بالجنسية الفرنسية التي تجعلهم في مكانة أرقى من مكانة مواطنيهم المسلمين ، ولكن تفجر الحقد للجنس السامي الذي أعقب المظاهرات الاستعمارية الفرنسية قد أحدث في نفوسهم اضطراباً عميقاً لم يلبث أن تبعه رد فعل سليم للدفاع عن النفس ، وكان أول رد فعل من جانبهم هو الاحتماء من خطر الوقوع بين نارين ، وكانت أول ظاهرة له هي التبرؤ من اليهود أعضاء لجنة (٨ تشرين الثاني ـ نوفمبر) و(الحركة البوجادية) ؛ فقد خشي اليهود أن تثير حركة هؤلاء سخطاً يتسبب في الانتقام من الطائفة كلها ، ولقد أبدت المقاومة الجزائرية استقامة لا

خلل فيها ، حيث قصرت ضرباتها كلها على الاستعمار وحده ، فأدرك المترددون القلقون من اليهود أن هذه المقاومة التي تمتاز بالإباء والشهامة ، ما هي إلاَّ غضبة الضعفاء ضد الطغاة المتجبرين . ولقد قام في الحين رجال مثقفون وطلبة وتجار وبادروا إلى اثارة حركة في الرأي العام تدعو إلى شل أيدي كبار المعمرين وأعداء اليهود ، وذلك لأنهم لم يكونوا بضعيفي الذاكرة ، **إذ أنهم لم ينسوا نظام (فيشي) الوضيع الذي أخرج (١٨٥) مرسوماً من القوانين والأوامر التي بمقتضاها حرموا من حقوقهم طوال أربع سنوات (من الحرب العالمية الثانية) ، وطردوا من الإدارات والجامعات ، وأخرجوا من ديارهم ومتاجرهم ، وجردوا من حليهم وجواهرهم ، وفرضت على إخوانهم اليهود في فرنسا ضريبة جماعية(بمبلغ مليار فرنك) وكانوا يطاردون ويعتقلون في محتشد (درانسي) ويرسلون في قطارت إلى (بولونيا) حيث قضى أكثرهم نحبه في بيوت التعذيب ، والنار ذات الوقود . وبعد تحرير فرنسا ، سرعان ما استرد اليهود الجزائريون حقوقهم وأموالهم بفضل تأييد النواب المسلمين ، وذلك بالرغم من اعتراض الإدارة الفرنسية التي بقيت متمسكة بمذهب (بيتان) . فهل بلغ اليهود من السذاجة بحيث أصبحوا يعتقدون اليوم أن انتصار الاستعماريين الغلاة يجعلهم في مأمن من الأهوال والويلات التي عرفوها ، وهم الذين صبوها عليهم فيما مضى ؟**

لا يزال اليهود الجزائريون حتى اليوم ، لم يتغلبوا على اضطراب ضمائرهم ، ولا عرفوا بعد أية وجهة يتخذونها ، وأملنا أن يسير الكثير منهم على أثر أولئك الذين استجابوا لنداء الوطن الجزائري الكريم ، وصادقوا الثورة بمطالبتهم منذ الآن في فخر واعتزاز بالجنسية الجزائرية ، وإن اختيارهم هذا ليعتمد على التجربة والخبرة والعقل

السليم والتبصر بالأمور . وعلى الرغم من الصمت الذي يلزمه (حاخام الجزائر العاصمة) على نقيض كبير الأساقفة الذي وقف موقفاً كريماً ، حيث قام بشجاعة ، وعلى مسمع ومرأى من الدنيا ، فندد بالظلم الاستعماري ، فإن أغلبية الجزائريين لم يعدوا الطائفة اليهودية ملتحقة بصف العدو نهائياً ، وقد قضت جبهة التحرير الوطني على الاستفزازات الكثيرة التي دبرها الاخصائيون في الولاية العامة . وإذا استثنينا العقوبات الفردية التي أنزلت بالشرطة والحركة الارهابية المضادة للمسؤولين عن جرائم ، اقترفت ضد السكان الأبرياء ، **فقد تمت صيانة البلاد الجزائرية من كل ثورة ضد اليهود ، ومقاطعة التجار اليهود قد قمعت في مهدها وقبل انطلاقها ، وكان المفروض أن تعقب مقاطعة التجار** (الميزابيين) **؛ هذا الذي يفسر كون النزاع العربي ـ الإسرائيلي ، لم يكن له في الجزائر صدى خطير ، الأمر الذي كان ـ لو وقع ـ يصفق له أعداء الشعب الجزائري . وقد برهنت الثورة الجزائرية بالفعل على أنها جديرة بثقة الأقلية اليهودية ، وأنها جديرة بأن تكفل لليهود حظهم من السعادة في الجزائر المستقلة ، ولا تحتاج الثورة لاكتساب هذه الصفحة إلى البحث عما سجله تاريخ بلادنا من دلائل على التسامح الديني ، والتعاون في أرقى وظائف الدولة والتعايش الصادق النزيه .**

إن اضمحلال النظام الاستعماري الذي استخدم الأقلية اليهودية ، واتخذها درعاً لتخفيف الضربات النازلة على الاستعمار ، ليس معناه القضاء حتماً على هذه الأقلية بالفقر ، وليس أسخف من الافتراض القائل « بأن الجزائر لا تكون شيئاً مذكوراً إذا انفصلت عن فرنسا » . إن الازدهار الاقتصادي الذي تناله الشعوب المحررة أمر

بدهي ظاهر للعيان ، وفعلا فإن (الدخل الوطني - الإيراد) يتزايد أهمية ، ويضمن لجميع الجزائريين حياة أكثر رفاهية ورخاء ، وبناء على ما سلف ذكره ، توصي جبهة التحرير الوطني بما يلي :

١ - تشجيع ومساعدة تأليف لجان وحركات من بين الديموقراطيين الأحرار الجزائريين حتى الذين لهم أهداف معينة محدودة بادىء الأمر ، ومثال ذلك :

أ - لجنة للسعي ضد الحرب في الجزائر .

ب - لجنة تدعو للمفاوضة والسلم .

ج - لجنة تدعو للجنسية الجزائرية .

د - لجنة لمساعدة ضحايا القمع .

هـ - لجنة لدراسة القضية الجزائرية .

و - لجنة للدفاع عن الحريات الديموقراطية .

ز - لجنة لتجريد منظمات البوليس المدني (الشرطة) من السلاح .

ح - لجنة لإعانة العمال الزراعيين ، ومؤازرة النقابات ، وتأييد الإضرابات ، وحماية الأطفال والنساء الذين يستغلهم الاستعمار .

٢ - مضاعفة الدعاية بين الجنود والمجندين ، وذلك :

أ - بتزويدهم بالكتب والصحف (الجرائد) والمجلات والمنشورات المناهضة للاستعمار .

ب - بإنشاء لجان لاستقبال الجنود أثناء الإجازة .

ج - بتمثيل روايات مسرحية تحرض على الكفاح الوطني في سبيل الاستقلال .

د - زيادة اللجان التي تضم نساء المجندين للمطالبة بتسريح

أزواجهم من الجندية .

ج ـ نشـاط جبهة التحرير في فرنسا

١ ـ توسيع تأييد الرأي العام الديموقراطي

إن تحليل الآراء السياسية للديموقراطيين الأحرار في فرنسا ، من شأنه أنه يساعد على إدراك وجوه الخلاف الموجودة في وسط الرأي العام الفرنسي الذي يتأثر بسرعة طبقاً للشعور الشعبي ، وما من شك في أن جبهة التحرير الوطني تعلق نوعاً من الأهمية على المساعدة التي يمكن أن تقدمها لقضية المقاومة الجزائرية تلك الطبقة المتفتحة من الشعب الفرنسي الذي لا يطلع إطلاعاً كافياً على ما يرتكب باسمه من الفظائع التي يعجز البيان عن وصفها ، وإنّا لنقدر مساعدة ممثلي الحركة الديموقراطية الحرة الفرنسية التي تهدف إلى فرض الحل السياسي حقناً للدماء المهرقة هدراً ، وقد أصبحت إدارتها في (باريس) مدعمة معززة ، وهي مهمة سياسية كبيرة لإبطال المفعول السلبي للنشاط الذي تقوم به الرجعية الاستعمارية وذلك مثل : (القيام باتصالات سياسية مع المنظمات والحركات واللجان القائمة ضد الحرب : بالصحافة والاجتماعات الشعبية والإضرابات التي تنظم ضد ترحيل الجنود وشحن الآلات الحـربية إلى الجزائر .

٢ ـ تنظيم الهجرة الجزائرية في فرنسا

يعتبر الجزائريون المهاجرون إلى فرنسا رأس مال ثمين بالنسبة إلى عددهم وطابعهم الذي يمتازون به من الفتوة وحب الكفاح وقوتهم السياسية ، وإن مهمة جبهة التحرير في تعبئة هذه القوى كلها ، هي مهمة كبيرة الخطورة ، لا سيما وأنها تستلزم في الوقت

ذاته كفاحاً شديداً لا هوادة فيه لاستئصال شأفة النزعة (المصالية) .

١ ـ إثارة الرأي العام الفرنسي والأجنبي ، وتنويره ، بنشر الأخبار والمقالات في الصحف والمجلات ، وينبغي في هذا الشأن جمع كل المكافحين ذوي الخبرة والدراية والمثقفين والطلبة .

٢ ـ الدأب بصورة مستمرة ، من غير كلل ولا ملل ، على بيان فشل النزعة المصالية كتيار سياسي ، وتورطها مع الدوائر القريبة من الحكومة الفرنسية ، الأمر الذي يفسر أن هذه النزعة ليست موجهة ضد الاستعمار ، ولكنها موجهة ضد جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني .

د ـ تضامن الشمال الأفريقي

لقد فشل الاستعمار ، وفشلت مشروعاته وتصميماته فشلاً ذريعاً أمام تشدد (جبهة التحرير الوطني) ومواصلة (جيش التحرير الوطني) لكفاحه القوي الشديد ، كما فشل أمام الاتحاد الكامل والعام الذي جمعه ورص بنيانه مثله الأعلى في الاستقلال الوطني . ومن جهة أخرى ، فإن حكومتي تونس والمغرب قد وقفتا ، بفضل ضغط الشعبين الشقيقين ، موقفاً صريحاً من هذه المشكلة التي يرتهن بها التوازن في شمال أفريقيا ، وهذا ما يدعو جبهة التحرير الوطني إلى الحفز والتشجيع على :

١ ـ تنسيق السعي الحكومي في البلدين الشقيقين للضغط على الحكومة الفرنسية في الميدان الديبلوماسي .

٢ ـ توحيد النشاط السياسي بإنشاء لجنة تنسيق بين الأحزاب الوطنية الشقيقة وجبهة التحرير الوطني ، وذلك :

أ ـ بإنشاء لجان شعبية لتأييد الثورة الجزائرية .

ب ـ التدخل بمختلف الوجوه في جميع المناطق .

٣ ـ الاتصال الدائم بالجزائريين المقيمين في المغرب وتونس (القيام بعمل إيجابي ملموس لدى الرأي العام والصحافة والحكومة) .

٤ ـ التضامن بين الهيئات النقابية المركزية : (الاتحاد العام التونسي للشغل) و(الاتحاد المغربي للشغل) و(الاتحاد العام للعمال الجزائريين) .

٥ ـ التعاون بين اتحاد الطلبة الثلاثة .

٦ ـ تنسيق نشاط الهيئات الاقتصادية المركزية الثلاث .

٥ ـ الجزائر أمام العالم

قامت الديبلوماسية الفرنسية بنشاط كبير في الميدان الدولي للحصول حيثما أمكن ، ولو لمدة قصيرة ، على مساعدة أدبية ومادية ، أو حياد في شيء من العطف ، أو الالتزام بموقف سلبي ، وكان أقصى ما أحرزته المساعي الديبلوماسية الفرنسية هو بعض التصريحات القلقة التي أفضى بها الممثلون للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والحلف الأطلسي على سبيل المداراة والمجاملة ، بيد أن الصحافة العالمية والصحافة الأمريكية ـ بصفة خاصة ـ لم تفتأ تندد بالأعمال الإجرامية والفظائع الحربية ، التي يقوم بها جنود (اللفيف الأجنبي) و(جنود المظلات) مثل : التنكيل بالشيوخ والنساء والأطفال وتقتيل المثقفين والمدنيين الأبرياء وتعذيب المساجين السياسيين الوطنيين وإكثار المعتقلات ، وإعدام الرهائن ، وتطالب الصحافة العالمية الاستعمار الفرنسي بالاعتراف العلني الرسمي بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بكامل

الحرية ، وإن (الكفاح الجبار الذي يقوم به جيش التحرير الوطني) وانتصاراته الباهرة التي أثبتت للجميع أنه جيش لا يقهر بفضل إجماع الشعب الجزائري على التعلق بالحرية ، مثله الأعلى ، الذي يسعى من أجله قد أخرج القضية الجزائرية من النطاق الفرنسي الذي قيدها فيه الاستعمار الفرنسي ، ويرجع الفضل في هدم هذه الأسطورة القائلة (بالجزائر الفرنسية) إلى (مؤتمر باندونغ) وإلى الدورة العاشرة (للجمعية العامة للأمم المتحدة) .

وهل يعقل أو يمكن تغيير جنسية شعب لمجرد غزو بلاده واحتلالها من طرف جيش أجنبي ؟ . .

إن الجزائريين لم يقبلوا في وقت من الأوقات (فرنسة الجزائر) لا سيما وأن هذه الصفة التي أريد فرضها عليهم ، لم تمنع الاستعماريين من اعتبارهم غرباء في وطنهم ، يحرمون حتى مما يتمتع به الأجانب تحت سمائه من الحرية والتقدير ، وقد خنق الاستعمار أنفاس اللغة العربية التي هي اللغة القومية ، لغة الأغلبية الساحقة من السكان ، ومحى تعليمها العالي محواً كلياً منذ بدء الاحتلال ، بتشتيت شمل الأساتذة والطلاب وباغتصاب الأوقاف ، كما انتهكت حرمة الديانة الإسلامية ، وشوه وجهها السمح بتسخير القائمين عليها واستئجارهم من طرف الإدارة الإستعمارية ، وقد حارب الاستعمار الفرنسي الحركة الإصلاحية (لجمعية العلماء) وأيد الطوائف الطرقية المسخرة برشوة بعض شيوخ الزوايا .

وكم يظهر خبث (بيدو) و (لاكوست) و (سوستيل) و(الكردينال فلتان) خبثاً مشيناً ، إذ أنه أوقع أصحابه في هوة من النذالة والخيانة عندما حاولوا خداع الرأي العام الفرنسي وتضليله ، **زاعمين أن الثورة حركة قائمة على التعصب الديني في خدمة نشر**

الإسلام في العالم . إن الثورة الجزائرية لا تميز نفسها على بقية الطوائف الدينية المختلفة التي تسكن البلاد الجزائرية ، ولكنها تميز فقط أنصار الحرية والعدل والكرامة الإنسانية من جهة أخرى ، وليس أدل على هذا من إنزال العقاب الشديد بالخونة من رجال الدين في حرم المسجد . وعلى عكس ذلك ، فبفضل النضج السياسي الذي بلغه الشعب الجزائري ، وبفضل الحكمة والبصيرة اللتين تمتاز بهما إدارة (جبهة التحرير الوطني) أمكن فضح مساعي الاستعمار المتجددة وإحباطها ، حيث كانت هذه المساعي الاستعمارية تثير التحديات والاستفزازات لإشعال نار الفتن والاضطرابات ضد المسيحيين ، وإعلان العداء للأجانب ، وما الثورة الجزائرية رغم كل الدسائس والتحريضات التي تقوم بها الدعاية الاستعمارية ، إلّا كفاحاً وطنياً يعتمد على أساس قومي وسياسي واجتماعي ، وليست الثورة الجزائرية تابعة للقاهرة أو لندن أو موسكو أو واشنطن ، وإنما هي ثورة تسير في مجراها الطبيعي طبقاً للتطور التاريخي للإنسانية والذي لم يعد يرضى بوجود أمم مستعبدة على وجه الأرض ؛ وهذا ما جعل قضية (استقلال الجزائر) قضية عالمية ، ومشكلة تتحكم في جميع مشاكل الشمال الأفريقي ، وسترفع الدول الافريقية ـ الآسيوية قضية الجزائر إلى هيئة الأمم المتحدة من جديد .

وإذا ظهر عند هذه الدول الصديقة إبان الدورة الأخيرة لجمعية الأمم المتحدة اهتماماً بالغاً للتوفيق بين الجانبين ، بحيث أفضى بها إلى سحب مناقشة القضية الجزائرية من جدول أعمال الهيئة الدولية ، فليس لها اليوم مثل هذا الموقف بعد أن نكثت فرنسا بجميع الوعود التي قطعتها على نفسها . **وقد كان موقف البلاد العربية عامة ومصر خاصة سبباً في ذلك الفتور ، فقد كان تأييدها للشعب**

الجزائري محدوداً ومرهوناً بتطورات ديبلوماسيتها ، ذلك أن فرنسا كانت تضغط على بلاد الشرق الأوسط عن طريق المساعدة الاقتصادية والعسكرية ، والمعارضة لحلف بغداد ، وقد حاولت بصفة خاصة أن تضغط بكل قواها لشل الأسلحة النفسية والأدبية التي بيد جيش التحرير الوطني ، ومنها على الخصوص إذاعة (صوت العرب) .
أما البلاد غير العربية من الكتلة الأفريقية ـ الآسيوية ، فقد كانت حريصة أن لا تبدو أكثر حماسة من البلاد العربية ، من جهة ، وكانت راغبة من جهة أخرى القيام بدور محدد في قضايا مثل نزع السلاح والتعايش السلمي . وعلى كل حال ، فإن تدويل القضية الجزائرية في طورها الحاضر ، قد زاد من قوة الشعور العالمي بضرورة استعجال تسوية هذا الصراع المسلح الذي قد يمتد إلى عامة البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا والشرق الأوسط بل قد يعم العالم أجمع .

كيف نوجه نشاطنا الدولي ؟ .

تقع القاعدة الأساسية لنشاطنا في هذا الميدان ، في البلاد العربية ، وفي مصر بوجه خاص ، ولم تكن اتصالاتنا بساسة البلاد الشقيقة ، ولا تزال ، سوى اتصالات حليف مع حلفائه ، ولم تكن اتصال آلة بيد مستعملها ، ومن واجبنا أن نحرص بانتظام على المحافظة على استقلال الثورة الجزائرية استقلالاً تاماً ، كما ينبغي القضاء على المزاعم التي أشاعتها الحكومة الفرنسية وديبلوماسيتها وصحافتها الكبرى لإظهار ثورتنا في مظهر ثورة مصطنعة زائفة مدبرة من الخارج ، وليس لها جذور في الشعب الجزائري المكبل بالقيود ، ولذلك يجب :

١ ـ حمل دول مؤتمر باندونغ على ممارسة ضغط سياسي وديبلوماسي واقتصادي مباشر على فرنسا علاوة على مساعيها لدى

هيئة الأمم المتحدة .

٢ ـ السعي للحصول على تأييد الدول والشعوب الأوروبية بما فيها البلاد الشمالية ، والديموقراطيات الشعبية ، وكذلك بلاد أمريكا اللاتينية .

٣ ـ الاعتماد على المهاجرين العرب في بلدان أمريكا اللاتينية .

ولهذا الغرض عززت (جبهة التحرير الوطني) الوفد الجزائري القائم بمهمة (البعثة الخارجية) وقد أصبح لديها :

١ ـ مكتب دائم لدى هيئة الأمم المتحدة ، وفي الولايات المتحدة .

٢ ـ وفد في البلاد الآسيوية .

٣ ـ وفود متنقلة لزيارة العواصم ، والمشاركة في التجمعات الثقافية العالمية ، وتجمعات الطلاب والنقابات وغيرها .

٤ ـ دعاية مكتوبة قائمة على وسائلنا الخاصة ، من تنظيم مكاتب صحيفة ونشر التقارير وعرض الوثائق بالصور والأفلام .

الخلاصة :

منذ عشر سنوات ، وبعد الحرب العالمية الثانية ، حدث انفجار هائل زعزع أركان الامبريالية ، وقد انطلق تيار التحرير الوطني المكبوت منذ زمن بعيد ، فهز الشعوب الأسيرة ووقعت انتفاضة شاملة ، فدفعت البلاد المستعمرة الواحدة تلو الأخرى إلى السعي وراء مستقبل زاهر من الحرية والسعادة .

وخلال هذه الحقبة القصيرة من الزمن استطاع ثمانية عشر شعباً أن يخرج من ظلمات العبودية الاستعمارية ، وتتبوأ مقعدها تحت شمس الحرية والاستقلال الوطني .



ستعيش حراً يا ولدي

فحطمت شعوب سورية ولبنان وڤيتنام والهند والفزان أغلالها وغادرت سجن الاستعمار الفرنسي المظلم ، ثم أعربت شعوب المغرب الثلاثة بدورها عن عزمها وقدرتها على أن تأخذ مكانها في مجمع الأمم الحرة ، وأن الثورة الجزائرية التي نشبت في الفاتح من نوفمبر - تشرين الثاني - ١٩٥٤ لسائرة في طريقها السوي ، ولا شك في أن الكفاح لا يزال شاقاً ومريراً ، وإن هذا الجهاد المسلح الطويل الذي يقوم به الشعب الجزائري الصامد ، تحت إشراف جبهة التحرير الوطني وإدارتها الحازمة سيكلل بالنصر لا محالة .

وسيمحى يوم ٥ تموز - يوليو - ١٨٣٠ الأسود المشؤوم بالقضاء على نظام الاستعمار الممقوت . لقد اقترب اليوم الذي يجني فيه الشعب الجزائري الثمار الطيبة اللذيذة لتضحياته المريرة الأليمة وشجاعته السامية الكريمة وهي :

استقلال الوطن الذي سيخفق فوقه العلم الجزائري رمزاً للحرية والسيادة .

٣ ـ تطور جبهة التحرير الوطني (سنة ١٩٥٧)

قد لا تكون هناك حاجة للتعليق على (منهج الصومام) الذي سبق عرض مقتطفات منه ، ذلك أن هذا المنهج واضح في مضمونه ، صريح في عرضه للقضايا التي جابهتها الثورة ، دقيق في وضعه للحلول والمخططات التي يجب العمل بها . و(المنهج) في واقعه تعبير عن الحالة العقلية أو (الذهنية) التي كانت تعيشها قيادة (جبهة التحرير الوطني) ، غير أن فهم الأبعاد التي تضمنها المنهج ، يتطلب بالضرورة القيام بجولة سريعة ، أو بعرض وجيز ، للمراحل التي سبقت المؤتمر والتي تلته وجاءت في أعقابه .

لقد أصدر القادة التاريخيون بيانهم الأول ـ في الفاتح من نوفمبر ـ تشرين الثاني ـ ١٩٥٤ وهم يدركون تماماً ما يعنيه هذا البيان ، ولقد قيل (بأنه ليس في وسع أي ثوريين أن يحكموا سلفاً على ما تلقاه النداءات التي يوجهونها للثورة من استجابة)(*) غير أن مثل هذا القول يفتقر للدقة ، في حالة الثورة الجزائرية على الأقل ، إذ لو لم

(*) الجزائر الثائرة (جوان غيلسبي) تعريب خيري حماد ـ دار الطليعة ـ بيروت ١٩٦١ ـ ص ١٣٩ .

يكن القادة التاريخيون يعرفون يقيناً مدى استعداد الجزائر للاحتراق بنار الثورة ، لما أطلقوا شرارتها ، ولما وجهوا بيانهم التاريخي إلى (الشعب الجزائري) ، ولما كان باستطاعتهم تطوير تلك الهجمات الاولية المذهلة التي شنت في ليل (عيد جميع القديسين) ، ولكان في وسع الفرنسيين القضاء بسهولة على الثورة وهي في مهدها ، بما لديهم من جيوش مجهزة أحسن تجهيز ، ووافرة العدد والوسائط القتالية، وكان الواجب الأول الملقى على عاتق جبهة التحرير الوطني أن تحصل على الدعم الشعبي اللازم لتطوير الثورة واستمرار تصاعد قوتها . وقد تضمنت وثيقة إعلان الثورة الأسس والمبادىء التي وردت بوضوح أكبر في (منهج الصومام) مما يؤكد وضوح الخط الثوري ، وضوحاً لا يقبل الجدل أو النقاش .

لقد توجهت قيادة جبهة التحرير الوطني ببياناتها إلى (الشعب الجزائري) مباشرة ، وبات لزاماً عليها أن تتخذ موقفاً واضحاً من مراكز القوى المختلفة والتي طالما أدت صراعاتها إلى خدمة الأهداف الاستعمارية وإلى تشتيت القوى وتمزيقها ، ولقد تضمن البيان الأول للثورة نداءاً إلى جميع الجزائريين على اختلاف أحزابهم وطبقاتهم إلى أن يتبنوا حركة النضال في سبيل الاستقلال ، وبات واضحاً تماماً أن جبهة التحرير ليست (تجمعاً للأحزاب) وإنما هي جبهة مفتوحة على كل المواطنين للعمل تحت راية الجبهة ببرامج جديدة وأهداف واضحة ، بصرف النظر عن كل الآراء السياسية التي كان يحملها هؤلاء المواطنون قبل الثورة . وبكلمة أخرى فإن الجبهة أظهرت استعدادها لاحتضان كل الأحزاب لا بصفتها الحزبية وإنما بصفتها مجموعة من المواطنين المستعدين لحمل راية الثورة . وعندما قامت الإدارة الفرنسية بحل (حركة انتصار الحريات الديموقراطية) قام

أتباع (مصالي الحاج) من المطالبين بالإصلاح بتأليف حركة أسموها (الحركة الوطنية الجزائرية) بينما انضم اتباع (اللجنة المركزية) بصورة تدريجية إلى الجبهة ، والتحموا معها ، ولم تنجح المحاولات المستمرة التي بذلت لاقناع (مصالي الحاج) بالتعاون مع جبهة التحرير ، وأدى إطلاق سراح أتباع (مصالي) إلى إقامة حركة منافسة من (رجال المقاومة) تابعة (للحركة الوطنية الجزائرية) التي افتضحت بسرعة بسبب تواطئها مع الشرطة الفرنسية . وقامت الجبهة بعد أن أدانت حركة مصالي بمناوأتها للثورة ، بمهاجمة مقاومي الحركة وتصفيتهم (في العام ١٩٥٥) ، وفي العام (١٩٥٧) انتقل الصراع إلى فرنسا حيث دارت معارك ضارية بين أنصار (جبهة التحرير الوطني) وبين (أنصار الحركة الوطنية الجزائرية) من العمال المهاجرين إلى فرنسا .

كان موقف (الاتحاد الديموقراطي) الذي يتزعمه (فرحات عباس) مغايراً لموقف (الحركة الوطنية الجزائرية) ، وكانت الجبهة ترغب كل الرغبة في انضمامه للجبهة ، بهدف دعم الوحدة الوطنية من جهة ، وللإفادة من طبقة المثقفين (الطبقة المتوسطة) التي يحتويها هذا التكتل ، وقد جرت عدة محادثات سرية مع ممثلي الجبهة في مطلع العام (١٩٥٥) ، ولم يحل شهر أيار (مايو) حتى كان قد انضم اليها وأتباعه ، الأمر الذي دعم من قوة الجبهة وزاد من هيبتها .

أما موقف جمعية العلماء ، وهي الحركة الوطنية الدينية القديمة ـ المتجددة ، فقد ظل متحفظاً تجاه الجبهة ، فقد أعلن الشيخ (بشير الإبراهيمي) رئيس الجمعية وغيره من زعمائها في خارج الجزائر قبول برنامج الجبهة ، وكان انضمام الشيخ (أحمد

توفيق المدني) للجبهة برهاناً على هذا التأييد . أما في الجزائر ، فقد ظل العلماء متحفظين في تأييدهم لجبهة التحرير بسبب انحرافها في استخدام سلاح الإرهاب (ذبح الخونة وأنصار الفرنسيين على مشهد من الناس مما يخالف تعاليم الشرع) ، ولكن المفاوضات بقيت مستمرة لتكوين قناعة مشتركة في هذا الموضوع .

لقد استثارت الإجراءات التعسفية التي استخدمها الجيش الفرنسي ضد مسلمي الجزائر ، تلك العناصر المعتدلة ودفعتهم إلى الاحتجاج ، وكانت جماعة الواحد والستين ، وهي فئة تضم النواب الجزائريين المنتخبين عن طريق ـ انتخاب الدرجتين ـ والتي يتزعمها ـ بن جلول ـ كثيراً ما دعت الإدارة الفرنسية إلى وضع حد لهذه الإجراءات التي لم تنجح إلاّ في توسيع نطاق الثورة ، وقد مضى بعضهم إلى القاهرة في العام ١٩٥٥ أو طالبوا بالاستقلال ، وكان رفضهم الصمت ، واحتجاجهم على أعمال القمع الفرنسي ، من العوامل التي حالت دون جمع المعتدلين الجزائريين حول سياسة فرنسا لإجراء إصلاحات من شأنها عزل الجبهة .

عقدت جبهة التحرير الوطني اجتماعاً لها في أيار ـ مايو ـ ١٩٥٥ ، باشتراك مندوبين من الجزائر وفرنسا والقاهرة ، لوضع تقرير عن المنجزات التي حققتها ، وتخطيط السياسة للمستقبل ، وقد استنكرت الجبهة السياسة الاستعمارية الجديدة ، ومحاولاتها (تخدير) الشعب الجزائري ببعض الاصلاحات الطفيفة ، ولتوحيد جهد الوطنيين ضد هذه السياسة ، واقترحت جبهة التحرير أن يشن الشعب حملة من المقاطعة السياسية لفرنسا ، ومن تخريب الكيان الاقتصادي عن طريق المقاطعة والإضراب وغيرهما من أساليب المقاومة السلبيـة ، أما عمل جيش التحرير الجزائري فمشروع

وحيوي « لوضع حد للعنف العسكري الفرنسي » .

خلال هذه الفترة كانت قيادة جبهة التحرير الوطني تعمل جاهدة لتدويل قضية الجزائر ، غير أن عملية التدويل سارت بصورة بطيئة بسبب مقاومة فرنسا لها ، وكانت (المملكة العربية السعودية) قد أخذت المبادأة عندما وجهت نداء إلى مجلس الأمن الدولي ، طالبت فيه ببحث الوضع في الجزائر باعتبار أنه (تهديد للسلام والأمن الدوليين) ، ولكن المجلس رفض قبول هذا الطلب .

عقد مؤتمر (باندونغ) في نيسان ـ ابريل ـ **١٩٥٥** وحضره (محمد يزيد) ـ وهو من الأعضاء السابقين لحركة انتصار الحريات الديموقراطية ـ ممثلاً لجبهة التحرير الوطني ، كما حضره (صالح بن يوسف) ممثلاً عن حزب الدستور الجديد التونسي ، و(علال الفاسي) ممثلاً عن حزب الاستقلال المغربي ، وقد طلب ممثلو المغرب العربي ـ الإسلامي من الدول الممثلة في باندونغ ، أن تقدم طلباً رسمياً إلى الأمم المتحدة لبحث (قضية الجزائر) على أساس مبدأ (حق تقرير المصير) الذي تقره الهيئة الدولية ، وقد استجاب المؤتمر إلى هذه النداءات بتسجيل ملاحظته عن المغرب العربي الإسلامي جاء فيها : « إن هناك تنكراً في شمال أفريقيا لحقوق الشعوب في التدريس بلغاتها الخاصة ، وطبقاً لثقافاتها » وأكد المؤتمر « تأييده لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وأعلن تأييده لاستقلال الشمال الأفريقي ، وحث الحكومة الفرنسية على الوصول إلى تسوية سلمية لجميع هذه القضايا دون تأجيل » ، وقد ساعد اشتراك الوفد الجزائري في مؤتمر باندونغ على إقامة اتصالات واسعة النطاق ، ولو أن هذه الاتصالات لم تؤثر في هذه المرحلة تأثيراً كبيراً على السياسة الفرنسية . وواجهت جبهة التحرير صدمة ثانية في

صراعها لتدويل (القضية الجزائرية) في شهر تموز ـ يوليو ـ ١٩٥٥ ؛ ففي هذا الموعد طلبت أربع عشرة دولة تمثل الكتلة الأفريقية ـ الآسيوية في الأمم المتحدة ، طرح المشكلة الجزائرية على جدول أعمال (الجمعية العامة) على أساس (حق تقرير المصير) ، ولكن اللجنة التوجيهية للجمعية رفضت الطلب بعد نقاش حاد ، على أساس أن القضية تتعلق بالشؤون الداخلية الفرنسية .

وزعت جبهة التحرير الوطني في أواخر صيف سنة (١٩٥٥) منشوراً جديداً في جميع أنحاء الجزائر ، يعرض قائمة حساب بأعمالها عن الأشهر التسعة الأولى من القتال ، وقد هاجم هذا المنشور أنصار (مصالي الحاج) و(اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديموقراطية) واتهمها بالنشاط المناوىء للثورة ، وعدد المنشور أرقام القتلى والجرحى عند الفرنسيين وفي جيش الثورة ، وحسر النقاب عن أن جبهة التحرير قد حصلت مؤخراً على المدافع المضادة للطائرات ، وكان اهتمام المنشور محصوراً في نقطتين أخريين ، فقد تضمن ما يلي : « **إن النضال ضد الفرنسيين لم يجعلنا ننسى الخونة من شعبنا ، فقد صفينا أكثر من خمسمائة خائن ، وسيحمل نحواً من مائة حتى الأيام الأخيرة من حياتهم العلامة الفارقة المشيرة إلى خيانتهم** » . وقد رمزت السنة الأولى من الثورة إلى وضع الإشارات على الخونة لقضية الجزائر ، مثل جدع الأنوف ، وصلم الآذان ـ قطعها ـ وقد نجمت هذه الأعمال عن المرارة التي كانت الجبهة تشعر بها من أعمال هؤلاء الذين يتعاونون مع الفرنسيين ، وعلى رغبتها في ردع من تسول له نفسه التعاون مع العدو ، وقد توقفت هذه الإجراءات منذ العام (١٩٥٦) ، واقتصر العمل منذ هذا التاريخ ضد المتعاونين على اختيار عدد من (الخونة) ومحاكمتهم

أمام لجان جبهة التحرير ، وصدور القرار بإعدامهم سواء وجاهياً أو غيابياً .

وأجاب المنشور على بعض نظريات الدعاية الفرنسية الموجهة ضد جبهة التحرير ، وضد تأكيدها بأنها (الممثلة الحقيقية للشعب الجزائري) وأنها (الوحيدة التي تستطيع التفاوض باسمه) كما ردت جبهة التحرير على الزعم الفرنسي القائل بأنها مؤلفة من (رجال العصابات والهاربين من وجه العدالة) بأن تسعة وتسعين في المائة من المجاهدين هم من الفلاحين الشبان الذين لم يدخلوا السجن قط ومن واحد في المائة فقط من الذين سبق لهم أن سجنوا لأسباب سياسية ، وردت على الزعم الفرنسي بأنها في خدمة بعض الحكومات الأجنبية ، وبأن ليس في صفوفها أي أجنبي ، وأنها في خدمة الجزائر وحدها . وقالت الجبهة في معرض الرد على الادعاء بأن انتصاراتها العسكرية ناجمة عن شحنات الأسلحة الضخمة التي تتلقاها من الخارج ، بأنها حصلت على الجزء الأكبر من أسلحتها من الفرنسيين أنفسهم ، ودحضت مزاعم (الاستعماريين الفرنسيين) بأن : « الجبهة مؤلفة من أناس بدائيين سفاكين للدماء وبرابرة ، يتجاهلون قوانين الحرب » فأعلنت أنها لم تقم بإعدام أي من الأسرى الذين يقعون في أيديها ، بينما يقوم الاستعماريون بإعدام أي أسير يقع في أيديهم ، وذكرت في معرض الرد على المزاعم القائلة بالتعاون بين الثورة والشيوعيين : « إن كل إنسان يعرف أن الحزب الشيوعي الجزائري غير موجود في الريف الجزائري ، وأنه محدود القوة والتأثير في المدن الكبيرة ، فليس بيننا شيوعيون ، وليست لنا أية علاقة بالحزب الشيوعي » . وأخيراً تحدثت الجبهة عن النظرية الاستعمارية الجديدة القائلة : « **بأننا حملنا السلاح لأننا**

جياع ولأننا عاطلون عن العمل ، ولأن المستوطنين الجشعين يستغلوننا أبشع استغلال » فقالت : « إن هذا القول خطيئة كبرى ؛ لقد حملنا السلاح حتى تستعيد الجزائر حريتها واستقلالها ، فنحن جزائريون ، ونريد أن نظل جزائريين لأننا نفخر بجزائريتنا ، ولن يكون في وسع أي اضطهاد مهما بلغ من الوحشية أن يحولنا إلى فرنسيين ، ولن يكون في وسع أية رفاهية أو كيان اجتماعي أن يحملانا على نسيان حريتنا الضائعة » . وكان هذا التأكيد عن الروح السياسية للثورة موجهاً إلى سياسات فرنسا الاصلاحية ، التي كانت تقوم ، ولا تزال على أساس الافتراض بأن الجزائريين جياع أكثر منهم وطنيين .

بدأت التحولات الحاسمة لمصلحة (جبهة التحرير الوطني) مع بداية سنة (١٩٥٦) ؛ ففي كانون الثاني - يناير - اتخذ العلماء موقفاً رسمياً بتأييد الجبهة والعمل معها ، وفي شهر نيسان - ابريل - ذهب إلى القاهرة (فرحات عباس) الذي كان قد أوضح منذ عدة أشهر افتقاره إلى السلطة في الجزائر ، وكان في رفقته (أحمد توفيق المدني) أبرز زعماء جمعية العلماء ، بعد خطف الفرنسيين للشيخ (العربي التبسي) ، وانضما إلى (البعثة الخارجية) لجبهة التحرير الوطني الجزائري ، وأعلن (فرحات عباس) في مؤتمر صحفي في القاهرة ، تأييده الكامل للجبهة ، وحل (الاتحاد الديموقراطي لأنصار البيان الجزائري) ، وأدى هذا العمل إلى توحيد جميع الاتجاهات المهمة في التفكير السياسي الجزائري ضمن إطار الجبهة ، وأضفى عليها مكانة عالمية خاصة ، وخطت جبهة التحرير بعد ذلك خطوات واسعة نحو إقامة « **دولة جزائرية ، ضمن نطاق الدولة التي تتولى فرنسا إدارتها** » . وعندما رأت الجبهة في نهاية

شهر شباط ـ فبراير ـ أن (الحركة الوطنية الجزائرية ـ أو حركة مصالي الحاج) قد عملت على تنظيم (اتحاد عمالي) ، سارعت هي بدورها إلى إقامة (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) وكان العمال الجزائريون المنظمون حتى تلك الفترة ، هم أعضاء في نقابات مندمجة في النقابات الفرنسية ، ولا سيما التابعة منها للشيوعيين ، والمسماة (بالاتحاد العام للعمل) . وقد لقي الاتحاد العام للعمال التابع لجبهة التحرير نجاحاً أولياً واضحاً ، إذ لم تحل نهاية شهر أيار ـ مايو ـ حتى بلغ عدد أعضائه مائة وعشرة آلاف عامل ، وقد طالب فور تشكيله بتحسين أحوال العمل بالنسبة إلى الجزائريين ، أما برنامجه السياسي فكان مطابقاً لبرنامج (جبهة التحرير الوطني) . وقد قبل الاتحاد العام في عضوية (الاتحاد العالمي للنقابات العمالية الحرة) في شهر تموز ـ يوليو ـ ، وأقام علاقات وثيقة مع الاتحادات العمالية المنظمة في تونس والمغرب . ولكن الاتحاد ما لبث أن عانى من وطأة الإجراءات التعسفية الفرنسية ، فقد اعتقل زعماؤه عدة مرات ، وأوقف نشاطه الرسمي تقريباً ، فانصرف الاتحاد لإقامة مراكز تدريبية في تونس والمغرب ، واضطلع بأداء بعض الخدمات الاجتماعية بالنسبة لعمال الجزائر اللاجئين . وبعد بضعة أسابيع ، أقامت الجبهة (الاتحاد العام للتجار الجزائريين) ليضم التجار وصغار رجال الأعمال ، وقد مارست هاتان المنظمتان دوراً بارزاً في أعمال العنف التي وقعت في الجزائر ابتداء من ربيع العام (١٩٥٦) وفي جمع الأموال لمساعدة الثورة بصورة عامة . وكانت الجبهة قد بذلت نشاطاً سياسياً في حقل آخر ، فأقامت قبل عام (الاتحاد العام للطلاب الجزائريين) الذي دعى إلى اضراب عام في امتحانات العام (١٩٥٦) وقد نجح هذا الإضراب ، وترك

أثراً فعالاً عدة أشهر ، وأسفر عن حشد صفوف الطلاب حول الجبهة ، وانضمام عدد من الطلاب والمثقفين إليها . وكان أهم ما حققته الجبهة في الحقل السياسي في تلك السنة ، تنظيم الإضراب العام الناجح الذي قامت به في الخامس من تموز ـ يوليو ـ (١٩٥٦) وهو إحياء للذكرى السنوية التي احتلت فيها القوات الفرنسية الاستعمارية مدينة (الجزائر) ، وعلقت الجبهة على أهمية الإضراب ، فقالت إن الشعب الجزائري أكد عن طريقه الحقائق التالية :

« ١ ـ الالتفاف الجماعي حول جيش التحرير الوطني ، وصورته السياسية الممثلة في ـ جبهة التحرير الوطني ، مبرهناً على فساد النظرية الفرنسية القائلة بأن الثائرين لا يمثلون إلاّ فئة قليلة من الشعب .

٢ ـ النضج السياسي للشعب الجزائري الذي لن يهدأ حتى يستعيد جميع حقوقه في الحرية والديموقراطية .

٣ ـ إضفاء الصفة الشعبية على الثورة الوطنية عن طريق الإسهام الكامل لجميع الطبقات في الاحتفال بهذه الذكرى السنوية من مثقفين وعمال وطلاب وفلاحين .

وقد أثبت هذا اليوم أيضاً أن للتضامن الأفريقي الشمالي كل المعاني ، ففي البلدين العربيين الشقيقين تونس والمغرب ، اشترك الشعب اشتراكاً فعلياً إلى جانب إخوانه الجزائريين في جميع المظاهرات التي كان العلم الجزائري يتقدمها » .

وقع حادثان في الأشهر التي سبقت إضراب الخامس من تموز ـ يوليو ـ قدر لهما أن يتركا أثراً واضحاً على مستقبل (جبهة التحرير) في الميدانين الدولي والعسكري ؛ فقد عقدت المجموعة الأفريقية ـ

الآسيوية في شهري أيار وحزيران (مايو ويونيو) سلسلة من المحادثات في الأمم المتحدة لدراسة القضية الجزائرية أسفرت عن تقديم طلب إلى مجلس الأمن الدولي لمناقشة القضية . وعلى الرغم من أن المجلس قد رفض الطلب ، إلّا أنه اعترف بالصبغة الدولية للمشكلة الجزائرية ، وبدأ جيش التحرير وجبهته في الحقل العسكري ، في العشرين من حزيران - يونيو - مرحلة من مراحل قذف القنابل في مدينة الجزائر ، وغيرها من المدن ، مما أسفر عن قيام فرنسا بنقل الجزء الأكبر من جيشها إلى الجزائر ، وعن قيام حالة من الذعر وعدم الطمأنينة في الشمال الأفريقي (المغرب العربي - الإسلامي) . ولكن ، على الرغم من هذه النتائج العظيمة التي تحققت ، فقد كانت هناك أزمة في القيادة والتنظيم داخل جبهة التحرير ، وقد كتبت صحيفة (المجاهد) ما يلي : « **لقيت الثورة سلسلة من المتاعب ، ولم يتمكن المجاهدون العاملون في مناطق مختلفة من إيجاد الارتباط بينهم ، فالارتباط شاق ، والسلاح غير متوافر ، وظل التثقيف السياسي للفئات المسلحة غير كاف ، ولم تكن هناك سلطة عامة قومية رسمية ، فالثورة ظلت تفتقر إلى القاعدة العقائدية ، وكثيراً ما تردد القادة المسؤولون وهم على ما هم عليه من عزلة وانفصال ، في اتخاذ موقف محدد من المشاكل المهمة، وبقيت الحركة المصالية قوية ومنتشرة تحظى بتأييد العدو وأعوانه** » .

يظهر ذلك كله الأهمية البالغة ، والضرورة الملحة ، لعقد مؤتمر (الصومام) ، وفي الواقع ، وكما سبقت الإشارة اليه ، فإن فكرة عقد المؤتمر لم تكن بالفكرة الجديدة ، غير أنها لم تكن لتظهر إلى عالم الوجود لو لم تجد داعية لها ، ومدافعاً عنها ، في شخص

القائد (يوسف زيروت) ومن ثم في (رمضان عبانه) و(كريم بلقاسم) وسواهم من زعماء المجاهدين في (القبائل) ، واتخذت استعدادات كبيرة لعقد المؤتمر في مدينة (قسنطينة) التي كان يسيطر عليها (يوسف زيروت). وبعد فترة من التأخير، عقد المؤتمر في العشرين من شهر آب (اغسطس) في وادي الصومام ، وكانت السلطات الفرنسية قد أعلنت أن الوادي قد أصبح منطقة هادئة ، وبالفعل ، فقد لقي قادة الداخل مصاعب جمة للاتصال بالخارج ، ولم يتمكن عدد من القادة ، وبينهم جميع أعضاء البعثة الخارجية الذين كانوا ينتظرون من غير جدوى في إيطاليا وليبيا ، لحضور المؤتمر ، واقتصر المؤتمر على كبار القادة : (كريم بلقاسم ، رمضان عبانة ، العربي بن مهيدي ، يوسف زيروت ، علي الملاح ، الأخضر بن طوبال ، عمر بن بو العيد ـ شقيق الشهيد مصطفى بن بو العيد بطل الاوراس ـ ونواوره) وتمثلت في المؤتمر جميع الولايات ، حتى ولاية الصحراء التي تولى الملاح قيادتها .

لقد اتخذ المؤتمر ، على الرغم من عدم شموله ، عدداً كبيراً من القرارات الدائمة والمهمة ؛ فقد تقررت إعادة تنظيم جيش التحرير ، وتجسيمه ، بعد أن تبنى الطراز المتبع في جيش المجاهدين في القبائل ، وظهر أن (كريم بلقاسم) الذي غدا القائد الذي لا منافس له في الداخل ، وقد تم اختياره في المؤتمر ليكون قائداً عاماً للجيش . أما من الناحية السياسية ، فقد تقررت إقامة (المجلس الوطني للثورة الجزائرية) ولجنته التنفيذية المسماة (بلجنة التنسيق والتنفيذ) ، وقد أعطيت للهيئة الأولى صلاحية التوجيه العام للثورة ، على أن تضم ممثلين عن جميع الفئات في المسرح السياسي الجزائري ، بينما أعطيت للهيئة الثانية المؤلفة

على الغالب من قادة الداخل العسكريين صلاحية الإشراف على الثورة وإدارتها ، وهكذا أصبحت القيادة الفعلية في أيدي قادة الجهاد ، لا في أيدي الزعماء المنظمين الأولين ، أو أعضاء البعثة الخارجية ، **ووضع المؤتمر في الميدان العقائدي ثلاثة مبادىء أساسية وهي القيادة الجماعية وأولوية السياسة على الحرب وأولوية الداخل على الخارج .**

* * *

على كل حال ، لم تستمر قيادة (جبهة التحرير) و(جيش التحرير) مدة طويلة على ما كانت عليه عند عقد (مؤتمر وادي الصومام) . فقد اختطفت القيادة الاستعمارية أربعة من أعضاء البعثة الخارجية في يوم **٢٢ / ١٠ / ١٩٥٦** عندما كانوا يستقلون طائرة مغربية في طريقهم إلى تونس وهم : (أحمد بن بيللا ، وحسين آية أحمد ، ومحمد بو ضياف ، ومحمد خيضر) ، كما أن ثلاثة من أعضاء (لجنة التنسيق والتنفيذ) غابوا بفعل الاعتقال أو الوفاة وهم (محمد العربي بن مهيدي وبن يوسف بن خدة وسعد دحلب) . وفي نهاية العام (**١٩٥٦**) اجتمع عدد من أعضاء القيادة العسكرية ومن البعثة الخارجية في (تونس) و(القاهرة) للبحث في نتائج مؤتمر (وادي الصومام) ولإقامة ارتباط أوثق بين الجماعتين ، وسرعان ما نقلت لجنة التنسيق والتنفيذ مقر قيادتها إلى تونس للتخفيف من حدة الانقسام بين القيادتين الداخلية والخارجية .

عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية مؤتمره الثاني في القاهرة (في شهر آب ـ أغسطس ـ **١٩٥٧**) وتقرر توسيع عضوية المجلس من أربعة وثلاثين إلى أربعة وخمسين لكي يصبح بمثابة تمهيد لقيام البرلمان الجزائري ، ولم يعلن عن أسماء أعضاء المجلس الثاني ،

ولكن من المفروض أنه قد ضم جميع أعضاء المجلس الأول ، بالإضافة إلى أولئك الذين مارسوا دوراً فعالاً في الثورة ، وتقرر أن يعهد إلى (لجنة التنسيق والتنفيذ) باختيار العشرين عضواً الجدد ، ولكن اللجنة لم تخترهم فوراً . ووسعت عضوية اللجنة أيضاً من خمسة إلى أربعة عشرة بينهم خمسة من المسجونين في (باريس) أو (الجزائر) ، وكانت هناك سابقة في الاحتفاظ ببعض القادة المسجونين في عضوية المجلس الوطني ، وكان هؤلاء يستشارون عادة إمّا عن طريق الاتصالات السرية ، أو الوسطاء العرضيين .

وترك مؤتمر القاهرة مهام المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ على نحو ما كانت عليه في السابق ، وتقرر أن يعقد المجلس الوطني بوصفه (الهيئة العليا للثورة) اجتماعاً سنوياً ، كما تقرر أيضاً أن تعطى للجنة التنسيق والتنفيذ « صلاحيات واسعة تتناول جميع المشاكل لتنفيذ السياسة التي حددها المجلس الوطني ، باستثناء القضايا التي تتعلق بمستقبل البلاد ، كالمفاوضات مثلاً أو إنهاء العمليات الحربية ، أو التحالف مع هذه الكتلة ، أو تلك ، أو حل المشكلة الجزائرية دولياً ، أو تدخل طرف ثالث في الصراع الجزائري ـ الفرنسي » ، وتكون لجنة التنسيق والتنفيذ مسؤولة أمام المجلس الوطني الذي يستطيع تنحيتها باقتراع الثلثين . **وكان أعضاء االجنة في شهر آب ـ أغسطس ـ سنة ١٩٥٧ هم : (رمضان عبانة ، وفرحات عباس ، والأخضر بن طوبال ، وعبد الحفيظ بو صوف ، ومحمود شريف ، وكريم بلقاسم ، ومحمد الأمين دباغين ، وعبد الحميد عمراني) يضاف اليهم كأعضاء فخريين (حسين آية أحمد ، وأحمد بن بيللا ، ورابح بيطاط ، ومحمد بو ضياف ، ومحمد خيضر) ، وقد ضمت اللجنة الجديدة بعكس اللجنة الأولى قادة من**

من الخائف ـ الشعب أم اعداء الشعب ؟

الداخل والخارج ، إذ اشترك فيها (فرحات عباس والأمين دباغين ، وعبد الحميد المهري) وغدا هؤلاء الثلاثة هم بناة السياسة الديبلوماسية في (لجنة التنسيق والتنفيذ) .

أخذت قيادة (جبهة التحرير الوطني) في الأشهر التي تلت آب ـ أغسطس ـ **١٩٥٧** ، تهتم اهتماماً متزايداً بإقامة سياسات مشتركة مع جارتيهما المستقلتين ، تونس والمغرب ، وأدى اجتماع (طنجة) في نيسان ـ أبريل ـ عام **١٩٥٨** ـ الذي حضره ممثلو حزب (الاستقلال المغربي) و(حزب الدستور الجديد التونسي) و(جبهة التحرير الوطني الجزائري) إلى تقرير مبدأ إقامة (حكومة جزائرية) بعد التشاور مع الحكومتين التونسية والمغربية . ودعا الاجتماع أيضاً إلى إقامة (برلمان مغربي) و(لجنة تنسيق لشؤون المغرب) ، ولم تؤد المشاورات إلى إنشاء الحكومة الجزائرية فوراً . ولكن لجنة التنسيق والتنفيذ شرعت في شهر حزيران ـ يونيو ـ في توزيع المهام الحكومية المعينة على أعضائها ، ووزعت المهام على الشكل التالي :

فرحات عباس : لشؤون الاستعلامات .

كريم بلقاسم وعمار عمارنة وعبد الحفيظ بو صوف : للشؤون العسكرية .

محمد الأمين دباغين : للشؤون الديبلوماسية .

الأخضر بن طوبال . للشؤون الداخلية .

محمود شريف : للشؤون المالية .

عبد الحميد المهري : للشؤون الاجتماعية .

❊ ❊ ❊

أدى اعتقال زعماء (البعثة الخارجية) ـ أحمد بن بيللا ورفاقه ـ إلى انتهاء المحاولة الأولى للوصول إلى تسوية للقضية الجزائرية عن طريق المفاوضات ؛ وكانت هذه المفاوضات قد جرت في شهري آذار ونيسان (مارس وابريل) من ذلك العام (١٩٥٦) في إطار (محادثات استطلاعية) بين زعماء البعثة الخارجية لجبهة التحرير في القاهرة ، وبين (المسيو بيغارا والمسيو غورسيه) الممثلين الشخصيين لرئيس الوزراء الفرنسي (غي موليه). وعلى الرغم من أن زعماء جبهة التحرير كانوا يمثلون الجيش أيضاً ، إلّا أنه لم يعرف تماماً المدى الذي كان قادة الداخل على اطلاع فيه ، بالنسبة إلى المفاوضات الدائرة ، وقدم الجزائريون اقتراحات محددة لعقد مؤتمر صلح جزائري ـ فرنسي . وعلى أي حال ، فإنه لم يصل رد من فرنسا على هذه الاقتراحات ، وقد ظهر بأن الحكومة الفرنسية قد اعتبرت المباحثات ذات طابع استطلاعي ، وأنها لم تعتزم التفاوض جدياً في ذلك الوقت . وتمكن الزعيم اليوغوسلافي (الماريشال تيتو) من بذل محاولات جديدة ، حيث أمكن له في شهر تموز ـ يوليو ـ تنظيم اجتماع بين الجزائريين والفرنسيين ، (أبّان مؤتمر بريوني) وقدمت جبهة التحرير إلى رؤساء الحكومات (تيتو ونهرو وناصر) مذكرة أكدت فيها : « أهدافها السلمية وشروطها لوقف إطلاق النار ومفاهيمها للاستقلال الجزائري » وقد طلبت عودة السيادة الجزائرية ، وممارسة هذه السيادة بصورة حرة وكاملة ، وتحقيق الاستقلال الكامل ، ووحدة الأرض الجزائرية ، واعتبرت من الشروط التي لا مندوحة عنها تحقيق بعض المتطلبات السياسية ، ومنها : « اعتراف فرنسا بسيادة الشعب الجزائري ووحدته التي لا يمكن لها أن تتجزأ ، مع الاعتراف باستقلال الجزائر دون شروط أو

تحفظات ، وبحكومة جزائرية يتم اختيارها للتفاوض على شروط الصلح بين البلدين ، وإذا ما قبلت فرنسا بشروط الجبهة لوقف إطلاق النار ، فلن تظل هناك أية قضية تتعلق بالمصالح الخاصة للفريقين متعذرة على الحل » . وعقدت خمسة اجتماعات متعاقبة ابتداء من شهر تموز ـ يوليو ـ بين زعماء الجبهة ، وبين ممثلي رئيس الوزراء الفرنسي (غي موليه) في (بريوني) أولاً ثم في (روما) وكان (يزيد وخيضر) هما الممثلين الرئيسيين للجبهة في هذه المحادثات ، بينما مثل (المسيو بيير كومان) الزعيم الاشتراكي البارز (المسيو غي موليه) رئيس الوزراء ، وقد اشتملت المحادثات ، التي توقفت أخيراً عند اعتقال الزعماء ـ ابن بيللا ورفاقه ـ على نقاط مهمة ، إذ أنها أوضحت الحد الأدنى لمطالب جبهة التحرير ، وبعثت الجبهة فيما بعد بمذكرة إلى الأمم المتحدة جاء فيها :

« لقد اشترط ممثلو جبهة التحرير الوطني ضرورة وضع تسوية سياسية عامة ، قبل صدور الأمر بوقف إطلاق النار ، وقد أكد ممثلو الشعب الجزائري موقفهم بأن على فرنسا أن تعترف بحق الجزائر في الاستقلال ، وبإقامة حكومة جزائرية مؤقتة توافق عليها جبهة التحرير الوطني ، للإسراع في تحقيق وقف إطلاق النار والبدء بالمفاوضات لتحديد العلاقات بين فرنسا والجزائر . أما الاقتراحات الفرنسية فلم تتعد مجرد منح بعض الاصلاحات السياسية التي ستحول الجزائر من ـ مجموعة من المقاطعات الفرنسية ـ إلى ـ مقاطعة فرنسية واحدة كبيرة ـ تتمتع ببعض الاستقلال الذاتي المحدود من الناحية الإدارية » .

لقد اختلفت هذه الشروط عن الشروط الرسمية السابقة ، فقد

طلبت جبهة التحرير مجرد اعتراف فرنسا بحق الجزائر في الاستقلال ، وتأليف حكومة جزائرية تقوم بإجراء المفاوضات على أن توافق عليها الجبهة ، دون أن تكون مؤلفة فقط من أعضائها . أما من الناحية الفرنسية ، فقد ظهرت الرغبة هناك لتوحيد أراضي الجزائر ، ومنحها درجة من الحكم الذاتي ، وهي خطوة أولية لا بأس بها ، إذا كانت فرنسا تعتزم حقاً منح الجزائر استقلالها . ولم يقبل الجزائريون قط بسياسة (غي موليه) الرسمية والرامية إلى وقف اطلاق النار أولاً، ثم إجراء انتخابات عامة ، ثم البدء بالمفاوضات .

أبلغت جبهة التحرير (المسيو كومان) رغبتها في إجراء محادثات (رسمية) بدلاً من هذه المحادثات الشبيهة بالرسمية ، فوافق الفرنسيون على العرض فوراً ، وتظاهر ممثلو الرئيس الفرنسي بالموافقة على تسهيل حرية الانتقال بالنسبة إلى زعماء الجبهة للتشاور مع جماعات الجبهة الأخرى ، وطلبت حكومة (غي موليه) في الوقت ذاته من حكومتي تونس والمغرب أن تذللا العقبات في طريق المحادثات الفرنسية ـ الجزائرية ، وأن يشترك البلدان فيها إن أمكن ، وأبلغت (البعثة الجزائرية) (كومان) أن الجبهة تعتزم إرسال وفد عنها في أواخر شهر تشرين الأول ـ أكتوبر ـ للتشاور مع الزعماء التونسيين والمغاربة في مؤتمر يعقد في تونس ، ولكن الفرنسيين أرغموا الطائرة التي كانت تقل الوفد الجزائري ، وهي في طريقها بين الرباط وتونس على النزول فوق أرض الجزائر ، حيث اعتقل أعضاء الوفد ، وقد نقلوا فوراً إلى سجن (باريس) حيث ظلوا هناك دون أية محاكمة ، وعندما أصدر الرئيس (ديغول) في العام ١٩٥٩ تدابيره التي أطلق عليها صفة (الرأفة بالثائرين) نقل الزعماء إلى قلعة لم يذكر اسمها في تلك الفترة . وأدى هذا الحادث إلى

اضطرابات عنيفة في أقطار المغرب العربي ـ الإسلامي خاصة وفي العالم العربي عامة ، ووضع ذلك نهاية فاشلة للمحادثات الفرنسية ـ الجزائرية التي كان رئيس الوزراء (غي موليه) قد أحبطها سلفاً ، وأدى حادث الطائرة أيضاً إلى تبديد أوهام بعض الزعماء المعتدلين من رجال الجبهة وآمالهم في الوصول إلى تسوية ، وإلى تقوية مراكز المتشددين من الزعماء الآخرين ، ولم تتح فرصة مواتية أخرى منذ العام **١٩٥٦** للوصول إلى اتفاق عن طريق التفاوض . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، فقد أدى فشل هذه المفاوضات ، وتعاظم خطورة الموقف العسكري ، وأزمة السويس إلى جعل العام (**١٩٥٧**) هو (**سنة الجزائر في الأمم المتحدة**) ؛ إذ بحثت فيها قضيتها مرتين في الندوة الدولية ، وكانت عدة دول أفريقية ـ آسيوية قد طلبت في شهر تشرين الأول ـ أكتوبر ـ إدراج (القضية الجزائرية) على جدول أعمال الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة .

وقدمت (جبهة التحرير الوطني في الثاني عشر من تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ **١٩٥٧** مذكرة إلى رئيس الجمعية العامة أوضحت فيها ضرورة دراسة الأمم المتحدة للقضية ، وتضمنت المذكرة ما يلي :

« **إن الجزائريين ، رغبة منهم في الوصول إلى حل سلمي عن طريق المفاوضات المباشرة مع فرنسا ، يعتقدون ، أن ضغط الرأي العام الدولي وحده ، الممثل في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، هو الذي سيحمل فرنسا على قبول التفاوض مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري ، والوصول إلى حل سلمي للمشكلة الجزائرية** .

وأشارت المذكرة أيضاً إلى تأييد تونس والمغرب ، فوضعت بذلك القضية الجزائرية في إطارها الجغرافي الطبيعي لوحدة المغرب العربي ـ الإسلامي . وبدأت اللجنة السياسية للأمم

المتحدة مناقشة الموضوع في مطلع شهر شباط ـ فبراير ـ ١٩٥٨ ، وتولى مندوب سوريا التحدث باسم (جبهة التحرير الوطني) ، وبذلت الجبهة جهوداً جبارة لإقناع الوفود المعنية بوجهة نظرها ، واتخذت الجمعية العامة في الخامس عشر من شباط ـ فبراير ـ قراراً وسطاً ـ بالإجماع ـ أعربت فيه : « **عن الأمل بالوصول عن طريق روح التعاون إلى حل سلمي وديموقراطي وعادل ، يتفق مع شرعة الأمم المتحدة** » . وعلى الرغم من أن القرار لم يتضمن الدعوة إلى استقلال الجزائر ، إلاّ أن القضية قد بحثت أخيراً في الأمم المتحدة . وعلقت صحيفة (المقاومة الجزائرية) الناطقة بلسان (جبهة التحرير الوطني) ، والتي كان قد مضى على صدورها نحواً من سبعة أشهر ، تعليقاً ينطوي على الارتياح من تحقيق هدفها في تدويل القضية ، ومن اعتراف الأمم المتحدة بحقها في بحث القضية ، وأضافت الصحيفة أن (سبعاً وسبعين دولة) قد أعطت فرنسا مهلة لتسوية القضية ، لا لحلها عسكرياً ، وغدا من حق الأمم المتحدة بعد هذا التاريخ أن (تراقب وتشرف على الصراع الفرنسي ـ الجزائري) . وكانت اللجنة السياسية قد رفضت بأغلبية صوت واحد فقط ، مشروع القرار الأفريقي ـ الآسيوي ، الذي كان أكثر مطابقة لوجهة نظر الجزائر ، بينما قبلت اللجنة الفقرة الخاصة (بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره) ، وأشارت مناقشات الأمم المتحدة إلى أن السنة الثالثة للثورة الجزائرية ستكون سنة تطورات على الصعيدين السياسي والدولي .

* * *

تمكنت جبهة التحرير من عرض قوتها الداخلية عرضاً سياسياً بارزاً في مطلع العام (١٩٥٧) ؛ فقد دعت إلى إضراب عام في جميع

أنحاء البلاد لمدة ثمانية أيام ، في نفس الوقت الذي تشرع فيه الأمم المتحدة في مناقشة القضية الجزائرية ، وخصصت صحيفة (المقاومة الجزائرية) عدداً كاملاً للإضراب الذي استمر من الثامن والعشرين من كانون الثاني حتى الخامس من شهر شباط ـ فبراير ـ ١٩٥٧ ، وقالت إن الإضراب سيبرهن للأمم المتحدة أن (جبهة التحرير الوطني) تحظى بتأييد الشعب الجزائري تأييداً كاملاً . أما مدة الإضراب وهي ثمانية أيام ، فقد كانت ظاهرة جديدة لم يحدث مثلها من قبل . فكانت (محكاً) أو تجربة لقدرة الشعب على التضحية ناشئة عن اتساع وعيه السياسي . وتجدر الإشارة إلى أن بعض القادة الجزائريين في هذه المدة الطويلة من الإضراب كانت خطيئتهم السياسية الكبيرة والوحيدة هي التي ارتكبها (عبانة) . وقد سمح (الجنرال ماسو) بنهب الحوانيت والمخازن في هذه الفترة . كما اتخذ إجراءات مشددة أخرى ، ألحقت خسائر حقيقية بالأهلين ، وأنزلت بهم متاعب جمة . ووسعت جبهة التحرير من نشاطها الصحفي والدعائي في غضون عام (١٩٥٧) . وبدأت إذاعة الجزائر الحرة في الربيع تنطلق من أرض الجزائر ذاتها ، مضيفة إلى الإذاعات الجزائرية التي تنطلق من إذاعتي القاهرة وتونس الشيء الكثير . وفي منتصف العام توحدت صحيفتا (المقاومة الجزائرية) و(المجاهد الحر) في صحيفة واحدة ؛ (المجاهد) أصبحت اللسان الناطق باسم جبهة التحرير ، وغدت لغة الصحافة أكثر تصنعاً ، ولا سيما بعد أن تولى (أحمد أبو منجل) وهو من زعماء (الاتحاد الديموقراطي لأنصار الحرية) السابقين ، مسؤولاً عن جميع المطبوعات التي تصدر في الجزائر .

* * *

ظلت قضية الوصول إلى تسوية عن طريق المفاوضات مع الحكومة الفرنسية ، هي المشكلة المعقدة بالنسبة إلى جبهة التحرير الوطني الجزائري ، واتخذت حكومة (بورجيس مونوري) في الحرب الكلامية والإذاعية ، موقف سابقاتها من الزعم بعدم وجود جهة تمثل الشعب الجزائري ، بحيث يمكن التحدث إليها والتفاوض معها ، واتهمت (جبهة التحرير) بالعناد لتمسكها بشرطها الأولي (بوجوب الاعتراف بالاستقلال قبل التفاوض) . وحاولت (جبهة التحرير) من جانبها شرح الأسباب التي تدعوها إلى التمسك بهذا الشرط المسبق ، فذكر ممثلها في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدتها في شباط ـ فبراير ـ ١٩٥٧ : « أن الجبهة على استعداد للتفاوض مع فرنسا إذا تولت الأمم المتحدة ضمان هذه المفاوضات » . وعقد القادة السياسيون والعسكريون لجبهة التحرير مؤتمراً صحفياً لهم في (تونس) في آذار ـ مارس ـ ١٩٥٧ ـ أكد فيه الدكتور (محمد الأمين دباغين) بأن الشعب الجزائري : « بات اليوم وهو أكثر تصميماً من أي يوم مضى على بلوغ استقلاله » ، وأشار إلى اشتراط الجبهة اعتراف فرنسا مسبقاً بالاستقلال الجزائري ، فقال أن القضية لا تتناول الإجراء ، وإنما تتناول القصد والنوايا ، وعندما سئل إذا كانت الجبهة تتعمد الآن الحديث عن (الاستقلال) بدلاً من (الحق في الاستقلال) ، رد الدكتور الأمين بقوله : « إنهما شيء واحد » . وتقدمت الحكومة الفرنسية في شهر تموز ـ يوليو ـ إلى الجبهة بعرض جديد يتناول إمكان المفاوضات .

وكما وقع تماماً في العام (١٩٥٦) فإن وقوع بعض الأحداث بشكل عرضي وغير عادي ، أدى إلى فشل هذه المحاولة التي كانت تبشر بنجاح ؛ فقد بعثت حكومة (بورجيس مونوري) إلى تونس (بغو-

بريسونيير) مستشار وزير الخارجية الفرنسية ، لحضور اجتماع للاتحاد الدولي للنقابات العمالية الحرة . وكان في تونس (الدكتور محمد الأمين دباغين) و(محمد يزيد) من أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية . ونقل (غو- بريسونيير) عن طريق أحد الزعماء النقابيين الجزائريين إلى (محمد يزيد) أنه مكلف رسمياً بالاجتماع إليه . وقد فسرت الجبهة هذه الخطوة على أنها محاولة لتجزئة من يوصفون (بالمعتدلين) عن الذين يوصفون (بالمتصلبين) من أعضاء القيادة الجزائرية ، وأبلغ (يزيد) المبعوث الفرنسي ، عن طريق أحد الوسطاء ، أنه سينقل الرغبة الفرنسية إلى المجلس الوطني ، مؤكداً أنه ليست له صلاحيات بالقيام بمحادثات شخصية . وكان من الممكن أن يعود المبعوث الفرنسي ، الذي سافر إلى باريس ، حاملاً تعليمات أكثر مرونة ، لكن المعلومات عن بعثته ، انتشرت بطريقة ما ، فتقرر رسمياً العدول عنها . وقبيل نهاية الشهر ، بعث (يزيد) بمذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، قال فيها :

« يؤسفنا أن نبلغ سعادتك أننا لا نرى في الوقت الحاضر أية إمكانية للتفاوض أو للاتصال بين فرنسا والجزائر ، والوصول إلى تسوية سلمية للمشكلة الجزائرية . ولدينا كل الحجج اللازمة للاعتقاد بأن خطوة كالتي اتخذها المسيو (غو - بريسونيير) مؤخراً في تونس ، تمثل مناورة فرنسية رسمية ، ليست ناشئة في أي حال من الأحوال عن الرغبة الحقيقية في حل المشكلة الجزائرية عن طريق الوسائل السلمية ، بل جاءت ثمرة خطة موضوعة ، لتكون في وقت واحد مع الطلب الذي تقدمت به إحدى وعشرون دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، طالبة إدراج القضية الجزائرية

على جدول أعمال الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة » .

لما فشلت المفاوضات المباشرة بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا ، من جديد ، واجهت الجبهة موضوع تطوير الصراع سواء بطرائقه أو بوسائله ، وكانت (البعثة الخارجية) قد بدأت منذ سنة **١٩٥٥** بالاعتماد في دعمها على مصر ودول عدم الانحياز . وأدى استقلال تونس والمغرب في العام **١٩٥٦** إلى التقارب مع الجارتين الراغبتين بدورهما في تطوير التعاون مع جبهة التحرير ، لإجراء مفاوضات أو محادثات من شأنها الوصول إلى تسوية سلمية مع فرنسا ، غير أن اعتقال الزعماء الأربعة من قادة جبهة التحرير ، وطريقة اعتقالهم ، أدت إلى إيقاف هذا الاتجاه ، ولو بصورة موقتة . وأرادت الجبهة في نهاية العام **١٩٥٦** وبداية العام **١٩٥٧** الحصول على ضمانات من الأمم المتحدة لأية مفاوضات قد تقوم بها مع فرنسا ، وكان القصد من هذه الضمانات اتخاذ الحيطة ضد أي تراجع أو نكوص عن المحادثات ، كما وقع من قبل فعلاً في عهد حكومة (غي موليه) . وأدى حادث (غو - بريسونيير) إلى تعزيز موقف قادة جبهة التحرير الذين فقدوا كل ثقة لهم في (استقامة) الحكومات الفرنسية المتعاقبة ، ولهذا ، فقد اشترط هؤلاء القادة ، أن تعترف فرنسا رسمياً ومسبقاً ، في بيان تصدره ، باستقلال الجزائر قبل البدء بأية مفاوضات ، ولكنهم رأوا في الوقت ذاته بعض الفائدة من الاستمرار في سبر أغوار النوايا الفرنسية ، ومن إيجاد صلة بين قضية الجزائر ، وبين بعض المعروفين باعتدال آرائهم في الميدان الدولي . وبعد فترة من التعاون الوثيق إلى حد ما مع تونس والمغرب (في عام **١٩٥٦** ومطلع **١٩٥٧**) وسعت جبهة التحرير اتصالاتها مع

أقطار العالم العربي ، فكان من نتائج هذه السياسة عقد الاجتماع العام للمجلس الوطني في القاهرة . وعاد زعماء الجبهة قبيل نهاية الصيف إلى تأييد قيام علاقات أوثق مع المغرب وتونس ، فاحتل هذا الاتجاه مكان الصدارة في سياستهم ، واجتمعت (لجنة التنسيق والتنفيذ) في تونس في تشرين الأول ـ أكتوبر ـ عام ١٩٥٧ . وأصدرت بياناً عن موضوع المفاوضات أكدت فيه بصورة قاطعة :

« إن هدف حرب التحرير الوطني كان وسيظل ، استقلال الجزائر ، وإن اللجنة لا ترى مناصاً من أن تؤكد بحزم وإخلاص ، أنه لن يكون ثمة تفاوض قبل الاعتراف مسبقاً باستقلال الجزائر » .

وعندما تحدث البيان عن طريقة الضغط التي ستتبع لإرغام فرنسا على ذلك قال :

« إن الأمل قائم على عقد مؤتمر قريب يضم دول المغرب الحرة لإقامة خط مشترك تسير عليه للإسراع في تحقيق استقلال الجزائر » ، وقد أنهى هذا التأكيد محاولة غير رسمية قام بها البعض في (جبهة التحرير) للعدول عن اشتراط (الاستقلال المسبق) والتفاوض دون أي التزام فرنسي سابق ، لكن هذا الأسلوب ـ أو التكتيك ـ لم يلق أية استجابة فرنسية إيجابية ، فقد مضت حكومة (بورجيس مونوري) في مشروعها لحمل (الجمعية الوطنية الفرنسية) على المصادقة على قانونها الأساسي الجديد الذي وضعته للجزائر ، وكان هذا القانون ـ الذي عارضته جبهة التحرير الوطني ـ يتناقض مع قرارات الأمم المتحدة بصدد القضية الجزائرية ، وكان ذلك أحد الأسباب في عدم موافقة الجمعية عليه ، مما حمل (مونوري) على الاستقالة .

* * *

ظل الباب مفتوحاً أمام تونس والمغرب لممارسة دور من شأنه خلق الأوضاع المناسبة لقيام مفاوضات مباشرة بين جبهة التحرير وفرنسا ، ولما كانت الدولتان قد أقلقتهما الأوضاع السائدة على حدودهما مع الجزائر ، فقد اتفقتا على القيام بجهد مشترك للوصول إلى تسوية سلمية ، واجتمع الرئيس (الحبيب بورقيبة) والملك (محمد الخامس) في الرباط ، في أواخر شهر تشرين الثاني - نوفمبر - بحضور مراقبين عن جبهة التحرير الوطني ، وقد اقترحت الحكومتان البدء بمفاوضات (**تؤدي إلى حل عادل يضمن إقامة سيادة الشعب الجزائري على أسس راسخة تتفق مع مبادىء ميثاق الأمم المتحدة**) ، وعرضا وساطتهما لتحقيق هذه الغاية . وسارعت جبهة التحرير إلى إعلان قبولها لعرض الوساطة من جارتيها ، معلنة بدورها ، أنها ترى أن السيادة تعني الاستقلال ، لكن الحكومة الفرنسية رفضت العرض قائلة أن تونس والمغرب ليستا محايدتين في الصراع ، وأدى فشل الوساطة التونسية - المغربية إلى بقاء الأمم المتحدة المرجع الوحيد لجهود جبهة التحرير . وكانت المجموعة الأفريقية - الآسيوية قد طلبت في السابع عشر من تموز - يوليو - إدراج (القضية الجزائرية) على جدول أعمال الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وطلبت الجبهة في أواسط شهر أيلول - سبتمبر - من الأمم المتحدة أن تعلن (إفلاس فرنسا السياسي) في الجزائر ، وأعربت الجبهة في مذكرة ثانية قدمتها إلى الأمم المتحدة في مطلع شهر تشرين الأول - أكتوبر - عن رغبتها في (التعاون المطلق) مع الأمم المتحدة ، وأشارت إلى أن أية تسوية سلمية ، يجب أن يتم الوصول إليها عن طريق التفاوض بين جبهة التحرير وفرنسا ، وأن اشتراك تونس والمغرب ضروري في مثل هذه

المفاوضات إذ أن عقد مؤتمر يضم هذين البلدين بالإضافة إلى فرنسا وجبهة التحرير : « كفيل بأن يخلق الظروف المناسبة لإيجاد تسوية سلمية ـ سياسية ـ عاجلة للمشكلة الجزائرية » وأضافت المذكرة تقول :

« ومن الواجب أن ترضي التسوية السلمية التي يتم الوصول إليها عن طريق التفاوض للمشكلة الجزائرية آمال الشعب الجزائري في الاستقلال ، وتعلن جبهة التحرير عن استعدادها لدراسة أي شكل من أشكال التعاون الحر بين فرنسا والشمال الأفريقي، إذا كان هذا التعاون يأخذ بعين الاعتبار مصالح فرنسا المشروعة » .

وسيطر الاعتدال ، وقيام جبهة مغربية متحدة على المناقشات التي دارت في الأمم المتحدة في شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ وكانون الأول ـ ديسمبر ـ وكان المندوب التونسي هو المتحدث باسم (جبهة التحرير) على نحو ما كان المندوب السوري في دورة شباط ـ فبراير ـ السابقة ، وهكذا تناسقت استراتيجية جبهة التحرير مع بقية دول المغرب العربي ـ الإسلامي (الشمال الأفريقي كما كانت تسميه فرنسا) .

لم تطلب جبهة التحرير من الجمعية العامة إصدار قرار يقضي (باستقلال الجزائر) بل اقترحت : « الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تطبيق مبدأ تقرير المصير » ، وطالبت بإجراء مفاوضات للوصول إلى حل يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ، وقد عدل هذا القرار بشكل يضمن قبول فرنسا به ، فتمت الموافقة على التعديلات بأغلبية صوت واحد ، مما حمل الكتلة الأفريقية ـ الآسيوية على رفض القرار بعد تعديله ، وأيدتها في موقفها هذا دول الكتلة الشيوعية وبعض الدول الأخرى ، ولهذا لم تتقدم اللجنة السياسية بأية توصيات إلى الجمعية العامة ، واتخذت الجمعية في العاشر من كانون الاول ـ

ديسمبر ـ قراراً وسطاً ، ينص على ملاحظة وساطة كل من تونس والمغرب ، ويعرب : « **عن الرغبة في الدخول في مفاوضات ، بروح من التعاون المثمر ، وفي استخدام الوسائل المناسبة الأخرى ، للوصول إلى حل يتفق مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه** »، وأشارت جبهة التحرير الوطني في بيان رسمي أصدرته بعد مناقشات الأمم المتحدة إلى ارتياحها من القرار المتخذ ، ولكن ، وعلى الرغم من ارتياح الجبهة رسمياً للقرار ، إلاّ أنها استاءت من هزيمة مشروعها المعتدل الذي قدمته إلى الجمعية العامة ، وشعرت بأن تفهم الولايات المتحدة والغرب عامة لقضيتها يسير سيراً بطيئاً للغاية ، وأشارت صحيفة (المجاهد) إلى أن ما تحقق كان شيئاً ضئيلاً للغاية ، وأن من الواجب المضي في الصراع المسلح ، لا سيما وقد تمكنت الجبهة عن طريق ـ تكتيكها ـ من معرفة أصدقائها الحقيقيين . ووجهت (الجبهة) في كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٥٨ مذكرة أخرى إلى الأمين العام للامم المتحدة ، أشارت فيها إلى أن فرنسا ما زالت ماضية في تجاهلها لتوصيات الجمعية العامة ، وإلى أن الولايات المتحدة رغم هذا التجاهل منحت فرنسا قروضاً كبيرة ، وإلى أن فرنسا قد حصلت على قروض مماثلة من(صندوق النقد الدولي) ومن (اتحاد المدفوعات الأوروبي) مما يعتبر : « **إسهاماً من جميع هذه المصادر في الحرب الاستعمارية التي تشنها فرنسا في الجزائر** » . وسارت الأمور سيراً سريعاً في السنة الرابعة للثورة (١٩٥٨) فقد تابعت جبهة التحرير من الناحية العسكرية معركة الحدود ،وحققت انتصارات جديدة في نقل الأسلحة ، واستمر تطوير التنظيم العسكري في الداخل ، ولا سيما في مجال تمويل القطاعات وتحسين سبل المواصلات ، بتوجيه (عبانة) الذي تنقل في جميع

أنحاء الجزائر في أواخر العام (١٩٥٧) ومطلع العام (١٩٥٨) ولكنه استشهد في شهر شباط ـ فبراير ـ برصاصة غادرة من كمين فرنسي ، ففقدت الثورة الجزائرية أحد قادتها الأقوياء ، كما فقدت جبهة التحرير قوة داعية إلى التماسك في جهاز قيادتها .

* * *

قد يكون لزاماً بعد ذلك ، التوقف عند وثيقتين أصدرتهما قيادة (جبهة التحرير الوطني) مختتمة بهما مرحلة من مراحل صراعهاالسياسي ، بعد مضي سنوات الصراع الثلاثة الأولى من عمر الثورة .

أ ـ تصريح لجنة التنسيق والتنفيذ(*)

لقد اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ (لحزب جبهة التحرير الوطني) بتونس من (٢٥) إلى (٢٩) تشرين الأول ـ أكتوبر ـ ١٩٥٧ ، وبعد التحليل الشامل للحالة العسكرية في الجزائر ، والوضعية السياسية والديبلوماسية في (شمال أفريقيا) والعالم ، ومع إحياء الذكرى الثالثة لحرب التحرير الوطني وبداية السنة الرابعة من الحرب ، ومع وعيها التام بمسؤولياتها وواجباتها ، تصرح بما يلي :

١ ـ الشروط المسبقة للتفاوض مع فرنسا .

إن أهداف حرب التحرير الوطنية ، كانت وستبقى الاستقلال التام للجزائر ، وعليه ، وحتى يوضع حد للتعليقات الحاقدة

(*) مجلة المجاهد (الجزائرية) العدد (١١) فاتح نوفمبر ـ ١٩٥٧ ـ ملفات وثائقية (٢٤) وزارة الإعلام والثقافة ـ الجزائر ـ ١٩٧٦ ص ٦٦ ـ ٦٨ .

والمؤامرات المغرضة ، فإن لجنة التنسيق والتنفيذ ترى أنه من الضروري التأكيد علناً ، ومن جديد ، بأنه من المحال إجراء المفاوضات ما لم يتم الاعتراف مسبقاً باستقلال الجزائر ، إذ أن هذا الاعتراف ما هو إلاّ حق طبيعي وأساسي لمطامح الشعب الجزائري .

٢ ـ حرب التحرير ، شمال أفريقيا وتضامن الشعوب .

تتقدم (لجنة التنسيق والتنفيذ) بالتحية والشكر لكل الحكومات والشعوب التي أعلنت بوسائلها المختلفة عن مساندتها المشجعة للشعب الجزائري ، وتذكر بالخصوص الشعوب العربية والشعوب الأفريقية ـ الآسيوية ، والتنديد الكبير بالاستعمار الفرنسي الذي أبدته شعوب مؤتمر باندونغ ، ووعياً بخطورة الحرب وتأثيراتها الحقيقية على الشعبين الشقيقين في تونس والمغرب ، فإن لجنة التنسيق والتنفيذ تتقدم بكل شكر وإجلال لحكومتي تونس والمغرب على مساعيهما الرامية إلى إيجاد حل سلمي ، غير أنها تأسف لأن كل هذه الجهود قد انتهت إلى الفشل بسبب تجاهل وتعنت وتكالب الحكومات الفرنسية المستمرة في الاعتداءات البربرية والقرصنة المتمادية في خرق الحرمة والقوانين الإنسانية الدولية المحضة .

فلجنة التنسيق والتنفيذ تتمنى ، وتبدي رغبتها الملحة ، في تنسيق الجهود على مستوى شمال أفريقيا كله في سبيل إنجاح مسعاها ، وإعطائه فعالية أكبر ، كما أن (لجنة التنسيق والتنفيذ) التي لا تقلل من خطورة الامبريالية الفرنسية تجاه كل شمال أفريقيا ، ترغب في تعدد اللقاءات بينها وبين الحكومتين التونسية والمغربية وتعرب عن أمنيتها في تنظيم مؤتمر بين الأقطار المغربية الثلاثة لبحث خطة موحدة لحصول الجزائر على استقلالها .

٣ ـ العمليات العسكرية

تتقدم (لجنة التنسيق والتنفيذ) بكل خشوع وتحية للمجاهدين الجزائريين والمنفيين من وطنهم والمساجين وكذلك النساء والأطفال والشيوخ وكل المعذبين ، وجميع الذين ثاروا ـ معروفين أو مجهولين ـ في سبيل انتزاع استقلال وطنهم ، وتنحني بكل أسى وخشوع ترحماً على القتلى والجرحى الذين ذهبوا ضحية حرب شاملة . وتسجل (لجنة التنسيق والتنفيذ) بكل اعتزاز التقدم الذي تم في الميدان العسكري بفضل الهجوم الشامل يوم ٢٠ آب ـ أوت ـ ١٩٥٧ ؛ فبعد إحداث وإحياء الجبهة الصحراوية ، أكدت (جبهة التحرير الوطني) عزمها وتصميمها لتوسيع هذه الجبهة ، وبرهنت على تفوق مبادرتها العسكرية في الميدان .

و(لجنة التنسيق والتنفيذ) عازمة على إظهار عزيمة شعبنا الرافض للأطماع التي تريد هضمه وابتلاعه بواسطة عملية قرصنة تكاد تكون دولية لسرقة خيرات الجزائر ، فالمنقبون عن الذهب الأسود يجب ألا ينسوا بأن حسابهم معنا ، وكذلك بالنسبة لأعضاء (السوق الأوروبية المشتركة) فيجب ألا يجهلوا بأن الجزائر لا تلتزم بالمعاهدات التي وقعتها أو توقعها معها فرنسا باسم بلادنا .

وتسجل (لجنة التنسيق والتنفيذ) بكل اعتزاز التحسن الذي تم الحصول عليه ـ كماً وكيفاً ـ لتسليح مجاهدينا الذين ما انفكوا يهزمون جيشاً عصرياً يزيد عدد جنوده على (٦٠٠) ألف جندي يضاف إليهم أعداد الدرك والشرطة والميليشيا الوطنية ؛ فجيش التحرير الوطني الذي تكون في الفاتح من نوفمبر ـ ١٩٥٤ ـ من ثلاثة آلاف شخص بعتاد ضئيل ، وليس له من الأسلحة سوى بنادق الصيد ، بات يضم في صفوفه اليوم أكثر من (١٠٠) ألف شخص

مزودين بأحدث الأسلحة ، ويقاومون بكل بسالة جيوش العدو العاملة .

وعليه ، فإنه يجب على الرأي العام الفرنسي والدولي ، أن يعلما بأن (سياسة الإخماد) التي هي الحرب ستنتهي الى فشل محقق .

٤ ـ السياسة الفرنسية وإخفاق محاولات الاتصال .

تلاحظ (لجنة التنسيق والتنفيذ) بأنه منذ الفاتح من نوفمبر (١٩٥٤) وخصوصاً منذ ٦ شباط ـ فيفري ـ ١٩٥٦ ، والحكومة الفرنسية ، تتابع بدون جدوى فرض حرب استعمارية عنصرية ؛ حرب تهدف بكل وضوح إلى القضاء على الشعب الجزائري ، وإن (لجنة التنسيق والتنفيذ) تؤكد للعالم بأنها مستعدة لتقديم الأدلة . **إن الخراب الذي سببته الحرب في الجزائر ، بالنسبة للأشخاص والممتلكات تفوق الخسائر التي عرفتها فرنسا إبّان الحرب العالمية** (١٩١٤ ـ ١٩١٨) . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، فإن محاولات الاتصال التي قامت بها الحكومة الفرنسية لم تكن أكثر من عملية سبر ـ جس نبض ـ وقد تمت حتى الآن بواسطة مبعوثين مرتدين أو مبعدين ، مما جعل هذه المحاولات تتضح لنا بأنها مجرد تلاعب ومؤامرة منحطة ، هدفها الأساسي خداع الرأي العام العالمي . وهكذا ، وببطء ، ولكن بكل تأكيد ، دمرت هذه الحكومات كل أمل في التفاوض . ففرنسا إذن أوضحت سياستها الجهنمية ـ عن قصد ـ بتطلعات قوة وحشية ، تسببت في إبعاد كل إمكانيات التعايش بين الفرنسيين والجزائريين . إن الحكومة الفرنسية التي سمحت لنفسها بتطبيق سياسة العنف والتقتيل ، تعمل على رفض الحل السياسي ، وفرض الحل العسكري على الجزائر الثائرة .

٥ ـ توصيات الأمم المتحدة

لقد طلبت منظمة الأمم المتحدة في دورتها العادية الأخيرة ـ مستعملة أساليبها المحدودة ـ من الحكومة الفرنسية أن تبحث عن حل سلمي ديموقراطي عادل للمشكلة الجزائرية في إطار مبادىء ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

إن (جبهة التحرير الوطني) الوفية للروح الأممية والتحريرية لميثاق الأمم المتحدة قد استجابت لهذا النداء ، باعتبار أن الاستقلال الوطني هو من الأهداف الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني ، وهو أيضاً ما يؤكده ميثاق الأمم المتحدة كحق لكل الشعوب ، الأمر الذي دفع الجبهة إلى الإسراع في إبلاغ هيئة الأمم المتحدة باستعدادها للتفاوض ، لكن الحكومات الفرنسية رفضت إعطاء الأهمية والاستعداد لتنفيذ مثل هذه التوصية ؛ لأنها تعلم أن النتائج السياسية لذلك هي القضاء على النظام الاستعماري ، والتعجيل باستقلال الجزائر ، وإن فرنسا وهي تسعى إلى إقناع الأمم المتحدة ، تريد فرض الحل العسكري بانتصار قواتها ، وهو ما جعلها تنتظر الربع ساعة الأخيرة (يوم ١٨ كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩٥٧) لتحديد السياسة التي تريد تطبيقها ، والمتمثلة في قانون الملاك (لوا ـ كادر) غير أن عدم جدية هذه السياسة وتناقضاتها الداخليةقد خدعت الرأي العام الفرنسي وكذلك الرأي العام الدولي ، والأكثر من هذا ، هو أن قانون (لوا ـ كادر) هذا الذي يعود تاريخه إلى ما قبل تشريع (١٩٤٧) وقانون (١٩١٩) والنصوص التشريعية لسنة (١٩٠٠) التي تتعلق بالاستقلال المالي للجزائر التي رفضها البرلمان الفرنسي ، مما سبب مشاكل داخل الوزارة الفرنسية لا تزال قائمة حتى الآن .

والمعروف أن فرنسا التي هي الآن بدون حكومة ، تتمسك بعدم الاعتراف (بجبهة التحرير الوطني) في حين ـ هي تقوم بحرب ضروس ـ تمارس سياسة تجاه الجزائر لا تؤدي إلّا إلى طريق مسدود .

٦ ـ نشاط الأمم المتحدة

هل من واجب الأمم المتحدة أن تنتظر كل سنة حلول النية الحسنة الفرنسية ؟ .

لقد تدخلت منظمة الأمم المتحدة ـ في إطار سياسة تصفية الاستعمار في شمال أفريقيا ـ لصالح كل من تونس والمغرب ، واليوم لا يمكنها أن تبقى صامتة أمام صرخات الألم التي يطلقها شعب وقع ضحية عدوان لا إنساني ، من جراء حرب ضروس . وعليه ، فإن (جبهة التحرير الوطني) توجه نداءها الحاسم العلني لمنظمة الأمم المتحدة لكي تحاكم نفسها وتتخذ موقفاً محدداً وحاسماً بصفتها الحارس الأمين لميثاقها .

إن حرب أثيوبيا ـ التي كانت حرباً استعمارية ـ قد حطمت كيان عصبة الأمم .

وجبهة التحرير الوطني تتمنى ألّا تكون حرب الجزائر ـ التي هي حرب استعمارية أيضاً ـ سبباً في تحطيم كيان منظمة هيئة الأمم المتحدة .

٧ ـ دور الشعب الفرنسي .

إن (لجنة التنسيق والتنفيذ) تريد أن تؤكد مرة أخرى ، وبكلمة واحدة ، للشعب الفرنسي كل الروابط التي بإمكانها خلق ظروف التعايش السلمي بين فرنسا والجزائر المستقلة ، ولا يفوت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تخطر الرأي العام الفرنسي بأن المشكل الوزاري

تفاقم بسبب مأساة الجزائر ، هذه المأساة التي بسببها ما زال الدم ينزف . فالحالة خطيرة ، وإذا كان الشعب الفرنسي يريد أن يقوم ثانية بمجهودات تهدف إلى الحفاظ على النظام الاستعماري المحكوم عليه بالزوال ، فعليه أن يعلم بأن الشعب الجزائري قد عزم على التحرر بصفة نهائية ، وأنه لا يمكن أن يتراجع ، كما لا يمكن لأحد أن يهزمه ، أما الحرب التي فرضت عليه ، فهي حرب استعمارية رأسمالية عنصرية ، إن لم نقل حرباً صليبية ، فإنها حرب غير شرعية مفروضة عليه ، ولا بد أن ينتصر فيها قريباً .

إن رئيس مجلس الوزراء المعين مؤخراً ، منحنا في خطاب تنصيبه وقف القتال بدون شرط سياسي مسبق ، وهو يريد بذلك أن يفرض علينا سياسة (لالوا ـ كادر) الممنوحة من طرف السيد (بورجيس ـ مونوري) والمنقحة حسب رغبة المعمرين في الجزائر ، كما يريد منا أيضاً أن نمتثل فرادى أمام أسيادنا .

وأمام اقتراحات من هذا النوع ، فإن (لجنة التنسيق والتنفيذ) تحتفظ بعروض واضحة ومحددة لشعب تم تحريره ، بعد عروض سلم عن طريق التفاوض والاستقلال المعترف به مسبقاً للجزائر .

* * *

ب نداء ـ من جبهة التحرير الوطني(*)

أيها الشعب الجزائري !

أيها الضباط وضباط الصف وجنود جيش التحرير الوطني !

مناضلو جبهة التحرير الوطني !

منذ ثلاث سنوات والشعب الجزائري كله يخوض معركة تاريخية من أجل الاستقلال .

وفي هذا اليوم التذكاري ، ندعوكم لكي تقدروا معنا الشوط الذي قطعناه حتى نخوض الشوط الذي بقي لنا القيام به بكيفية أحسن ، فغداة الثورة لم تكن الأحزاب السياسية التي كانت مهمتها جمع وتوجيه الطاقات منقسمة على نفسها فحسب ، بل كانت واقفة الواحد ضد الآخر ؛ فحركة (انتصار الحريات الديموقراطية) كانت تمزقها أزمة داخلية انزلقت بها نحو الجمود ، ولم تكن حالة الأحزاب الأخرى أفضل أو أحسن ، وكان الاستعماريون الفرنسيون يطربون من شدة الفرح ، وكان الشعب الجزائري يعض مكبحه من شدة الغضب والحسرة ، وكان ينظر بغيرة للشعبين الشقيقين في المغرب وتونس وهما يقاتلان بالسلاح الامبريالية الفرنسية . ففي تلك الأثناء قررت جماعة من المناضلين الشباب ، والوطنيين المخلصين والثوريين الأصليين الخروج بالجزائر من المأزق ؛ فعينت هيئة تضم تسعة أعضاء ، واجبها إعطاء الإشارة لاندلاع الثورة المسلحة ،

(*) مجلة (المجاهد) الجزائرية . العدد (١١) الفاتح من نوفمبر ١٩٥٧ ـ ملفات وثائقية (٢٤) وزارة الإعلام والثقافة ـ الجزائر ـ ١٩٧٦ ص ٦٤ ـ ٦٥ .

فالبعض من أعضائها سقطوا في ميدان الشرف لكي تحيا الجزائر ، وهم : ابن بو العيد وبدروش وابن مهيدي .

وتحققت المعجزة ، ففي مدة ستة أشهر تمكنت جماعة من الرجال ، منعدمي الإمكانيات العتادية والمالية ، في جو يسوده التشاؤم ، وبمجهودات جبارة ، من ضم ثلاثة آلاف مناضل وتنظيمهم وتسليحهم وكل ذلك في سرية تامة . وفي فاتح نوفمبر ، على الساعة (صفر) تم ميلاد (جبهة التحرير الوطني) والتي وجهت النداء للشعب الجزائري ولمناضلي القضية الوطنية ، ولم يهمل شيء : البرنامج وإمكانيات الكفاح ، والأهداف الداخلية والخارجية ، وحدد لأول مرة إطار للمفاوضات المقبلة والمحتملة . ولأنهم كانوا واعين بقوة الشعب الثورية ، وبحقائق البلاد ، ومقدرين لأهمية قوات العدو ، فقد تبنى طلائعيو ـ رواد ـ الثورة الخطة العسكرية المشهورة التي عرفت باسم (القنفذ) ؛ فبعد طلقة الإنذار العام ، انسحبوا نحو جبال الأوراس ، والشمال القسنطيني ، والقبائل ، وجبال الغرب الجزائري ، وشرعوا في تنفيذ مهمة تنظيم الشعب والجيش ، دون أن يكفوا عن مناوشة العدو . إن مجهود وضع الهيكل الثوري كان يتطلب من المسؤولين والمناضلين روحاً للتضحية لا مثيل لها وتحملاً لمشاق كبيرة ، وإيماناً مطلقاً . وتطلب الوصول إلى أهداف المرحلة الأولى حوالي سنة فقط ، وواجه الشعب الجزائري المهيأ محنة يوم ٢٠ آب ـ أوت ـ سنة ١٩٥٥ الدامية ، وكان جيشه الوطني للتحرير المظفر يدله على طريق النجاح . وبدأ تحقيق هدف المرحلة الثانية ، وهي إقرار انعدام الأمن العام عبر جميع أنحاء التراب الوطني ، وتبلورت الشبكة التنظيمية للجنة التحرير الوطني ، وتنوعت أجهزتها المنسقة

بانسجام ، وامتد نفوذ جيش التحرير الوطني إلى كل انحاء الجزائر ، وتحول من (حرب العصابات) البسيطة إلى طور (الحرب الجزئية) وتعددت مصالحه التقنية المختصة : المعتمدية العسكرية ، الدرك ، المواصلات ، المصالح الصحية ، المخابرات الخ . . ولكونه جيشاً عصرياً حقيقة ، فقد نما (جيش التحرير الوطني) مميزاً بشخصيته وهو يواجه جيشاً من أكبر جيوش العالم ، وتوجت هذه المجهودات بالإجماع التاريخي لمؤتمر الصومام في ٢٠ ـ أوت ـ آب ـ ١٩٥٦ حيث تحقق جمع القوات ، وضمان وحدة القيادة وإقرار منهج في الكفاح .

كانت بعثاتنا في الخارج ، تعمل في الوقت ذاته باتصال مباشر مع الداخل ، وتخوض المعركة الديبلوماسية محطمة بناية الكذب التابعة لدعاية العدو ، مبرزة الوجه الحقيقي للثورة الجزائرية .

اضطر العدو للتقهقر عندما وجد نفسه مهاجماً في ميدان كان يسيطر عليه وحده ، ومنذ سنة والقضية الجزائرية مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، في حين كان الشعب الجزائري يعبر عن مساندته (لجبهة التحرير الوطني) من خلال إضراب دام ثمانية أيام ، وهتف في وجه العالم بتصميمه على العيش حراً أو الموت .

إن انتصاراتنا في الداخل لها صدى في الخارج ، وأصبحت هذه الانتصارات ممكنة بفضل الكفاح البطولي لشعبنا ، وبفضل تضحيات أبنائه الأبرار الذين سقطوا في ميدان الشرف . إن عشرات الآلاف من الجزائريين ، رجالاً ونساء وأطفالاً قد سجلوا أسماءهم إلى جوار أسماء (عبد القادر) و(المقراني) مشرفين بذلك تاريخ الجزائر .

وبعد ثلاث سنوات من الكفاح والألم والتضحية ، فإن شرف وطننا وكرامته قد انقذا ، إذ غسلا بدم وعرق ودموع شعب متعطش للحرية ، وعاقد العزم على الانتصار .

نعم ، سوف ننتصر لأن قضيتنا عادلة ، وإيماننا راسخ ، ولأن قدرتنا القتالية لا تعرف حداً .

وفي الوقت الذي نرى فيه شروق شمس الحرية على الأفق ، فلنضم صفوفنا أكثر ، لنزيد من طاقتنا ولتكن ضربتنا أقوى حتى نزيح عن أرض وطننا الحبيب حشود المستعمرين .

أيها الشعب الجزائري ! ويا جيش التحرير الوطني ومناضلو جبهة التحرير الوطني .

إن معركة التحرير مستمرة ، فإلى الأمام .

*** * ***

٤ ـ يوم الجزائر ـ والتضامن مع الثورة

لقد اضطرت فرنسا إلى طلب الدعم من حلفائها الغربيين ومن الولايات المتحدة ، كما لجأت إلى السوق المشتركة والبنك الدولي للحصول على المساعدات المالية ، من أجل تأمين الوقود لجهازها الحربي . وكان من المحال على الثورة الجزائرية أن تستمر وأن تتطور لمجابهة التصعيد المستمر من جانب الفرنسيين ، اعتماداً منها على موارد الجزائر الثائرة . وقد درست (جبهة التحرير الوطني) الموقف على الصعيد السياسي ، كما بحثت في الوسائل التي يمكن اتباعها لدعم الثورة معنوياً ومادياً ، وكذلك الطرائق المناسبة التي يمكن استخدامها لتشديد الضغط على حكومة (غايار) بعد أن أقدمت هذه على تقديم مشروع قانون أساسي جديد للجزائر ، إلى الجمعية الوطنية الفرنسية التي أقرت هذا القانون .

اشتركت (جبهة التحرير الوطني) في مؤتمر التضامن الأفريقي ـ الآسيوي الذي عقد في القاهرة ، في نهاية شهر كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩٥٧ ، وقد رحب المؤتمر ترحيباً حاراً وصادقاً بالوفد الجزائري ، واتخذ قراراً دعا فيه إلى الاعتراف فوراً باستقلال الجزائر ، وإلى إجراء مفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرير على هذا

الأساس ، وإلى اطلاق سراح الزعماء الخمسة ، ودعا المؤتمر إلى قيام مظاهرات شعبية في جميع البلاد المشتركة فيه لنصرة الجزائر ، وإعداد حملات صحفية لهذه الغاية ، وبـذل كافة الجهود لتعبئة الرأي العام العالمي لاستنكار السياسة الفرنسية ، وأوصى المؤتمر باعتبار الثلاثين من آذار ـ مارس ـ ١٩٥٨ ، يوماً للتضامن مع الجزائر ، ودعا إلى تشكيل لجان في كل مكان لنصرة الجزائر وتحريرها ومد يد العون إلى لاجئيها . وناشد المؤتمر جميع الحكومات الأفريقية ـ الآسيوية الدفاع عن استقلال الجزائر في المنظمات الدولية ، ومحاولة التأثير على فرنسا لإنهاء حرب الجزائر ، وعلى الحكومات الغربية الأخرى لوقف مساعداتها عن فرنسا . ووافقت جبهة التحرير على الاشتراك في الأمانة العامة الدائمة للمؤتمر ، التي تقرر إقامتها في القاهرة ، وانتدبت (الدكتور الأمين) ممثلاً لها فيها ، وأدى جمع التبرعات في الثلاثين من آذار ـ مارس ـ من مختلف البلدان الأفريقية ـ الآسيوية إلى توافر الأموال عند جبهة التحرير ، التي ارتحل ممثلوها إلى عدد من البلاد المذكورة للاشتراك في احتفالات يوم الجزائر . وقد يكون من المناسب هنا التوقف عند بعض ملامح (يوم الجزائر) من خلال ما تم طرحه من مقولات عبرت عن روح التضامن العميق مع ثورة الشعب الجزائري ، ومجاهديه الأبرار .

* * *

لقد وجهت طليعة العراق العربية في (دمشق) نداء إلى الشعب العربي في العراق(*) جاء فيه ما يلي :

(*) صحيفة (الرأي العام) الدمشقية ـ العدد ١١٤٧ ـ ١٨ رمضان ١٣٧٧ هـ ـ ٧ نيسان ١٩٥٨ ص ١ .

« تعيش الجزائر في ثورة دامية ، نضالاً من أجل الحرية والحياة الكريمة ، ودفاعاً عن القومية العربية ، وتواجه في ثورتها المباركة قوى الظلم والاستبداد والاستعمار الوحشي ، وتتعرض لأنواع الهمجيات ، من إتلاف للقرى وإحراق للمزارع وتقتيل للنساء والأطفال ، وتشريد جماعي للعزل العاجزين ، كل هذا يواجهه الشعب العربي في الجزائر ، بإيمان وصبر ، لأنه يؤمن بأن دفاعه إنما هو دفاع عن الأقطار العربية جمعاء ، ولذلك فهو يبذل الدماء بسخاء في سبيل الأمة العربية . وفي هذه الأيام ينتصر للجزائر ثلاثة أرباع المعمورة ، فقرر المؤتمر الآسيوي ـ الأفريقي المنعقد في القاهرة ، أن يكون للجزائر يوم تجمع فيه المساعدات دعماً لثورة الجزائر ، ومن غير الشعب العربي أحرى بنصرة نفسه والذود عن كيانه ؟ وقد قررت الجمهورية العربية المتحدة في إقليميها أن يكون أسبوع للجزائر لا يوم واحد ، تجمع فيه الأموال والتبرعات ، فكان مظهراً قومياً رائعاً ، ونحن إذ نهيب بالشعب العربي في العراق ، الذي كان وما يزال المؤمن إيماناً عميقاً بقوميته وعروبته مثالاً للبذل والعطاء ، أن يهب لتلبية هذا الواجب المقدس ، وببذل الغالي والنفيس ، لدعم الدفاع الأول عن كياننا العربي ؛ إذ أن حرية الجزائر وخلاصها من الاستعمار إنما هو دعم لحرية العرب وخلاصهم من الاستغلال والاستعمار .

عاش نضال الشعب العربي في الجزائر من أجل الحرية والتقدم .

والخلود لشهدائنا الأبطال في الجزائر المناضلة .

* * *

وفي الرباط ـ المغرب ـ ، **أعلن جلالة ملك المغرب ، الملك**

محمد الخامس ، بأن المغرب ـ مراكش ـ سوف تنظم يوماً للجزائر في السادس عشر من الشهر الحالي (آذار ـ مارس ـ ١٩٥٨) ، ودعا جلالته الشعب المغربي للإعراب في هذه المناسبة عن تضامنه مع الشعب الجزائري .(*) .

خلال ذلك ، كانت الصحافة العربية تفرد (زوايا يومية) تطرح فيها قضية الجزائر بهدف إثارة الرأي العام العربي ، وتعريفه بالجوانب المختلفة لهذه القضية ، وتذكيره بتاريخها ، ومن ذلك ما ذكرته (صحيفة سورية)(*)(*) قالت ما يلي :

« إن أهم الدوافع التي دفعت فرنسا إلى احتلال الجزائر تتمثل في كلمة الجنرال ـ دي بورمون ـ قائد الحملة البرية على الجزائر ، ألقاها على الوعاظ المرافقين للجيش في إحدى المناسبات : (**لقد جئتم لتعيدوا معنا فتح الباب على مصراعيه حتى تدخل المسيحية إلى أفريقيا ، وانا لنأمل أن تعم هذه الربوع قريباً لتعمل من جديد على ازدهار المدنية التي انطفأ مصباحها منذ عدة قرون**) . وكذلك كلمة الكردينال لافيجري سنة ١٨٦٧ : (**يجب أن نجعل من الأمة الجزائرية مهداً لأمة مسيحية كريمة ، وأن نضيء أرجاءها بنور مدنية وحيها الإنجيل ، وأن نربط مصير أفريقيا بحياة الشعوب المسيحية ؛ تلك هي رسالتنا الإلهية**). ثم كانت بعد ذلك الدوافع الاقتصادية واستعباد الشعوب وهي دوافع لم تسلم منها حروب الإسكندر ولا قيصر ولا نابليون ، بل هي إنما كانت من أجل هذا ، فما عرفت بلاد

(*) جريدة (المنار) الدمشقية . العدد ١٨٣٨ ، ١٤ رمضان ١٣٧٧ هـ ، ١٩٥٨/٤/٣ ص ١ .

(* *) المرجع السابق ـ ص ٣ .

في الدنيا حروب الأوروبيين إلّا لهذه الأغراض » .

وتصادف (يوم الجزائر) في باريس يوم الثلاثاء ١/ ٤/ ١٩٥٨ حيث تناقلت (وكالات الأنباء[*] عن (باريس) ما يلي :

« افتتح في باريس - في قاعة بانييل - **مؤتمرٌ** وطنيٌ من أجل (السلام في الجزائر) بمبادرة مائة وعشرة من رجال السياسة والشخصيات الاجتماعية الفرنسية ، من بينهم : فرانسوا مورياك ، وجان بول سارتر ، والصحفيون كلود بوردييه ، وجان دوميناك ، وموريس دو فروجييه ، وليون فيكس ، وأوجيني كوتون وقد سبقت هذا المؤتمر حشود واجتماعات عديدة في المحافظات والمدن الفرنسية اشترك فيها ممثلو مختلف الأحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية ، وبعث المشتركون في هذه الحشود والاجتماعات بالقرارات التي اتخذوها إلى النواب والمستشارين العموميين وأعضاء المجالس البلدية يطالبون فيها بوضع حد للحرب في الجزائر ، وقد حضر المؤتمر الذي افتتح في باريس ممثلون لشتى الميول ممن يناضلون في سبيل السلام في الجزائر » .

أ - وكان (يوم الجزائر) في دمشق يوماً خالداً ، أكدت فيه شعورها الدفين تجاه مجاهدي الجزائر وأبطالها الميامين ، وقد أقام المكتب التنفيذي لأسبوع الجزائر حفلة تحت رعاية فخامة الرئيس (شكري القوتلي) في الساعة الثامنة من مساء الاثنين ٣١ آذار - مارس - ١٩٥٨ ، على مدرج جامعة دمشق ، وقد افتتح الحفل بتلاوة عشر من القرآن الكريم ، وتبعه فخامة الرئيس شكري القوتلي فألقى

(*) المرجع : جريدة (المنار) الدمشقية ،العدد ١٨٣٦، ١٣ رمضان ١٣٧٧ هـ ، ٢ /٤ /١٩٥٨ ص ١ .



تحيا تونس ـ تحيا الوحدة العربية ـ وستبقى حراً يا وطني

الكلمة التالية(*) .

« أيها المواطنون ! أيها الأخوة الأعزاء !

لستم بحاجة أن أذكركم بالمعنى القومي الجليل الذي يكمن وراء هذا اليوم في تاريخ أمجادكم ومآثركم ، فإن اجتماعكم في هذا المكان ، الذي طالما شهد اجتماعكم وحشودكم تتنادون إلى المكرمات ، وتتسابقون إلى المفاخر والتضحيات ، هو برهانكم بين أيديكم ، ولقد طالما قدمتم البرهان في كل ساحة وميدان ، دماً ومالاً وعملاً صادقاً ، حتى غدوتم بالبطولة والأريحية مثالاً تضرب به الأمثال ، وتعتز به على مر الزمان أجيال وأجيال . حسبي أن أقول لكم اليوم ، وخير القول ما كان صراحة ومضاء ، بأنكم لا تزالون في المعركة التي خلفت فلولها وراء صفوفكم ، وإن العدو الذي جاهدتموه، إذا لم يجل عن جميع الأرض العربية، فهو لا يزال في أرضكم ، وإذا ظل مقيماً في أي دار عربية فكأنه مقيم في دياركم ، حتى يأذن الله لكم بأن تطهروا الأرض من فلوله ، وتنقذوا العروبة والإنسانية من جرائمه وشروره .

إننا لا نعجب أيها الأخوة والأصدقاء أن يحمل الاستعمار الفرنسي في بلاد العرب هذا الطابع الهمجي البربري ، الذي يتيه به حمقاً وغروراً ، ويمشي به في أرض الجزائر العربية قتلاً وفتكاً وتدميراً ، بل نعجب أكبر العجب أن تعيش وحشية هولاكو ، وغزوات التتر منذ القرون الوسطى تحت شعار المدنية الفرنسية المزعومة ، في القرن العشرين ، وأن يدعي نشر حقوق الإنسان ، شعب غرق في

(*) المقتطفات للكلمات التالية من : (المنار) الدمشقية ، العدد ١٨٣٥ صباح الثلاثاء ١٢ رمضان ١٣٧٧ ـ ١ نيسان ـ أبريل ـ ١٩٥٨ صفحات ١ و٢ و٣ و٤ .

الظلامة غرق الهالكين ، وقاد في الأرض حملة من الظلم والطغيان ، ما عرف مثلها تاريخ الإنسان .

إننا لا نعجب أن يكون الاستعمار في معناه ومرماه ، عملاً وحشياً تبرأ منه الإنسانية ، بل نعجب كل العجب أن تمارس الدول الكبرى في هذا العصر ، لا في العصور الوسطى ، سياسة الإبادة والإفناء ، في أرض شعب ينشد حريته ، ويدافع عن حقوقه وبقائه ، فأين هذه الدول الكبرى الغارقة في غرورها ، الوالغة في دماء ضحاياها ، من عصر النور والذرة والكهرباء ، عصر المدنية والحرية وتقرير المصير ، عصر الأمم المتحدة وميثاق الإنسان الجديد ؟ أين هذه الدول الكبرى من مبادئها ، وأين أعمالها من أقوالها ، وأين بواطنها من ظواهرها ؟ إنها في معركة الحرية سيفٌ مسلط على الحرية ، وفي معركة تقرير المصير ضد مبادىء تقرير المصير ؛ إنها في صراع الحق والباطل ، عدوان على الحق مع كل باطل ، وفي مجال حقوق الإنسان حرب على أكرم ما يتميز به الإنسان . فليمض المستعمرون في أهوائهم ما شاءت لهم الأهواء ، فنحن الذين أناط الله بهم شرف الرسالة الحقة والمبادىء المثلى ، وليس إلاّ بحريتنا تتحرر الإنسانية من شرور البغاة والطامعين .

أيها المواطنون ! إن المستعمر الفرنسي الغاشم لا ينازع العرب الأحرار في الجزائر حقوقهم في بلادهم وحريتهم وسيادتهم فحسب ، بل بلغ به الغرور حداً قصياً ، حتى راح ينازعهم شرف الانتساب إلى وطنهم وعروبتهم ، فزعم أن أرضهم جزء من أرضه ، وسكانها رعايا في امبراطوريته ، فحاربهم في دينهم وحاربهم في لغتهم وحاربهم في عروبتهم . وجاءت الثورة بعد نحو من قرن وربع القرن لتصفع العدو وتكذب مزاعمه ، وتحبط خططه

ومكائده ، وتبرهن للملأ أجمع أن العروبة لا تُباد ، وإن عناصر الوجود العربي لا تقوى عليها قوى الشر، مهما أملت لها الظروف والأحوال ، وها هي شهادة الأصالة العربية ، تملأ عين التاريخ ، ثورة لن يقر لها قرار حتى تطيح بآخر آثار الاستعمار في بلاد العرب .

ففي الوقت الذي تجرؤ فرنسا فيه على إعـلان حقوقها الزائفة في أرض الجزائر ، زاعمة للأمم المتحدة بلا خجل ولا حياء ، إن قضية الجزائر قضية فرنسية داخلية ، في هذا الوقت وبينما نقيم للجزائر في هذه المدينة يوماً مشهوداً ، يجب أن نذكر إخواننا العرب الأحرار في هذا القطر المجاهد ، لنذكر بهم تاريخنا العظيم ، تاريخ الوليد وعبد الملك ، عندما بعثت دمشق طارق بن زياد إلى الأندلس لنشر الرسالة العربية في ظلام القرون الوسطى ، وكان طارق من أبناء ذلك الشمال الأفريقي ، كما كان ذلك الإقليم الحافل بمآثر المجد العربي ، جزءاً من جسم الدولة العربية وروحها . لنذكر بذلك فتوح العرب ومجد أبطالهم وعز دولتهم فيعلم الأقربون والأبعدون ، أن قضية الجزائر هي قضية قومية عربية ، حدودها حدودنا ، ونضالها نضالنا ، ومصيرها مصيرنا ، إنها قضيتنا الداخلية نحن العرب ، والفرنسيون مجرد معتدين غاصبين .

لطالما قلت لكم ، أيها الأصدقاء ، في مناسبات شتى ، أن الاستعمار في أفوله وزواله طفق يؤلف جبهة واحدة متراصة لمقاومة الأماني العربية ، وتعطيل عجلة التقدم والتحرر العربي ، وقد ظهر للعرب بجلاء في جميع ديارهم أن كارثتهم في الجزائر ، وكارثتهم في فلسطين من صنع الجبهة الاستعمارية الموحدة التي أيقنت بأن العربي في طريقه المحتوم إلى الحرية والسيادة والعزة ، فراحت تفتح في صدره الجراح ، وتعدد له جبهات القتال لتشل حركته وتؤخر

نهضته . ومثلما تآلبت الدول الاستعمارية على العرب ، وزرعت في تربة مقدسهم شوكة إسرائيل ، ومدتها بالمساعدات والهبات والقروض أموالاً وذخائر وسلاحاً ، كذلك وقفت دول حلف شمال الأطلسي وراء المستعمر الفرنسي ، تؤيده وتدعم عدوانه بالهبات والمساعدات والقروض ، أموالاً وذخائر وسلاحاً ، لتملي له في سياسة العدوان والاغتصاب ، حتى يتمكن من إجلاء جزء آخر من الشعب العربي عن بلاده ودياره ، فيحل محله المغيرون الغاصبون .

هذه هي سياسة دول الغرب المستعمرة في بلاد العرب ، تجزئة وتخريب وعدوان ، وحكم بالحديد والنار ، وهذه هي أيديهم الملطخة يمدونها نحونا بالدعوة إلى السلام والصداقة ، والخلافات أنماطاً وأشكالاً ، فكيف لا نقبض أكفنا عن أيديهم ، وكيف لا نشيح بوجوهنا عنهم ، وكيف لا نرفض دعواتهم الباطلة ، وخلافاتهم الخادعة ، وطالما غرروا بنا ، وخانوا عهودهم معنا وتواطؤوا بالسر والعلن على مصالحنا ، وأغلقوا أبوابهم دوننا ، بينما فتحوا الأبواب على مصاريعها لكل من يكيد للعرب ، وينذر نفسه لعداء العرب .

ألا فليعلم المستعمرون ومن والاهم أن الأمة العربية في نضالها المشروع من أجل الحرية والوحدة جبهة واحدة كما أن الاستعمار في عداء العرب جبهة واحدة ، وما كانت عهودهم وخلافاتهم بالأمس وليست اليوم سوى أسلوب من أساليبهم البائدة في خداع الشعوب وتخليد نفوذ الاستعمار .

أيها الأخوان ! في هذا اليوم الذي تحتشدون فيه لنصرة إخوانكم وأبنائكم في الجزائر ، يخوض الجزائريون الأحرار النضال في عام الثورة الرابع ، ويقاسون من العدو المحتل شر أنواع العذاب ، يجب

أن تذكروا تاريخكم في نضالكم الكبير ، وما ارتكبه المستعمر الباغي في بلادكم من جرائم التقتيل والتخريب والانتقام ؛ فلقد مشى على جثث شهدائكم من ميسلون إلى البرلمان ، خلال ربع قرن طويل . . . ولقد رأيتموه في أرضكم كما تسمعون عنه اليوم في أرض الجزائر ، يهدم المدن ويحرق القرى ويقتل الآمنين الأبرياء ويمثل بالشهداء ، ويحمل الجثث إلى الساحات العامة ليعرضها على الجمهور المفجوع . . . لم تتبدل عقليته ، ولم تتغير أساليبه ، ولقد هزمته أخلاقه في معارك الحرب الكبرى من قبل أن تهزمه ذخائره وأسلحته ، وتجرع بالمر والهوان ، ذاك الاحتلال والاغتصاب ، وسيمضي في غروره مغامراً باطشاً حتى يخرج من الجزائر بإذن الله ، كما خرج من هذه البلاد ذليلاً مدحوراً .

ب ـ كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية .

وبمناسبة (يوم الجزائر) أدلى السيد (عبد الخالق حسونة) الأمين العام لجامعة الدول العربية بما يلي : « في مثل هذا اليوم عام ١٨٣٠ ، اقتحمت فرنسا بقواتها وجيوشها الغازية أرض الجزائر العربية ، واصطدمت بأحرار الجزائر الذين يدافعون عن كرامتهم وحريتهم واستقلالهم وسيادتهم ، وخيل لفرنسا آنذاك ، وبعد سبعة عشر عاماً من القتال ، أنها سيطرت على الموقف بالجزائر ، ولكن الدماء العربية المتدفقة في عروق الجزائريين أثبتت لفرنسا قبل أن تثبت للعالم كله أنها واهمة ، فهب الشعب الجزائري في ثورات متصلة على الاستعمار الأجنبي ، ثم ثار هذه الثورة الخالدة منذ أربعين شهراً ، خاض فيها شعب الجزائر العربي ، ولا يزال يخوض في إيمان وإصرار كفاحاً رهيباً يتضامن فيه أبناء الشعب جميعاً ، ويتولى أعمال المقاومة والدفاع عدد قليل من المقاتلين بأسلحة

متواضعة ضد قوات عاتية جرارة ، تشن حرباً استعمارية عدوانية على شعب يطالب بحقوقه الطبيعية المشروعة في الحرية وتقرير المصير ، ولقد أصبحت حركة التحرر الجزائرية حديث العالم كله ، ونالت مكانة مرموقة في الوطن العربي وفي الأمم المتحدة ، وفي الرأي العام العالمي وفي فرنسا ذاتها ، وكانت ثورة الرأي العام العالمي على حكم الإعدام على المجاهدة الجزائرية (جميلة بو حيرد) وزميلاتها الثلاث ، وعلى فرض منطقة حرام بين الجزائر وتونس لعزل الوطنيين الجزائريين عن جيرانهم العرب في الشرق والغرب كانت هذه الثورة من الأعلام النيرة في سماء الكفاح العربي الباسل » .

ج ـ كلمة كمال الدين حسين .

أذاع السيد (كمال الدين حسين) وزير التربية والتعليم في الساعة العاشرة من يوم ١٩٥٨/٣/٣١ ، كلمة إلى الطلاب والطالبات ـ في الجمهورية العربية المتحدة ـ بمناسبة (يوم الجزائر) جاء فيها :

أبنائي الطلاب والطالبات ! .

نذكر اليوم الجزائر ، ويذكرها كل عربي بين الشاطئين ، وواجب علينا وعلى كل عربي أن يذكرها كل يوم ، الجزائر ذلك القطر العربي الشقيق الذي يكافح منذ قرن ؛ الجزائر جزء من وطننا العربي في الشمال الأفريقي يعيش فيه شعب من إخواننا العرب كان لهم في وطنهم دولة ذات سيادة وذات مجد وحضارة ، وكان لها جيش في البر وأسطول في البحر وعلاقات دولية في الشرق والغرب ، فانتهزت فرنسا ذات يوم ، فاحتلت أرضها وسلبتها حريتها وحطمت رايتها وجيشها وأسطولها لتكون مستعمرة لها ، تستغل مواردها ، وتغتصب

أرزاقها ، وتبيد أهلها ليستوطنها الفرنسيون دون أهلها ، وجعلوها جزءاً من الوطن الفرنسي ، ولكن أحرار الجزائر لم يخضعوا للاستعمار الفرنسي ، وما زالوا يجاهدون ليردوا المعتدين عن أرضهم ويحققوا لوطنهم السيادة والكرامة والحرية .

إن حرب التحرير الناشبة فيه لم تزل متقدة الأوار منذ سنة (١٨٣٠) يوم وطئت أقدام جنود الاحتلال الفرنسي أرضه المقدسة ، فهب أبناء شعب الجزائر للدفاع عن وطنهم وعن حريتهم وعن كرامتهم وعرضهم ، ولم يزالوا من يومئذ في جهاد متصل ، لا تكاد فرنسا تفرغ من إخماد ثورة حتى تشتعل ثورة ، ثم كانت الحرب التحريرية الكبرى ، أربعين شهراً من الحرب ، احتشد لها شعب عربي مجاهد ، قد أقسم أن يموت أو يحقق لوطنه النصر الكامل ، ولا بد أن يتحقق له النصر الكامل ، وإن قوات فرنسا كلها تحارب اليوم في الجزائر بكل ما تملك من عتاد ومن قوة جيشاً من المجاهدين الجزائريين ، يمده من ورائه شعب كامل ، سلاحه الإيمان بالله واليقين بالنصر ، ولا بد أن ينتصر الإيمان بالله على كل ما تملك فرنسا وحلفاء فرنسا من قوى العدوان والبغي . إن فرنسا التي تزعم أنها داعية الحرية والمساواة لا تكاد تجد برهاناً على إيمانها بالحرية ودعوتها لها غير جرائم التعذيب والقتل والإبادة التي ترتكبها ضد أحرار الجزائر ، ولكنها لا بد أن تذوق وبال أمرها ، وكما اندحرت واندحر حلفاؤ ها معها أمام جحافل الغزاة في سنة ١٩٤٢ ، فلم تستطع دفاعاً ولا مقاومة ، وكما أندحرت في الهند الصينية ، وعزت عليها الهزيمة فلم تقو على مقاومة جيش من ثوار الهند الصينية ، وكما اندحرت واندحر حلفاؤ ها معها أمام (بور سعيد) أمام الدفاع الباسل الذي بذله الجيش والشعب ، فارتدت جيوش العدوان خاسرة ذليلة ،

لا بد وأن تندحر ، وتتجرع أمرّ كؤوس الهزيمة والخذلان في الجزائر .

إن يوم انتصار الجزائر قريب ، ولكنه خليق بأن يزداد قرباً إذا عرف كل عربي واجبه تجاه شعب الجزائر ، وتجاه المجاهدين من أبطال الجزائر ، وإن من واجبكم وواجب كل عربي أن تبذلوا كل ما تطيقون من أنواع البذل من أجل الجزائر . إن عشرات الألوف من شباب العرب في ميدان المعركة بالجزائر ، يبذلون دماءهم ويجودون بأرواحهم في سبيل الحرية . فابذلوا لهم أنتم من مالكم ، وادعوا كل من حولكم من أهليكم ومواطنيكم ليبذلوا لهم . اتجهوا بقلوبكم إلى هنالك ، إلى المعركة التحريرية الكبرى في أرض الجزائر ، واذكروا أن هناك شعباً من أخوتكم ينتظر منكم التأييد والمعونة لينتصر، ولا بد أن ينتصر ، وإن الجزائر العربية جزء من وطننا العربي الكبير الممتد من المحيط إلى الخليج ؛ إنها قلعة عربية لم تزل في يد العدو تعترض طريق الحرية ، كما تعترضه قلعة أخرى يحتلها الصهيونيون في فلسطين ، قلعتان لو تحررتا من الاستعمار لامتد طريق العرب من أقصى المغرب بإزاء جبل طارق ، إلى أقصى الشمال على حدود الأناضول ، ولعادت الشعوب العربية شعباً واحداً في وطن واحد من المحيط إلى الخليج ، وفقكم الله يا شباب ، وتفخر بكم أمتكم ، والسلام عليكم ورحمة الله » .

د ـ كلمة المحجوب بن الصديق :

وبمناسبة (يوم الجزائر) صرح (المحجوب بن الصديق) الأمين العام لاتحاد عمال المغرب ، وعضو وفد المغرب لدى الأمم المتحدة :

« إن الجزائر هي الجبهة الأمامية لمعركة التحرير في

المغرب العربي ، ولن يتم للمغرب استقلاله إلاّ بتحرير الجزائر . إن مشروع حلف البحر الأبيض المتوسط الذي تطرحه فرنسا ، ليس إلا مجرد محاولة لنكس حركة التحرير في المغرب العربي ، واستمراراً للسيطرة الاستعمارية في شكل جديد ، وإن القواعد الجوية الأمريكية في المغرب هي جزء من الاحتلال الفرنسي ، وما كان المغرب ليعترف بها ولا يتفاوض في شأنها ، فقد وضعت باسم فرنسا عندما كان المغرب تحت الحماية ، لم ينل استقلاله بعد ، ونحن حين نطالب بالجلاء ، نطالب بجلاء جميع الجيوش الأجنبية بلا استثناء .

لقد انطلق الشعب العربي في المغرب وتونس لخوض الحرب إلى جانب الجزائر ، فأيقنت فرنسا أنها لم تعد قادرة على التغلب على الثورة الجزائرية بالقوة ، وعلى هذا لم يعد من الغريب أن يكون مشروع (حلف البحر الأبيض المتوسط) الذي اقترحه رئيس حكومة فرنسا مجرد محاولة لإجهاض حركة التحرر في المغرب العربي ، وضمان استمرار السيطرة الاستعمارية في شكل جديد ، وعلى أي حال ، فإن حلفاً من هذا القبيل سيكون مخالفاً للمبادىء الأساسية التي ترتكز عليها سياسة المغرب ، وإن موقف المغرب يتميز بعدم التبعية لأي دولة أو مجموعة من الدول ، وتسعى سياستنا أول ما تسعى إلى إتمام تحرير المغرب من جميع مخلفات الاستعمار . أما موقف المغرب وشعبه من إسرائيل ، فإنه لا يختلف عن موقف باقي الشعوب العربية ، فقد كان لمأساة سنة (١٩٤٨) في نفوس المغاربة نفس الأثر الذي خلفته في نفوس باقي الأمة العربية ، ويحرص الشعب المغربي كل الحرص على إيجاد أسرع الحلول وأنجعها لحل جميع المشاكل السياسية والاقتصادية والإنسانية لشعب فلسطين العربي والتي جاءت نتيجة عملية الاغتصاب الصهيوني الاستعماري الشنيع . وتبقى

(حرب الجزائر) من أهم المشاكل التي تعترض المغرب في سبيل تدعيم استقلاله ، وتحرير أراضيه التي يحتلها الاستعماريون » .

هـ ـ كلمة عبد الحميد السراج :

وألقى وزير الداخلية السوري ، السيد عبد الحميد السراج ، كلمة على مدرج جامعة دمشق في مهرجان (يوم الجزائر) جاء فيها :

«تحتفل شعوب العالم اليوم، كما نحتفل نحن الآن، متنادين إلى نصرة الجزائر ضد بغي فرنسا وعدوانها. وهكذا أخذ صوت الجزائر يدوي عالياً حتى أصغت إليه أسماع العالم وتحركت له أفئدته ، ولقد حق لعرب الجزائر أن تكلل هاماتهم بأكاليل الغار ، كما حق على فرنسا أن توسم بالذل والعار . وأما فرنسا فلا أزيدكم بها تعريفاً ، فلها في كل بيت من بيوتنا ذكرى جرح لا يزال ينز بالدماء ، ولا يزال بين ظهرانينا الثاكلة التي فتك الفرنسيون بولدها ، والابن الذي حرموه من والده رضيعاً ، والقرية التي دمروها على رؤوس أهلها ، ولا تزالون تذكرون الحمم والقنابل التي أمطروها على المدينة (دمشق) عام ١٩٤٥ ، ولا نزال نذكر باللوعة والأسى ما اقترفته أيدي الفرنسيين من الإثم في المجلس النيابي ، يوم سلطوا عليه نيران مدافعه ، ويوم فتكوا بجميع أفراد حاميته ، ثم مثلوا بهم فقطعوا أعضاءهم ، إن هذه الوقائع السود لا تزال حية في أذهاننا وهي أقوى من أن يعفي عليها النسيان .

وأما عرب الجزائر ، فقد تجاوزوا حد البطولة حتى بلغوا حد المعجزات ، ولم يعودوا بالنسبة لنا مجرد شعب عربي ثائر ، وإنما هم سجل مجدنا الحديث قد نشر على العالمين ، فلما قرأته الشعوب ، إذا به سجل الكرامة الإنسانية تدافع عن نفسها أمام بغي

الاستعمار وبربريته ، وإلاّ فأي شعب في العالم كشعب الجزائر استطاع أن ينازل فرنسا وحلف الأطلسي خلال أربع سنوات ، لم تلن له قناة وما زادته الآلام إلا عزماً ومضاء . إن فرنسا جثت على ركبتيها خلال خمسة عشر يوماً ، ووطأت أرضها للغزاة الألمان خانعة ذليلة ، فما بال الجزائر وهي ذلك العدد الضئيل والعدة القليلة ما تزال تكافح بجبروت وعناد وكبرياء .

إن الجزائر لا تدافع عن نفسها فقط ، وإنما هي تدافع عن البلاد العربية جمعاء ، بل هي تدافع عن الإنسانية بكاملها ضد عدوان الاستعمار ووحشيته ، فلا عجب أن يكون دفاعها ضارياً عنيداً ما دامت تدافع عن هذه المثل العليا للعرب والإنسانية . وهذا ما دعى شعوب العالم الحرة أن تتنادى لنصرة الجزائر ؛ لأن الجزائر تدافع عن هذه الشعوب أيضاً . فإذا كنا قد تداعينا اليوم لنصرة الجزائر فإننا ننصر أنفسنا وننتصر لها .

إن معركة الجزائر ضد فرنسا هي معركتنا نحن ، ولو خضعت الجزائر لنقل المستعمر المعركة إلى أرضنا هنا ، فنحن إنما نخوض في أسبوع الجزائر هذا معركة الدفاع عن النفس ، لا معركة الدفاع عن الجزائر وحدها ، فإذا كانت هذه هي بسالة الجزائر ، وهذه هي شجاعة الجزائريين ، وإذا كان هذا الأسبوع هو معركة نصرة الجزائر ، فإن بين الشجاعة والسخاء نسب واضح بين .

إنكم أيها السادة هنا ستبدؤ ون التبرع والاكتتاب ، وأنتم الطلقة الأولى في هذا الأسبوع ، وسيكون صداها قوياً لأنها طلقة مدوية صادرة عن نفوس أبية قوية ، ولقد قال تعالى :

﴿ ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلوا

أخباركم ﴾ فلا تهنوا ولا تحزنوا وانتم الأعلون والله معكم ، والسلام عليكم ورحمة الله .

* * *

جدير بالذكر أن المجاهد (محمد الغسيري) الذي طالما عرفته دمشق بنشاطه الذي لا يهدأ ، وإخلاصه الذي لا حدود له ، كان يمثل (جبهة التحرير الوطني) وقد شارك وأشرف على كافة النشاطات التي حفل بها أسبوع الجزائر .

و ـ رابطة المغرب العربي في دمشق :

وفي دمشق ، أقامت رابطة طلاب المغرب العربي مهرجاناً خطابياً في الساعة السابعة والنصف مساء (يوم ١٩٥٨/٣/٣١) على مدرج الجامعة السورية تحدث فيه كل من الدكتور جميل صليبا والأستاذ محمد المبارك والدكتور اسماعيل عزة والأستاذ حافظ الجمالي ، والشاعر عبد السلام حبيب الجزائري ، والطالب الجزائري محمد مهدي .

وكان مما قاله (مأمون الشناوي) في يوم الجزائر : « تمنيت لو قامت فرنسا بجمع تبرعات لها لمساعدتها في حرب الجزائر . تمنيت لو قامت بجمع التبرعات من الشعب الفرنسي ، ومن شعوب العالم لتعرف رأي شعبها ورأي شعوب العالم في موقفها الآثم الظالم في الجزائر ، ولتحصي فرنسا بعد ذلك عدد المتبرعين لها لتعرف عدد من يؤيدون وحشيتها وتمسكها بسلب الشعب الجزائري حقه في الحياة .

ربما استطاعت فرنسا أن تجمع آلاف الجنيهات ، ولكنها لن تستطيع أن تشرك في هذه التبرعات غير عشرات الأشخاص ؛

عشرات الأشخاص من تجار الحروب وتجار الشعوب ، والمستثمرين للدماء المهرقة على أرض الجزائر .

أما شعب الجزائر المجاهد ، والمدافع عن حريته ، فإن الملايين التي تشترك وتساهم في التبرع له ، إنما تعبر عن احتجاجاتها عملياً على وحشية فرنسا ومجافاتها للروح الإنسانية والاعتبارات البشرية .

* * *

ويضيق المجال عن وصف التظاهرة الحماسية الرائعة التي اجتاحت العالم العربي - الإسلامي بمناسبة (يوم الجزائر) ؛ لم تكن القضية أبداً قضية تقديم دعم مادي (مالي) بقدر ما كانت مناسبة لتفجير الغضب ضد الاستعمار ، والإعلان عن ذلك التعاطف العميق الذي يشد العالم العربي - الإسلامي بعضه إلى بعض .

وكان يوم الجزائر ، مناسبة للشعوب الأفريقية - الآسيوية ، وكلها حديثة العهد بالاستقلال ، لتعبر عن غضبتها ضد الاستعمار وأساليبه ، فكانت الجزائر ، بجهادها وصبرها ، طليعة العالم وحديث الدنيا ، وكانت المعول الذي أزال بقايا الأوراق التي كانت تستر سوءات الاستعمار .

* * *

٥ ـ الصراع على حدود الجزائر

ضاقت القوات الاستعمارية ذرعاً بضربات جيش التحرير الوطني التي أفقدتها صوابها ، ولم تنفع كل المحاولات لعزل الجزائر عن جارتيها (المغرب وتونس) ، وفشلت الخطوط المكهربة وحواجز الاسلاك الشائكة وحقول الألغام في احتجاز المجاهدين وعزلهم عن قواعدهم في تونس ، وعلى هذا قام سلاح الجو الإفرنسي بالإغارة على قرية (ساقية سيدي يوسف) التونسية في يوم ٨ شباط ـ فبراير ـ ١٩٥٨ ، وأدت هذه الضربة العسكرية التي اعترفت فرنسا بمسؤوليتها عنها ، إلى قيام موجة من السخط ضد فرنسا عند دول كثيرة في العالم ، ولقد قيل في الدفاع عن هذه الغارة ، بأنها استهدفت جماعات المجاهدين الجزائريين الذين جعلوا من الساقية قاعدة لهم . وعلى الرغم من أن جثث الضحايا السبعين لم تضم مجاهداً جزائرياً واحداً ، إلاّ أن الحادث لفت أنظار العالم إلى قضية ، كانت قد غدت معقدة كل التعقيد منذ العام ١٩٥٦ ، وهي تتناول دور تونس في الحرب الجزائرية ؛ فمنذ حصلت تونس على استقلالها في آذار ـ مارس ـ ١٩٥٦ ، وقفت الحكومة التونسية موقفاً دقيقاً بين فرنسا والجزائر ، أو بين الحياد

والتأييد ، ولا ريب أن عواطف التونسيين كانت مع الشعب الجزائري في معركته ، كما كان كثير من الجزائريين يريدون من تونس أن تحارب إلى جانبهم لتحقيق استقلال البلدين ، ولكن الرئيس التونسي (الحبيب بورقيبة) كان يعتقد بأن في مقدوره تحقيق الاستقلال لبلاده الصغيرة بالصبر والأناة وعلى مراحل ، ودن حاجة إلى العنف وسفك كثير من الدماء في حرب عامة شاملة ؛وقد قدم (بورقيبة) إلى إخوانه الجزائريين كل عون ممكن باستثناء الاشتراك في الحرب . وعندما وقع العدوان الفرنسي على (ساقية سيدي يوسف) كان عدد المجاهدين الجزائريين في تونس يزيد كثيراً على عدد أفراد الجيش التونسي الصغير ، وكان المجاهدون الجزائريون يستخدمون هذا الملجأ الأمين للتدريب والاستجمام - للجرحى والمرضى - وتجميع السلاح والنقل . وعلى هذا فقد بات من المحتمل جداً امتداد جبهة الصراع لتشمل المغرب كله ، لا سيما وأن القيادة العسكرية في الجزائر كانت تمارس عملها بحرية ، ومن غير الرجوع إلى الحكومة الفرنسية التي كان عليها احتمال مسؤولية كل فشل عسكري من غير أن يكون لها رأي فيه . وقد قبلت الحكومتان الفرنسية والتونسية وساطة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، لإيجاد تسوية لحادث (ساقية سيدي يوسف) وقضية (طلب تونس جلاء جميع القوات الفرنسية عن أراضيها) ، واستمر ممثل الولايات المتحدة (المستر مورفي) وممثل بريطانيا (المستر هارولد بيلي - الذي عين بعد ذلك سفيراً لبريطانيا في القاهرة) يتنقلان الأسابيع الطوال بين تونس وباريس في محاولة للوصول إلى حل وسط . وقدمت الحكومة التونسية في أثناء هذه المباحثات ، إلى المبعوثين الأمريكي والبريطاني وجهات نظرها

ثوار وهم في مقتبل العمر لم يرهبهم الاستعمار

افي المشكلة الجزائرية ، وتم الوصول في مطلع شهر نيسان ـ أبريل ـ إلى حل وسط ، يقضي بانسحاب جزئي للقوات الفرنسية من تونس ، على أن تعود إلى التجمع في قاعدة (بنزرت) مع بعض الشروط الأخرى التي قبلت بها حكومة (غايار) ، لكن الجمعية الوطنية الفرنسية ، رفضت هذا الاتفاق مما أدى إلى سقوط حكومة (غايار) وإلى أزمة طويلة .

* * *

وقعت في غضون ذلك أحداث هامة على الصعيد الأفريقي ، فقد قررت (لجنة التنسيق والتنفيذ) في شهر شباط ـ فبراير ـ ١٩٥٨ ـ إقامة (حكومة جزائرية) عندما تسنح الفرصة المؤاتية لإقامتها ، وكان تشكيل مثل هذه الحكومة في المنفى ، أو في منطقة (محررة) موضع الدراسة منذ عهد طويل ، ولكن الصعوبات على ما يبدو في طريق تشكيلها كانت عديدة وبالغة ؛ إذ أن إقامة حكومة داخل الجزائر ذاتها ، والمحافظة عليها إجراء عسكري بارز ، إذ أن في وسع الجيش الفرنسي أن يركز هجومه في مثل هذه الحالة على قاعدة واحدة . أما على الصعيد الديبلوماسي ، فإن إقامة حكومة في المنفى قد تؤدي إلى اعتراف الدول العربية والإسلامية وغيرها ، ولكنها قد تؤدي في الوقت ذاته إلى تعقد العلاقات بين تونس والمغرب من ناحية وبين فرنسا من الناحية الأخرى ، وفي هذه الحالة ، يضعف ما لدى جارتي الجزائر المغربيتين من قدرة التأثير على سياسة فرنسا ، ولهذا فقد كان قرار شهر شباط ـ فبراير ـ معلقاً على الفرصة المؤاتية ، ولم تظهر هذه الفرصة إلّا بعد بضعة أشهر .

اشتركت (جبهة التحرير الوطني) في شهر نيسان ـ أبريل ـ في مؤتمر (أكرا) للدول الأفريقية المستقلة ، وتلقت تأييداً حاراً من

المؤتمر لقضية استقلال الجزائر ، وقد وعدت الدول الأفريقية بالعون الديبلوماسي وغيره من أنواع المساعدة ، كما وعدت بإرسال وفد أفريقي مشترك يتولى الدعوة للقضية الجزائرية ، ودعت (جبهة التحرير الوطني) الدول الأفريقية إلى مساعدتها في عرض قضيتها على الجمعية العامة للأمم المتحدة . وفي أواخر شهر آب ـ أغسطس ـ ذهبت عدة وفود أفريقية إلى أوروبا وإلى أمريكا اللاتينية ، لاطلاع حكوماتها وشعوبها على القضية الجزائرية وحثها على تأييدها .

بدت قضية وحدة الشمال الأفريقي (أقطار المغرب العربي ـ الإسلامي) في نهاية شهر نيسان ـ أبريل ـ ١٩٥٨ قريبة كل القرب ، بعد أن طال البحث فيها والتحدث عنها ؛ فقد عقد (حزب الاستقلال المغربي) و(حزب الدستور الجديد التونسي) و(جبهة التحرير الوطني الجزائري) مؤتمراً في (طنجة) بين السابع والعشرين والثلاثين من نيسان ـ أبريل ـ ١٩٥٨ ـ للبحث في حرب الجزائر وآثارها ، وقد أعلنت الأحزاب الثلاثة في سلسلة من القرارات : « **حق الشعب الجزائري الذي لا يرقى إليه الشك في السيادة والاستقلال ، كشرط وحيد لإنهاء النزاع الجزائري ـ الفرنسي** » . وهذا يعني أن المؤتمر قد أقر صيغة معدلة ، للشرط المسبق الذي وضعته جبهة التحرير . وقرر المؤتمر أيضاً : « **أن تعمل الأحزاب السياسية الثلاثة على حشد كل ما لدى شعوبها وحكوماتها من قوى لدعم الشعب الجزائري المجاهد في سبيل استقلاله** » ، وأوصى المؤتمر أخيراً : « **بتشكيل حكومة جزائرية بعد التشاور مع الحكومتين التونسية والمغربية ـ المراكشية** » .

واقترح المؤتمر تشكيل مجلس استشاري مغربي ، يعقد

جلسات منتظمة ويدرس القضايا المتعلقة بالمصلحة المشتركة ، ويتخذ التوصيات الضرورية بشأنها ، كما أوصى بعقد اجتماعات لزعماء (البلدان الثلاثة) لدراسة تنفيذ التوصيات التي يتخذها المجلس الاستشاري ، وأوصت الأحزاب المشتركة حكوماتها : « **بأن لا تعالج القضايا المتعلقة بمصير الشمال الأفريقي في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع ، بصورة فردية ، وقبل أن يتم وضع الدساتير الاتحادية الفيديرالية** » . ولقد كان هذا القرار الهام بالنسبة (لجبهة التحرير الوطني) التي لم تكن قد اتخذت الشكل الشرعي للحكومة بعد ، قيمة كبرى ، إذ أكد حقها بأن يتم الرجوع اليها واستشارتها في العلاقات الأفريقية الشمالية مع البلاد الأخرى ولا سيما فرنسا(*) ، وقرر المؤتمر إقامة أمانة عامة دائمة تضم ستة أعضاء يمثل كل اثنين منهم بلداً من البلاد المشتركة ، على أن يكون لها مكتبان أحدهما في الرباط والآخر في تونس ، وقد اختارت جبهة التحرير زعيمين لتمثيلها في جهاز الأمانة العامة وهما (أحمد بو منجل وأحمد فرنسيس) ، واستنكر المؤتمر (وجود القوات الأجنبية) في شمال أفريقيا ، وطالب بأن تتوقف القوات الفرنسية فوراً عن استخدام الأرض المغربية والتونسية كقواعد للعدوان على الشعب الجزائري . وأخيراً ، أعلن المؤتمر : (بلسان شعوب

(*) نشب خلاف في صيف العام (١٩٥٨) بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني ، حول تفسير هذه التوصيات ، وقد قبلت الحكومة التونسية اقتراحاً فرنسياً بإنشاء خط لأنابيب الزيت من الصحراء الجزائرية إلى أحد الموانىء التونسية ، ولكن جبهة التحرير الوطني عارضت المشروع ، وحل الخلاف بصدور تأكيد تونسي بأن لا يسير الزيت في الأنابيب المذكورة ، حتى تنال الجزائر استقلالها .

الجزائر الثائرة ـ جوان غيلسبي ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٦١ ص ١٩٣ ـ ٢٠٠ و٢١٥ .

شمال أفريقيا الممثلة في المؤتمر استنكاره لموقف تلك الدول التي تزود فرنسا بالعون ، الذي لا يؤدي إلا إلى خسارة هذه الدول لصداقة الشعوب المشار إليها) . وأعرب القرار عن الأمل في « أن تتخلى تلك الدول عن تلك السياسة التي تنزل الكوارث بالسلاح والتعاون العالميين » ثم وجه « نداء سريعاً وجدياً إلى هذه الدول لوقف كل عون سياسي وعسكري يؤدي إلى استمرار الحرب الاستعمارية في المغرب العربي » ، وقد هللت جبهة التحرير لقرارات (مؤتمر طنجة) بحماسة بالغة .

واجتمع ممثلو الحكومتين التونسية ـ والمغربية ، و(لجنة التنسيق والتنفيذ) الجزائرية في منتصف شهر حزيران ـ يونيو ـ عام ١٩٥٨ في (بلدة المهدية) في (تونس) لتنفيذ توصيات مؤتمر طنجة ، وبحث المجتمعون في التعاون السياسي والديبلوماسي ولكن تأليف حكومة الجزائر قد تأجل ، وإن كان المؤتمر قد أكد حق الشعب الجزائري في السيادة والاستقلال .

* * *

واجه مؤتمر (المهدية) مشكلة تعتبر من أخطر المشاكل العسكرية والنفسانية التي ظهرت طوال الحرب الجزائرية ، وكان الجيش الفرنسي والمستوطنون في الثالث عشر من أيار ـ مايو ـ عام ١٩٥٨ ، قد تحدوا سلطات باريس وألفوا لجنة للأمن العام ، وتسلسلت الأحداث بعد ذلك مما أسفر عن مجيء الجنرال (ديغول) إلى رئاسة الوزارة الفرنسية في الأول من حزيران ـ يونيو ـ وقد طالبت (لجنة الأمن العام) ومؤيدوها بالاتحاد التام بين فرنسا والجزائر ، وبالتفاهم بين الفرنسيين والجزائريين . وعلى الرغم من أن الجنرال ديغول لم يرفض الحركة الداعية إلى الإدماج عن طريق

التكامل ، إلّا أنه اقترح أن تحتل الجزائر (مكاناً خاصاً) في كيان جديد يضم فرنسا وممتلكاتها وراء البحار .

قام (ديغول) في شهر آب (أغسطس) بجولة طاف بها ممتلكات ما وراء البحار ، وعرض عليها الاستقلال ، إما فوراً عن طريق اقتراع سلبي في الاستفتاء الدستوري الذي تقرر إجراؤه في ٢٨ أيلول ـ سبتمبر ـ **١٩٥٨** أو في أي وقت تشاء بعد الانضمام إلى المجموعة الفرنسية ـ الأفريقية . ولكن (الجزائر) لم تعط هذا الخيار ، وانما تقرر أن تشترك في الاستفتاء وما يتلوه من انتخابات ، على أن يجري البحث (في البقية) مع الممثلين الذين سينتخبون ، وكان من المقرر أن تبث نتيجة الاستفتاء في مصير دستور ديغول للجمهورية الفرنسية الخامسة سواء بالقبول أو الرفض . أما من الناحية العملية ، فقد رأى المقترعون الجزائريون أن هذا الاستفتاء يعني الاقتراع على (ديغول) و (السلام) ، بينما رأى المستوطنون ورجال الجيش الفرنسي في الاقتراع (بنعم) خطوة نحو دمج الجزائر بفرنسا عن طريق التكامل . وهكذا بدأت (عملية الاستفتاء) على صورة حملة نفسية شاملة قام بها الجيش الفرنسي لحمل أكبر عدد من الجزائريين على الاقتراع (بنعم) ، وفي الوقت ذاته على الجيش على تطوير مخططاته العسكرية في محاولة جديدة للقضاء على الثورة .

لقد جاءت معركة الاستفتاء ، بعد أربع سنوات من الحرب ، لتصعد بقضية ولاء الجزائريين لفرنسا حتى الذروة . ومع مضي أيام الصيف ، كان الجيش الفرنسي ، وقد قبض عسكرياً وسياسياً على زمام البلاد بقوة وعنف ، يحاول استخدام كل سلاح نفسي للتأثير على الاقتراع ، وكان التزام الجيش (لتحالف الثالث عشر من أيار)

عميقاً كل العمق ، على الرغم من اختلاف دوافعه عن دوافع المستوطنين . فبعد أن مني الجيش بهزائم متعاقبة في العام (١٩٤٠) لحقت به هزائم أخرى في الهند الصينية (ڤييتنام) و(السويس) حيث كان الجنرال (جاك ماسو) ذاته يقود قوات المظليين ، ورأى الآن في الجزائر فرصته الأخيرة للنصر ولاستعادة الهيبة والثقة بالنفس . ولم يكن للجيش أي برنامج سياسي للجزائر باستثناء شيء واحد ، وهو أن لا تتكرر الهزيمة ، وقد اضطر في حرب الجزائر المتقطعة إلى الاقتتال مع أساليب حرب العصابات التي تعتمد على مبدأ (اضرب واهرب) في مناطق جبلية وعرة ، ومستخدماً في حربه ضد الثوار أحدث أسلحة حلف الأطلسي . وأدى الافتقار إلى الأمن ، وانتشار أعمال التدمير في جميع أنحاء البلاد ، إلى تجزئة قواته ونشرها في كل مكان لحماية كل مزرعة وكل مركز وكل مصدر للمياه ، وكل شبكة للخطوط الحديدية ، وقد لجأ في مجابهة أعمال العنف في المدن إلى ممارسة أبشع أنواع القمع والإرهاب ضد المدنيين ؛ بحجة تعذيب المشبوهين للحصول على المعلومات ، ولم تؤد هذه الأساليب إلى استنكار الأحرار من الفرنسيين فحسب ، بل إلى (أزمة ضمير) على المستويات العليا في الجيش ذاته ، ولقد شرح ليبيرالي فرنسي كاثوليكي هذا الموقف بقوله :

« . . . لقد اقترع البرلمان الفرنسي على منح الصلاحيات الكاملة ـ لروبرت لاكوست ـ وزير الجزائر ، الذي أصدر أوامره بدوره إلى ـ الجنرال ماسو ـ قائد المظليين في الجزائر بإعادة النظام إلى البلاد بكل الوسائل التي يراها مناسبة ، وبضمنها التعذيب ، دون إعطائه أوامر خطية تنص على ذلك . وهكذا وجد الجيش نفسه

منغمساً في السياسة والإجراءات ، وهو تحول سيؤدي حتما إلى نكسة جديدة يمنى بها الجيش ، وإلى إذلال آخر . وقد اهتبل الجيش فرصة الأزمة الوزارية الطويلة ، وغياب السلطة الشرعية المألوفة في شهر أيار ـ مايو ـ ليحاول الحصول على تلك الضمانة ، وكان الجيش يرى أن السبيل الذي لجأ إليه مفهوم كل الفهم » .

وهكذا ، وفي تلك الذروة العاطفية التي صحبت أحداث الثالث عشر من أيار ـ مايو ـ والأيام التي تلته ، تعلق الجيش بحبل سياسة الدمج ، وهي سياسة ذات تاريخ طويل ، وعدد مختلف من المعاني ؛ إذ أنها تعني بالنسبة إلى الكثيرين من ضباط الجيش مساواة غامضة بين جميع الجزائريين على الرغم من أن معاملة الجزائريين على قدم المساواة مع المستوطنين الأوروبيين قد تسفر عن نتائج لم تدرس الدراسة الكافية ، وهي تعني أيضاً سياسة التآخي ، وسد تلك الثغرة النفسية التي اتسعت وعمقت إبّان الثورة . وعندما قبض رجال الجيش على ناصية الحكم ، اعتقد الكثيرون منهم أن واجبهم غدا في إكمال تلك (الرسالة التحضيرية ـ التمدينية) التي فشلت فرنسا في أدائها طوال الأعوام التي انقضت منذ احتلالها للبلاد في العام (١٨٣٠) ، وآمن البعض منهم أيضاً أنهم يقفون في الخط الأمامي من النضال ضد الشيوعية ، زاعمين أن جبهة التحرير ، وهي التي تتبع الأساليب التقليدية في الحروب الثورية هي آلة في يد الشيوعية ، إن لم تكن شيوعية في حد ذاتها . وقد تأثرت نظرة الجيش إلى الثورة الجزائرية ، بالتجارب المريرة التي تعرض لها عدد كبير من ضباطه إبان حرب الهند الصينية ، لا سيما وأن الكثيرين منهم كانوا قد قضوا عدة سنوات في أسر الفييتناميين ، وبالأعمال التي تتعلق بالخدمات الاجتماعية التي مروا

بها أيضاً ، والتي جعلتهم على اتصال بأكثر الطبقات الجزائرية بؤساً وفقراً ، لا سيما وأن الجماهير الغالبة من الطبقة المختارة كانت قد انضمت إلى الجبهة .

جاءت نتائج الاستفتاء طبقاً للأرقام التي نشرها الفرنسيون (٩٦,٥) في المائة أجابوا (نعم) و(٣,٥) بالمائة أجابوا (لا) . وهذه النسبة تشير إلى تقسيم الأصوات إلى (صالحة) و(غير صالحة) ولكنها لا تتحدث عن القصة كلها ؛ فقد تم تسجيل (٤,٣٣٥,٠٠٩) من الناخبين اقترع منهم (٣,٤٤٥,٠٦٠) . وكان بينهم (٣,٤١٦,٠٨٨) أصواتهم صالحة اقترع منهم (٣,٢٩٩,٩٠٨) بنعم و(١١٥,٧٩١) بلا .

إننا إذا ما تطلعنا إلى أرقام التسجيل التي تضم طبعاً جميع المستوطنين الصالحين للاقتراع والجنود الفرنسيين ، يتضح لنا أن هناك عدداً كبيراً من الجزائريين لم يسجلوا في القوائم الانتخابية قد يبلغون المليون ، لأنهم تمكنوا من تجنب التسجيل على الرغم من جميع محاولات الفرنسيين وقيام الضباط شخصياً بزيارة القرى لتسجيل المقترعين ، وهؤلاء الذين لم يسجلوا ، لم يكونوا جميعاً من أعضاء جيش التحرير الوطني ، بل جزائريين يعارضون الحكم الفرنسي . وهكذا تظهر هذه الأرقام أيضاً أن أكثر من مليون شخص من الذين سجلوا لم يقترعوا أيضاً ، وجميع هؤلاء من الذين لو اقترعوا لقالوا (لا) ؛ إذ أنهم كلهم من الجزائريين ، وتكون نتيجة أرقام الفرنسيين أنفسهم أن أكثر من مليوني جزائري ، أي أكثر من نصف عدد الذكور البالغين قد تمكنوا من إظهار معارضتهم للنظام الاستعمار الفرنسي ، بشكل أو بآخر .

لم تحاول (جبهة التحرير الوطني) أن تهتم (بلعبة الأرقام)

هذه منذ البداية ، بل أعلنت استنكارها للاستفتاء على أنه تزييف للنظم الديموقراطية ، وكما وقع في معركة (مدينة الجزائر - ذاتها) ، فإنه لم تكن كفتا الميزان في معركة الاستفتاء متعادلتين، ذلك لأن وطأة ضغط الجيش الفرنسي وقعت على المدنيين من الجزائريين ، وهم أقل قدرة على المقاومة والاحتمال ، وكان على (جيش التحرير الجزائري) أن يختار بين أحد أمرين ، إما أن يستخدم القوة لمنع الشعب الجزائري من الاشتراك في الاستفتاء ، أو أن يسمح لهم باتخاذ موقف (عمل ما يمكن عمله) ليجنبهم عنف الجيش الفرنسي وإرهابه ، وقد ترك جيش التحرير الوطني الجزائري اتخاذ القرار النهائي للقادة المحليين ، وبالطبع ، آثر الكثيرون منهم عدم اتخاذ أي اجراء عسكري ، فجاءت نتيجة الاستفتاء الظاهرة ، بانتصار الفرنسيين شيئاً مؤلماً لهم .

لم تكن (جبهة التحرير الوطني) - بدهياً - قانطة كل القنوط من نتائج معركة الاستفتاء ؛ فمنذ اللحظة الأولى التي تولى فيها الجنرال (ديغول) السلطة ، قامت جبهة التحرير بتخطيط استراتيجية دقيقة تستهدف إعلاء مكانتها ، وتوطيد دعائم ثقة الجزائريين ، بقدرتها على مقاومة أية حكومة فرنسية مهما كانت قوية . وفتحت (جبهة التحرير الوطني) في شهر آب - أوت - (جبهة قتال) ثانية في فرنسا ذاتها ، ووقعت سلسلة من الهجمات الرائعة على المؤسسات العسكرية والبوليسية ، والأهداف الاقتصادية بما في ضمنها مخازن النفط ومستودعاته ، مما أشار إلى قوة جبهة التحرير الوطني في الأرض الفرنسية ذاتها ، وأدى اعتقال عدد كبير من العمال الجزائريين وتعذيبهم الى توسيع الخلاف بين الفرنسيين وشعب المغرب العربي - الإسلامي .

الفصل الثاني

١ ـ تشكيل الحكومة المؤقتة .

٢ ـ أول بيان للحكومة المؤقتة .

٣ ـ الاعتراف بالحكومة المؤقتة .

آ ـ بيان البلدان التي اعترفت بالدولة الجزائرية وبحكومتها .

ب ـ الجزائر والأمم المتحدة .

ج ـ الجزائر والندوات الدولية الكبرى .

٤ ـ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، ونقض معاهدة الأطلسي .

١ ـ تشكيل الحكومة المؤقتة

ظهر في النهاية أن اللحظة قد غدت مؤاتية ، وفي التاسع عشر من أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ ، أعلن المجلس الوطني للثورة الجزائرية في كل من القاهرة والرباط وتونس ، تأليف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وقد ضمت الحكومة عدداً من الزعماء السياسيين والعسكريين المعروفين بالإضافة إلى عدد من العسكريين والمنظمين في داخل الجزائر ، من الذين لم يكن يعرف العالم الخارجي شيئاً عنهم .

وتشكلت الحكومة المؤقتة على النحو التالي :

فرحات عباس	رئيس الوزراء .
أحمد بن بللا	النائب الأول لرئيس الوزراء (معتقل) .
كريم بلقاسم	وزير الدفاع ونائب رئيس الوزراء .
محمد الأمين دباغين	وزير الشؤون الخارجية .
الأخضر بن طوبال	وزير الشؤون الداخلية .
محمود شريف	وزير التسلح والتموين .
عبد الحفيظ بوصوف	وزير المواصلات .
عبد الحميد المهري	وزير شؤون شمال أفريقيا .

أحمد فرنسيس	وزير الاقتصاد والمالية .
محمد يزيد	وزير الاستعلامات .
بن يوسف بن خده	وزير الشؤون الاجتماعية .
أحمد توفيق المدني	وزير الشؤون الثقافية .
حسين آية أحمد	وزير دولة (معتقل) .
رابح بيطاط	وزير دولة (معتقل) .
محمد بو ضياف	وزير دولة (معتقل) .
محمد خيضر	وزير دولة (معتقل) .
الأمين خان	وزير دولة .
عمر صديق	وزير دولة .
مصطفى اسطمبولي	وزير دولة .

ما أن أعلن عن تشكيل الحكومة ، حتى أوضحت هذه الحكومة أن مقرها النهائي سيكون على الأرض الجزائرية ، وأنه حتى يتيسر لها ذلك ، فإن الوزارات المختلفة ستتخذ مقرات لها في عواصم الدول الصديقة . وجاء تأليف الحكومة باعثاً قوياً للروح المعنوية عند المجاهدين الجزائريين ؛ فقد تحققت لهم الشرعية الآن ، وحلت إلى حد ما مشكلة تمثيل جبهة التحرير للشعب الجزائري ، وقد تجاهلت حكومة ديغول الفرنسية هذا التطور الجديد للسيادة الجزائرية ، ولم تمض سوى أشهر قليلة حتى كانت (الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) قد حصلت على اعتراف عدد كبير من دول العالم .

٢ ـ أول بيان للحكومة المؤقتة

أول تصريح للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية(*)
٢٦ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .

لقد أعلن يوم ١٩ سبتمبر ـ ١٩٥٨ عن تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وإن هذا الإعلان الذي تم باسم شعب يكافح منذ أربع سنوات من أجل استقلاله ، يعيد الدولة الجزائرية التي حذفتها من الخريطة السياسية لشمال أفريقيا ، صروف الاحتلال العسكري الذي تم سنة (١٨٣٠) .

وهكذا وضع حد لأبشع اغتصاب وقع في القرن الماضي ، والذي أراد أن يحرم شعباً من جنسيته ، وأن يحيده عن مجرى تاريخه ، وأن يحرمه من وسائل عيشه ، وأن يجعله بقايا من إنسان ، وهكذا انتهى ليل طويل من الأساطير ومن الزيف ، كما انتهى زمن الاحتقار والإهانة والعبودية ، وإن شعباً لم يتخل ولو مرة واحدة طوال (١٢٨) سنة من الهيمنة على

(*) المرجع : مجلة (المجاهد) الجزائرية ـ العدد (٣٠) ١٠ أكتوبر ـ ١٩٥٨ ، و(ملفات وثائقية ـ ٢٤) وزارة الإعلام والثقافة ـ الجزائر ـ ١٩٧٦ ص ٦٩ ـ ٧١ .



الطريق الى الحرية

شخصيته ، والذي تعرض لهزائم دامية من غير أن يرضخ أبداً ، ولم يغير أسلوب حياته اليومية ، طوال حياته ، والذي حافظ على ثقافة ماضيه وعلى تقاليده وعلى لغته وعلى حضارته ، إن هذا الشعب له الحق في الاحترام والحرية ، ولأن هذه الحرية بقيت عبر الأجيال المثل الأعلى الذي تناقلته ، فقد وقعت في أول نوفمبر - **١٩٥٤** - انتفاضة جديدة وعنيفة هذه المرة ؛ لقد نهض الشعب الجزائري ليؤكد ، والسلاح بيديه ، حقه المشروع في الاستقلال وفي الحرية وفي الكرامة .

إن شعبنا يكافح منذ أربع سنوات ، وهو يواجه واحداً من أكبر جيوش العالم ، وقد سقطت أكثر من ستمائة ألف ضحية على طريق الحرية الطويل ، وإن شعبنا الخاضع لسلطة العنصريين الاستعماريين يتعرض كل يوم للتعذيب والتقتيل ، غير أنه بقي على الرغم من آلامه وآلاف شهدائه ، صامداً في عقيدته ، وفي إيمانه بالتحرير القريب . وإن جيشنا للتحرر الوطني ، وبالرغم من إمكاناته المحدودة ، يواجه ببسالة جيشاً فرنسياً مجهزاً بعتاد عصري قوي ، وبالمدفعية وبالطائرات وبالبحرية ، وإن هذه البطولة وهذه الشجاعة وهذه التضحيات العديدة ، وبكلمة واحدة ، فإن العزيمة الجماعية ، هي التي تمنح شرعية الحكومة .

إن أول واجبات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، تتمثل في الإشادة بهذا الشعب الجزائري الشهيد الذي تعرض لأشد المحن في سبيل ميلاد الجمهورية الجزائرية الحرة وحياتها ، وهذه الإشادة موجهة أيضاً وبالحماسة ذاتها إلى جيش التحرير الوطني المظفر الذي وضع بفضل شجاعته وتضحياته قضية الثورة الجزائرية ، نهائياً ، على طريق النصر .

والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تترحم بتأثر ، في هذه الأوقات التاريخية ، على أرواح كل الشهداء الجزائريين ، والذكرى الخالدة لأولئك الذين قتلوا بكل وحشية ، والذين قلب اغتيالهم الرهيب بخبث - ولؤم - إلى (فرار) أو (محاولة فرار) أو إلى (انتحار) وكأنه أريد أن تضاف اللعنة الكبرى لتضحيتهم الكبرى .

فالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعاهدهم على أن تبقى وفية لمثلهم في الحرية وفي العدالة وفي الترقية الاجتماعية ، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية النابعة عن إرادة الشعب ، شاعرة الآن بمسؤولياتها ، وهي ستضطلع بها كاملة ، وهي تضع على عاتقها قبل كل شيء أن تقود الشعب وجيشه حتى التحرر الوطني ، تعطي الكلمة للشعب الذي سيرجع إليه وحده صنع مؤسسات الدولة الجزائرية ، فبتبنيه للثورة قد أعرب أمام العالم أنه يرغب في جمهورية ديموقراطية واجتماعية .

إن الشعب الجزائري هو شعب مسالم ، وإن الاستعمار هو الذي دفعه إلى حمل السلاح بعد أن نفذت كل الوسائل السلمية لاسترجاع حريته واستقلاله ، كما أن زيف (الجزائر الفرنسية) وفكرة (الإدماج) الوهمية ، لم يكن لها أي أساس سوى سياسة القوة ، فالجزائر ليست فرنسا ، والشعب الجزائري ليس فرنسياً . أما الزعم - أو الادعاء - بفرنسة بلادنا فإنه يشكل أمراً فظيعاً ، وعملية في غير عصرها ، وإجراماً يدينه ميثاق الأمم المتحدة . وإن إجبار الجزائريين أن يوافقوا - عن طريق استفتاء - على المؤسسات الفرنسية البحتة ، يعتبر استفزازاً لا يحتمل ضد شعب يكافح من أجل استقلاله الوطني . إن الاستعماريين الفرنسيين المنتخبين في هياكلهم الامبريالية والعنصرية يحلمون بالماضي ، ويريدون بحرب

الجزائر الإبقاء على جريمة سنة (١٨٣٠) ، والمحافظة على سيطرتهم . إن هذا الوقت قد مضى وانقضى ، ولم يعد لأية أمة مهما بلغت قوتها أن تفرض قانونها على أمة أخرى ، وهذا يعني أن القوة ستبقى عاجزة أمام إرادة الجزائريين الجماعية في بناء وطنهم وفي الاتصال من جديد بتاريخهم ، وهذا يعني أيضاً أنه لن يضع السلاح إلا عندما يعترف بحقوقه كشعب له سيادته . إن الجزائر في هذا الكفاح لم تعد وحدها ، وعلى المسؤولين الفرنسيين أن يفكروا بأن هناك خلفنا تونس والمغرب اللذين ارتبط مصيرهما بمصيرنا عبر العصور ، ومن المنطقي أن تكون الجزائر جزءاً لا يتجزأ من المغرب العربي ، وأن تبني مع هذين البلدين اتحاد أفريقيا ؛ فندوة (طنجة) أصبحت تاريخية ، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، ستبقى وفية لروح هذه الندوة ، لأنها مقتنعة كل الاقتناع أنها الحل الوحيد لتقديم حلول ملائمة للقضايا المطروحة علينا ، فهي تفتح أمامنا آفاقاً على مستوى العالم العصري .

وهناك أيضاً التراث الرائع للحضارة العربية ـ الإسلامية ، فالشعب الجزائري المتعلق بحضارته ينتمي إلى الوطن العربي ، فهذا الوطن واحد ، ومن الخطأ السياسي محاولة تقسيمه ؛ فلا يمكن أن نؤكد الصداقة للعرب في تونس وفي الرباط وفي بيروت ، وأن نضربهم في الجزائر أو في القاهرة أو في بغداد ، فالتضامن العربي ليس كلمة جوفاء ، فبفضل التضامن الفعال لهذه الشعوب الشقيقة وحكوماتها ، أصبح الشعب الجزائري قريباً من بلوغ هدفه ، وإذا كانت هناك حاجة للاعتراف بالشكر فيما بين الأشقاء ، فان الشعب الجزائري يعترف بجميل الشعوب العربية عرفاناً كبيراً .

نذكر أيضاً جميل البلدان المتحررة (مؤتمر أكرا) والشعوب التي لا تزال مقيدة ـ بأغلال الاستعمار ـ في القارة الأفريقية الشاسعة والتي تتطلع إلى استقلالها ، فهي في وقت حاسم من مصيرها . وتحيي (الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) شعوب أفريقيا ومدغشقر التي تربطها بالشعب الجزائري وحدة في الآلام وفي الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي ، فالأفارقة ، والمالاغاشيون ، والجزائريون سيتعاونون بالإيمان الذي يتطلبه التحرر ، وترقبه القارة الأفريقية .

وتقف (آسيا) مع الجزائر ، كما تقف معها كل الشعوب التي هزت الهيمنة الاستعمارية ، والتي أخذت شيئاً فشيئاً في الاضطلاع بمسؤوليات السلطة والتقنية العصرية . وفي هذا الصدد فإن الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من قبل (جمهورية الصين الشعبية) والذي سيتبعه اعتراف دول آسيوية أخرى ، هذا الاعتراف له مدلوله الخاص ، فلكل الشعوب التي جمعها (مؤتمر باندونغ) حول حق الشعوب في تقرير مصيرها ، توجه الجزائر المكافحة شكرها ، وتؤكد لها في الوقت ذاته تمسكها بمبادىء باندونغ ، وعرفانها بالجميل على المساعدة المادية والمعنوية التي قدمت لها ، كما نوجه شكرنا أيضاً إلى هؤلاء الرجال من خيرة أبناء وطنهم ، إلى هؤلاء الديموقراطيين من الفرنسيين والذين ما انفكوا في أوروبا وفي أمريكا يؤيدون قضيتنا العادلة بحرية في التفكير تشرفهم ، وإن أصحاب (الأفكار الجديدة) هؤلاء ، هم بناة إنسانية خالية من كل روح للسيطرة ، وإنهم ـ بأفكارهم ـ يدينون من غير تحفظ كامل النظام الاستعماري ، وهؤلاء الرجال الذين ينتمون إلى كل العقائد والأصول ، جلهم من أصدقائنا وحلفائنا .

وإذن ، فللشعب الجزائري مساندة قوية ومتينة . وهو لا يقوم بالحرب من أجل الحرب ، وهو ليس عدواً للشعب الفرنسي ، ولكنه عدوٌ للاستعمار فحسب . غير أن الصداقة بين الشعوب لا يمكن أن تفهم إلّا في إطار احترام حرية وسيادة كل واحد منها ، ولقد أكدنا دائماً رغبتنا في الوصول إلى حل سلمي للقضية الجزائرية عن طريق (المفاوضات) ، فرفض الحكومة الفرنسية المتعنت لأية مفاوضات هو وحده سبب استمرار الحرب ، فمعنى ذلك أنه بالإمكان وضع حد بكل سرعة لحرب الجزائر إذا رغبت في ذلك الحكومة الفرنسية ، وإن (الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) مستعدة من جانبها لإجراء المفاوضات ، ولذلك فهي مستعدة في كل وقت للاجتماع بممثلي الحكومة الفرنسية ، فوجود فرنسيين وأوروبيين في الجزائر لا يشكل عقبة مستعصية على الحل . ومهما يكن من أمر ، فإن الجزائر بعد خروج الاستعماريين منها لن تعرف لا مواطنين متفوقين ، ولا مواطنين ناقصين ، فالجمهورية الجزائرية لن تقوم بأية تفرقة تقوم على الجنس أو العقيدة بين أولئك الذين يريدون أن يبقوا أبناء لها ، ولسوف تمنح ضمانات أساسية حتى يكون كل المواطنين من كل المستويات شركاء في حياة البلاد ، وستحترم كل الحقوق المشروعة . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإن استقلال الجزائر لن يشكل أبداً عقبة أمام إقامة علاقات جديدة بين فرنسا والجزائر ، وستكون هذه العلاقات مثمرة إذا اعتمدت على احترام سيادة كل من البلدين . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن هذا الاستقلال سيكون وحده الكفيل بأن يفتح آفاقاً جديدة أمام التعاون بين البلدين .

لقد سجلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ الإعلان عنها بكل ارتياح الاعتراف بها من طرف عدد من الدول

الكبرى وهي تشكرها على ذلك بكل حرارة ، وستعترف بها غداً دول أخرى ، ولكل هذه الدول الكبرى نعلن أن حكومتنا شاعرة بمسؤولياتها في المجال الدولي ، وأنها ستحترم مبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، ونتبنى التصريح العالمي حول حقوق الإنسان وستبقى هذه المبادىء أساس سياسة الجمهورية الجزائرية الذي لا مساس به ، كما ستوجه عمل حكومتنا .

وفي هذا الميدان ، فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، ستقبل بارتياح كبير كل مبادرة دولية تهدف إلى تطبيق الإجراءات الإنسانية لاتفاقية جنيف في حرب الجزائر ، كما ستقبل كل مبادرة ترمي إلى تدعيم السلام في العالم ، وإلى ايقاف التسابق في التسلح وإلى منع التجارب النووية في العالم التي تريد فرنسا أن تمدها إلى الأرض الجزائرية .

وبودنا في نهاية هذا التصريح أن نذكر بأن استمرار حرب الجزائر يشكل تهديداً مستمراً على السلام العالمي ، وإننا نوجه نداء ملحاً لكل الرجال ، ولكل الشعوب ليضموا جهودهم إلى جهودنا من أجل وضع حد لهذه الحرب الدامية من أجل الاحتلال الاستعماري من جديد .

ونأمل كل الأمل أن يكون هذا النداء مسموعاً .

* * *

٣ ـ الاعتراف بالحكومة المؤقتة

بينما كان يعلن في كافة أرجاء الجزائر عن قيام الجمهورية الجزائرية وتشكيل حكومتها المؤقتة ، يوم الجمعة التاسع عشر من أيلول ـ سبتمبر ـ عام **١٩٥٨** ، كان الرئيس (فرحات عباس) في القاهرة ، واثنان من وزرائه أحدهما في (تونس) والآخر في (الرباط) يقومان بهذه المهمة وفي الساعة ذاتها . وفي ردهة (مبنى الجزائر) الكائن بمديرية التحرير بالقاهرة ، حيث جرى الاحتفال بحضور عدد كبير من محرري الصحف والمصورين ، وجمهور يتأجج حماسة غصت به البناية ، وامتلأت به شوارع الحي ، نهض سفير العراق بالقاهرة ، بعد أن أنهى الرئيس (فرحات عباس) كلمته ليعلن :

« إن الحكومة العراقية قد اعترفت على الفور بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية » فكان اعتراف العراق هو أول اعتراف رسمي بالحكومة المؤقتة وبالجمهورية الجزائرية .

* * *

وعلى هذا النحو جاء اعتراف المملكة العربية السعودية التي أرسل ملكها إلى الرئيس (فرحات عباس) برقية في اليوم ذاته جاء

فيها : « إنني أهنىء سيادتكم بقيام الجمهورية الجزائرية ، وإنه ليسرني أن أفيد سيادتكم باعتراف حكومة المملكة العربية السعودية بشقيقتها الجمهورية الجزائرية » .

* * *

ومن المغرب تلقى الرئيس (فرحات عباس) برقية يوم ٢٢ أيلول ـ سبتمبر ـ جاء فيها ما يلي :

« لي الشرف بأن أنقل إلى علمكم أن مجلس الوزراء المجتمع برئاسة صاحب الجلالة ملك المغرب ـ مراكش ـ قد قرر في التاسع عشر من ايلول ١٩٥٨ ، الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية » .

رئيس الوزراء ووزير الخارجية ـ أحمد بلفريج .

* * *

وقدم سفير السودان في القاهرة إلى الرئيس (فرحات عباس) وثيقة الاعتراف التي تضمنت :

« تهدي سفارة السودان بالقاهرة أطيب تحياتها إلى رئيس وأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، ويسرها أن تنهي إليهم أن مجلس الوزراء السوداني قد عقد جلسة خاصة وقرر الاعتراف بحكومة الجزائر الحرة » ـ القاهرة ٢٢ من أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .

* * *

وتضمنت وثيقة اعتراف المملكة الاردنية الهاشمية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ما يلي :

« أرجو أن تقبلوا دولتكم باسمي ، وبالنيابة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والشعب الاردني ، أحر تمنيات الخير والتوفيق

لحكومتكم الموقرة » في ١٩٥٨/٩/٢٢ ـ
رئيس الوزراء : سمير الرفاعي

* * *

ومن ليبيا ، صدرت وثيقة الاعتراف عن (بنغازي) بتاريخ ١٩ من أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ وفيها : « يسعدني جداً أن أبادر بإبلاغ سيادتكم قرار الحكومة الليبية بالاعتراف بحكومة الجزائر باعتبارها الحكومة الشرعية للشعب الجزائري المجاهد » .

رئيس الوزراء ووزير خارجية ليبيا : عبد المجيد كبار .

* * *

وتلقى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الإشعار الآتي من وزير الشؤون الخارجية اللبنانية ، وذلك في يوم ١٥ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٥٩ :

« يسرني أن أؤكد لدولتكم مضمون البرقية التي تشرفت بإرسالها لكم لإبلاغكم اعتراف لبنان بحكومة الجزائر المؤقتة وهذا نصها : قررت الحكومة اللبنانية اليوم الاعتراف قانونياً بحكومة الجزائر المؤقتة » .

* * *

أما وثيقة اعتراف الحكومة الأندونيسية بالحكومة الجزائرية فجاء فيه ما يلي :

« إن الأسس والدواعي التي دفعت أندونيسيا للمبادرة بالاعتراف بالحكومة الجزائرية قد تضمنها البيان الرسمي الذي أصدرته حكومة الجمهورية الاندونيسية في جلسة طارئة لمجلس الوزراء في ٢٧ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ ، وبإعلان استقلال الجزائر الذي أذيع في القاهرة في يوم ١٩ ـ أيلول ـ سبتمبر ١٩٥٨ ، فمن الطبيعي أن

ترحب أندونيسيا ترحيباً حاراً بقيام هذه الحكومة الجديدة . إن الحكومة الأندونيسية تؤمن بأن ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء مؤتمر باندونغ العشرة ستفتح مجالاً للدولتين وهما الجزائر وفرنسا لتعيدا علاقاتهما التي كانت قائمة على أسس استعمارية إلى علاقة بين دولتين مستقلتين تقوم على مبادىء القانون الدولي والعرف الدولي . إن قرار الحكومة الأندونيسية بالاعتراف بحكومة الجزائر المؤقتة يتفق مع رغبة الشعب الاندونيسي المناهض للاستعمار كما يتفق مع سياسة الحياد الايجابي التي تتمسك بها أندونيسيا » .

* * *

وصدرت عن (هانوي) وثيقة الاعتراف بالحكومة الجزائرية في يوم ٢٦ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ :

« لي الشرف بأن أشعركم أن حكومة جمهورية ڤييتنام الديموقراطية قد اتخذت قرارها للاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بوصفها الحكومة الوحيدة القانونية والممثلة الشرعية لشعب الجزائر » ـ الرئيس (ڤان ـ دونغ)(*) .

* * *

أما الاتحاد السوڤييتي ـ فقد جاء في مجرى تصريح أدلى به الرئيس (نيكيتا خروشوف) يوم ٨ تشرين الأول ـ أكتوبر ـ ١٩٦٠ وتضمن ما يلي : « يمكن اعتبار اجتماعاتنا ـ في غلنكوف قرب نيويورك ـ ومحادثاتنا مع ممثلي الحكومة المؤقتة الجزائرية على أنها

(*) لمطالعة أشكال الاعتراف ـ والمزيد من المعلومات بهذا الشأن يمكن الرجوع إلى : (الثورة الجزائرية والقانون ـ محمد البجاوي) دار اليقظة العربية ـ دمشق ـ ١٩٦١ ص ١٧٠ ـ ٢١٠ .

اعتراف بأن هذه الحكومة قائمة في الواقع » .

* * *

تلك هي بعض نماذج الاعترافات بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي أخذت على الفور بتبادل التمثيل الديبلوماسي مع الدول المختلفة مع تطوير الاتصالات بالهيئات والمنظمات الدولية ، وممارسة حق الجزائر في إبرام المعاهدات أو نقضها - وأبرز عمل في هذا المجال هو الانضمام إلى اتفاقيات جنيف ونقض اتفاق معاهدة حلف شمال الأطلسي والتي سيتم التعرض لها في الفقرة التالية نظراً لأهميتها - هذا وقد أخذت الحكومة الجزائرية فور تشكيلها بممارسة حقها في الإسهام بالمؤتمرات الإقليمية والدولية (المؤتمرات الأفريقية - الأسيوية) علاوة على اشتراكها في الجامعة العربية ومؤتمراتها .

أ - بيان البلدان التي اعترفت بالدولة الجزائرية وبحكومتها(*)

اسم البلد	تاريخ الاعتراف
١ - العراق .	١٩ - أيلول - سبتمبر - ١٩٥٨ .
٢ - ليبيا .	١٩ - أيلول - سبتمبر - ١٩٥٨ .
٣ - المغرب .	١٩ - أيلول - سبتمبر - ١٩٥٨ .
٤ - تونس .	١٩ - أيلول - سبتمبر - ١٩٥٨ .

(*) المرجع : نشرة خاصة - المحافظة السياسية - الجزائر - ص ٢٢ وكذلك في (الثورة الجزائرية والقانون - بجاوي) ص ٢١٠ .

٥ ـ المملكة العربية السعودية .	٢٠ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .
٦ ـ المملكة الأردنية الهاشمية .	٢٠ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .
٧ ـ ج . ع . م (مصر وسوريا) .	٢١ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .
٨ ـ المملكة اليمنية .	٢١ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .
٩ ـ السودان .	٢٢ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .
١٠ ـ الصين الشعبية .	٢٢ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .
١١ ـ كوريا الشعبية .	٢٥ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .
١٢ ـ ڤييتنام الديموقراطية .	٢٦ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .
١٣ ـ أندونيسيا .	٢٧ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .
١٤ ـ غينيا .	٣٠ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .
١٥ ـ منغوليا الشعبية .	١٥ ـ كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩٥٨.
١٦ ـ لبنان .	١٥ ـ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٥٩.
١٧ ـ ليبيريا .	٧ ـ حزيران ـ يونيو ـ ١٩٦٠ .
١٨ ـ التوغو .	١٧ ـ حزيران ـ يونيو ـ ١٩٦٠ .
١٩ ـ مالي .	١٨ ـ شباط ـ فبراير ـ ١٩٦١ .
٢٠ ـ الكونغو (ليوبولدفيل) .	١٩ ـ شباط ـ فباير ـ ١٩٦١ .
٢١ ـ كوبا .	٢٩ ـ حزيران ـ يونيو ـ ١٩٦١ .
٢٢ ـ باكستان .	٣ ـ آب ـ اغسطس ـ ١٩٦١ .
٢٣ ـ أفغانستان .	٢ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٦١ .
٢٤ ـ كمبوديا .	٥ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٦١ .
٢٥ ـ يوغوسلافيا .	٥ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٦١ .
٢٦ ـ غانا .	٥ . أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٦١ .
٢٧ ـ الاتحاد السوڤييتي .	١٩ ـ آذار ـ مارس ـ ١٩٦٢ .
٢٨ ـ تشيكوسلوفاكيا .	٢٠ ـ آذار ـ مارس ـ ١٩٦٢ .

٢٩ ـ رومانيا . ٢٠ ـ آذار ـ مارس ـ ١٩٦٢ .
٣٠ ـ ألبانيا . ٢١ ـ آذار ـ مارس ـ ١٩٦٢ .
٣١ ـ بلغاريا . ٢١ ـ آذار ـ مارس ـ ١٩٦٢ .

ب ـ الجزائر والأمم المتحدة

١ ـ الدورة العاشرة : أيلول ـ تشرين الثاني (سبتمبر ـ نوفمبر) ـ ١٩٥٦ .

قررت الجمعية العامة تسجيل القضية الجزائرية على جدول أعمالها للمرة الأولى ، وذلك يوم ٣٠ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ بنتيجة حصولهاعلى ٢٣ صوتاً ضد ٢٧ صوتاً .

٢ ـ الدورة الحادية عشرة : كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٥٧

تبنت الجمعية العامة يوم ١٥ شباط ـ فبراير ـ توصية بالبحث عن حل سلمي وديموقراطي وعادل وفقاً لمبادىء ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

٣ ـ الدورة الثانية عشرة : ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧

تقديم توصية مشابهة في نصها ومضمونها للتوصية السابقة .

٤ ـ الدورة الثالثة عشرة :

قدمت توصية من قبل الدول الأفرو ـ آسيوية في ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ تنص على :

ـ الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير .
ـ المطالبة بإجراء مفاوضات بين الطرفين .

وحصلت هذه التوصية على (٣٥) صوتاً عوضاً عن (٣٦)

صوتاً لتصبح قابلة للتصديق .

٥ ـ الدورة الرابعة عشرة : (ايلول ـ كانون الاول) سبتمبر ـ ديسمبر ـ ١٩٥٩

قدم المندوب الباكستاني ، بالنيابة عن الكتلة الأفرو ـ آسيوية (٢٢ دولة) قراراً معتدلاً « يستعجل الطرفيين المعنيين للدخول في محادثات لتقرير البدء بأسرع ما يمكن في تنفيذ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ، بما في ذلك شروط وقف إطلاق النار» . وقد مر هذا القرار بسهولة يوم ٧ كانون الأول ـ ديسمبر ـ وحصل على ثمانية وثمانين صوتاً ضد ستة وعشرين (ثلثي الأصوات) وذلك بالرغم من أن الولايات المتحدة لم تكن راغبة في استثارة عداء (ديغول) ولهذا فقد أعطت صوتها ضد القرار ، وكذلك فعلت المملكة المتحدة (بريطانيا) ، وقاطعت فرنسا الاجتماع بالطبع ، لأنها كانت لا تزال متمسكة بزعمها (في أنه لا يحق للهيئة الدولية التعرض لمشكلة تعتبرها فرنسا من شؤونها الداخلية) . وعلى كل حال ، فقد حدث عندما انعقدت هذه الهيئة في ١٢ كانون الأول ـ ديسمبر ـ شيء لا سابقة له في تاريخ الأمم المتحدة ؛ فعند قراءة القرار وأخذ الرأي عليه فقرة فقرة بالنداء ، لقى تأييداً أكثر من ثلثي الأصوات ، ومع ذلك ، فعند قراءة القرار وأخذ الرأي عليه في مجموعه بعد ذلك بعدة دقائق ، قلبت بعض الوفود موقفها ، فأصبحت (باراجواي) معارضة بعد أن كانت موافقة ، وكذلك فعلت (أستراليا وأكوادر وهندوراس ولاووس) إذ انتقلت من الامتناع عن التصويت إلى الرفض ، بينما ظهرت (نيكارغوا) التي كانت غائبة أثناء دور النداء ، لتعطي صوتاً آخر بالرفض ، وكذلك هزم القرار بما سماه (الوفد الفرنسي) استراتيجية وتعاون فرنسا مع

مجموعة من أصدقائها . واستنكر الجزائريون وهم يشعرون بالمرارة هذه النتيجة التي جاءت بسبب : « مناورات وضغط حلف الأطلسي الذي وقف بحزم بناء على طلب فرنسا ، ضد أي قرار بصرف النظر عن مضمونه ومحتواه » . وبتعبير آخر لام الجزائريون الولايات المتحدة لممارستها الضغط على عدد من الدول الصغرى حتى تعطي صوتها بشكل مناسب ، غير أن الولايات المتحدة ذاتها لم تستمر في معارضة القرار في الاجتماع العام ، على أمل أن تهدىء من غضب الجزائريين ، وقد كان لذلك تأثير ضئيل في التخفيف من ثائرة الجزائريين. وفي الوقت ذاته ، غضبت فرنسا ، إذ كانت تتوقع تضامناً كاملاً وواضحاً ومستمراً . وكانت حصيلة دورة هيئة الأمم المتحدة ، إذن ، أن الفرنسيين والجزائريين باتوا وهم أبعد عن الاتصال مما سبق ، ونعى الطرفان على واشنطن ضعفها وترددها .

٦ - الدورة الخامسة عشرة : كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩٦٠ .

اتفقت المجموعة الأفريقية ـ الآسيوية على نص مشروع تضمن النقاط التالية :

١ ـ الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال .

٢ ـ تطبيق حق تقرير المصير بطريقة عادلة ، واحترام الوحدة الترابية للجزائر .

٣ ـ قيام الأمم المتحدة بالإشراف على تطبيق ما نصّ عليه هذا المشروع .

٤ ـ إجراء استفتاء في الجزائر ، وقيام الأمم المتحدة بتنظيمه والإشراف عليه ، مما يسمح للشعب الجزائري بتقرير مصيره

بنفسه ، وقد حظي هذا المشروع على (٦٣) صوتاً ضد (٨) وغياب (٢٧) عن الاقتراع .

٧ ـ الدورة السادسة عشرة : تشرين الثاني ـ كانون الأول (نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٦١

وافقت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بأغلبية (٦٢) صوتاً وامتناع (٣٨) عن التصويت مقابل لا شيء، على لائحة اللجنة السياسية التي تطلب إلى الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية ، استئناف المفاوضات ، وذلك من أجل تطبيق حق تقرير المصير ، واستقلال شعب الجزائر ، في إطار الوحدة الترابية للجزائر .

* * *

جدير بالذكر أن فرنسا قد حاولت جهد استطاعتها مقاومة الحكومة الجزائرية في كافة مجالات العمل السياسي والديبلوماسي بضراوة لا تضارعها في شدتها إلّا مقاومتها للثورة الجزائرية المسلحة ؛ فغداة إعلان تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، الذي كان في الوقت ذاته إعلاناً بقيام (الجمهورية الجزائرية) حذرت الحكومة الفرنسية سائر الحكومات التي تتبادل معها العلاقات الديبلوماسية بما قد ينجم عن اعترافها بالحكومة المؤقتة من تعكير لصفو العلاقات بينها وبين فرنسا .

ويمكن القول أن الديبلوماسية الفرنسية أصبحت في حالة استنفار دائم منذ الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للعمل بكل الوسائل ، وكافة الأساليب ، ومن الضغوط إلى الاحتجاج ، بل إنها لجأت إلى التهديد بالشجار أحياناً . ولكن هذه التعبئة الديبلوماسية لم تستطع مع هذا منع الدول العربية العشر من أن تعجل الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة ، علماً بأن بعضها مثل تونس والمغرب

كانتا تتبادلان الصلات الديبلوماسية مع فرنسا ، ولكي تستر الديبلوماسية الفرنسية فشلها هذا ، فإنها أوضحت أن تهديداتها لا تستهدف البلاد العربية التي تشدها إلى الحكومة المؤقتة من (الروابط) ما يضطرها إلى الاعتراف بها . وفي الثلاثين من نيسان ـ أبريل ـ ١٩٥٩ ، كان الوزير الفرنسي ما يزال يصرح من على منبر الجمعية الوطنية الفرنسية بما يلي : « أريد منذ هذا المساء أن أقول أن الحكومات الصديقة والحكومات الحيادية ، والدول المسؤولة ، قد أنذرها سفراؤنا ، كما دأبت وزارة خارجيتنا على إشعارها بإرادتنا ، وبالنتائج التي تترتب على كل مساعدة تبذل من قبلها لحركة التمرد » وفي اليوم ذاته ، ذكر رئيس الجمهورية الفرنسية : « بأن فرنسا ستقطع علاقاتها فوراً بأية حكومة ـ رصينة ـ تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة » . غير أن هذا التصريح أصبح حرفاً ميتاً بعد الاعترافات التي جاءت بعد ذلك .

ج ـ الجزائر والندوات الدولية الكبرى :

١ ـ الندوات المغربية :

تونس (تشرين الأول ـ أكتوبر) ١٩٥٦ .
طنجه (نيسان ـ أبريل) ١٩٥٨ .
تونس (حزيران ـ يونيو) ١٩٥٨ .
المغرب ـ الرباط (شباط ـ فبراير) ١٩٦١ .

٢ ـ ندوات الدول العربية :

شتورة (آب ـ أغسطس) ١٩٦١ .

٣ ـ ندوات الدول الأفريقية المستقلة :

أكرا ـ (نيسان ـ أبريل) **١٩٥٨** .

مونروفيا (آب ـ أغسطس) **١٩٥٩**(*) .

أديس أبابا (حزيران ـ يونيو) **١٩٦٠** .

٤ ـ ندوات شعوب أفريقيا :

أكرا (كانون الأول ـ ديسمبر) **١٩٥٩** .

تونس (كانون الثاني ـ يناير) **١٩٦٠** .

القاهرة (آذار ـ مارس) **١٩٦١** .

٥ ـ ندوات رؤساء الدول الافريقية :

الدار البيضاء (كانون الثاني ـ يناير) **١٩٦١** .

٦ ـ الندوات الأفريقية ـ الآسيوية :

باندونغ (نيسان ـ أبريل) **١٩٥٥** .

القاهرة (كانون الأول ـ ديسمبر) **١٩٥٧** .

الكونغو (نيسان ـ أبريل) **١٩٦٠** .

٧ ـ ندوات رؤساء دول عدم الانحياز :

بلغراد (أيلول ـ سبتمبر) **١٩٦١** .

(*) تجدر الإشارة إلى ما أوردته صحيفة (لوموند) الفرنسية (عدد ١١ آب ـ أغسطس ـ ١٩٥٩) في معرض تعليقها على اشتراك الجزائر في هذا المؤتمر :

« تستطيع الحكومة المؤقتة أن تباهي بانتصارين : أولهما سياسي وقد تحقق في اشتراكها بالمؤتمر باعتبارها عضواً له كل الحق بذلك ، والاعتراف شبه القطعي بأنها تؤلف منذ الآن طرفاً في اجتماعات دول أفريقيا المستقلة ، والانتصار الثاني وهو انتصار رمزي تحقق عندما قبلت حكومة ليبيريا بأن يرتفع علم الجزائر خفاقاً عدة أيام على (برلمان مونروفيا) .

٤ ـ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ونقض معاهدة الأطلسي

مذكرة
بشأن نقض معاهدة شمال الأطلسي
من قبل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية(*)

موضوع هذه المذكرة :

١ ـ التذكير بأن الجزائر أدرجت عام (١٩٤٩) في ميثاق الأطلسي دون رضاء الشعب الجزائري .

٢ ـ تقرير استمرار التدخل العسكري والمالي والديبلوماسي من جانب دول منظمة معاهدة شمال الأطلسي ضد الشعب الجزائري ، منذ ست سنوات وحتى اليوم .

٣ ـ تقرير أن (ميثاق الأطلسي) من شأنه في أية لحظة أن يعرض أمن المغرب كله للخطر . ونتيجة لذلك ، فإن المذكرة الحاضرة لا تقضي بفسخ إدخال الجزائر بصورة تعسفية في منظمة حلف شمال الأطلسي وحسب ، بل بفسخ ميثاق الأطلسي ذاته من

(*) (الثورة الجزائرية والقانون) ـ محمد البجاوي ـ دار اليقظة العربية ـ دمشق ـ ١٩٦١ ص ٣٠٩ ـ ٣٢٤ .

جانب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

أولاً : إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، تذكر باديء ذي بدء بأن الجزائر أدرجت في ميثاق الأطلسي دون رضاء الشعب الجزائري .

لقد قرر ميثاق الأطلسي بصورة تعسفية أن (الجزائر فرنسية) وعلى الدوام ، ظل هذا الميثاق أداة طيعة للاستعمار .

١ ـ خرافة (الجزائر الفرنسية) في ميثاق الأطلسي

تنص المادة السادسة من ميثاق الأطلسي على ما يأتي : « يعتبر هجوماً مسلحاً ضد واحد ، أو أكثر من الدول الأطراف : الهجوم المسلح على أراضي أية واحدة من هذه الدول في أوروبا أو أمريكا الشمالية ، وعلى ولايات الجزائر الفرنسية . . . » .

وقد استطاع رئيس الحكومة الفرنسية (السيد فيليكس غايار) أن يعلن في إثر مسؤ ولين آخرين من الفرنسيين في **١٩٥٧/١١/١٥** من على منبر البرلمان الفرنسي : « إن ميثاق الأطلسي يشمل ولايات الجزائر ، وأن مادته السادسة صريحة في هذا الشأن ، وكل تهديد موجه إلى وحدتها يستتبع التضامن الآلي من جانب حلفائنا » . كما أوضح أحد أعضاء الوفد الأمريكي الذي وقع معاهدة شمال الأطلسي ، أن هذه المعاهدة تشمل : « ولايات الجزائر الفرنسية الأربع التي تؤلف جزءا من فرنسا من الناحية الدستورية »(*). وهذا

(*) (محاضرة السيد تيودور أشيل في ـ مدرسة دفاع منظمة حلف شمال الأطلسي) ـ أنباء منظمة حلف الأطلسي ـ ١٩٥٦/٤/١ ص ٢٩ .

التصرف التعسفي بإدخال الجزائر في الميثاق قد جاء نتيجة التهديد الفرنسي ـ بعد أن اصطدم في بداية الأمر برفض الولايات المتحدة التي حاولت أن تسلم بأن الجزائر لم تكن فرنسية ـ ، ولكن الاستجابة لرغبة الحكومة الفرنسية ، في آخر المطاف ، جعل الشعب الجزائري بأجمعه يشعر بأن إهانة كبرى لطموحه إلى الاستقلال ، تعمدت دول الأطلسي أن توجهها إليه علناً . ولهذا السبب ، فما أن تم توقيع المعاهدة حتى انبرت جميع الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية تعلن باسم (الشعب الجزائري) اعتراضها على إدخال الجزائر في شمول المعاهدة ، وكانت الاجتماعات الكثيرة التي عقدت ، والرسائل التي أرسلت إلى الدول المعنية ، واعتراضات النواب أثناء مناقشة التصديق على الميثاق ، تعبر جميعاً أبلغ تعبير عن مشاعر الشعب الجزائري حيال المحتل والدول ذات العلاقة . ولقد قاوم الشعب الجزائري بشدة مزاعم الميثاق الذي حاول أن يكرس دبلوماسياً الطابع الفرنسي المزعوم للجزائر ، وأن يدعم فرنسا في ادعاءاتها بأن لها (حقوقاً) في الجزائر ، وأن يخلد نهائياً الخرافة القائلة بأن (الجزائر فرنسية) .

لقد أعلن مقرر المجلس النيابي الفرنسي ـ السيد رينيه ـ أثناء مناقشة التصديق على الميثاق : « إن الهجوم الذي يستهدف ولايات الجزائر الفرنسية ، يماثل بصراحة النص ، الهجوم على أرض فرنسا البرية ، ولو كانت هذه الولايات تقع في أفريقيا ، وإنا لواثقون أن الأغلبية الكبرى في المجلس ، شأنها شأن الأغلبية في لجنة الشؤون الخارجية ، سيسرها هذا ـ الوضوح ـ الذي لم تحصل عليه الحكومة ومفاوضو الميثاق إلا بشق الأنفس ، وستغتبط بأن ترى وجود فرنسا في الولايات الجزائرية ، ووحدة الجزائر ، معترفاً بهما دولياً كعنصر

من عناصر السلام والأمن الدوليين »(*) .

بيد أن (معاهدة الأطلسي) كانت أكثر غلواً من الادعاءات الفرنسية حين وصفت الولايات الجزائرية بأنها فرنسية . فالواقع ، أن أي نص تشريعي أو تنظيمي لم ينعت الولايات الجزائرية بأنها (فرنسية) ، ولكي يتجنب (المشرع الفرنسي) اعتبار (الولايات الجزائرية) مماثلة (لولايات فرنسا) ويعترف بعض الشيء بالشخصية الجزائرية ، فقد منحها نظاماً تشريعياً وتنفيذياً خاصاً ، وعمل في مادته الأولى من (القانون الفرنسي) الصادر في (١٩٤٧/٩/٢٠) المتضمن ما سمي (بالنظام الأساسي للجزائر) تأكيداً بأن (الجزائر هي مجموعة ولايات) وبذلك فإنه أقلع نهائياً عن وصف هذه الولايات بأنها (فرنسية) . وإذن ، فإن ميثاق الأطلسي يكون قد أقر لأول مرة الخرافة القائلة بأن (الجزائر فرنسية) ، وذلك قبل أن يطالب بها المتطرفون من الفرنسيين ، مما جعل الشعب الجزائري يدرك ما تنطوي عليه معاهدة شمال الأطلسي من فلسفة استعمارية .

٢ ـ ميثاق الأطلسي هو أداة للاستعمار .

إن مشكلة الاستعمار حفزت أمم الأطلسي إلى التضامن ، الأمر الذي يبرز حقيقة طبيعة معاهدة شمال الأطلسي ويحدد مسؤولياتها ، ويهيب بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تتخذ التدابير الملائمة .

(*) الجمعية الوطنية الفرنسية ـ الوثائق البرلمانية ـ دورة عام ١٩٤٩ ـ الملحق رقم (٧٨٤٨) جلسة ١٩٤٩/٧/١١ ص ١٣٤٧ .

لقد قيل عن (منظمة معاهدة شمال الأطلسي) بأنها من الوجهة القانونية ، مجموعة من خمس عشر دولة ذات سيادة وضعت في حالة الاشتراك بعض الموارد من الرجال والمال والعتاد بغية تأمين (دفاع مشترك) ضد كل اعتداء طارىء .

والحقيقة ، أن منظمة شمال الأطلسي أصبحت ، فيما يتعلق بمشكلة الاستعمار على الأخص ، عنصر محافظة ورجعية مناوئة لحركة التطور التي جاءت في أعقاب الحرب .

وعن طريق التفكير في محنة الشعب الجزائري ، وما يناله من أذى التحالف الأطلسي ، بالإمكان استقراء ما قاله واحد من أبرز اختصاصيي حلف الأطلسي : « **إن منظمة شمال الأطلسي أصبحت نقابة للمصابين بمرض (الغرام - أو الهيام الاستعماري) . . . نقابة أصحاب الامتيازات الذين لا يفكرون رغم تصريحاتهم الإنسانية ، بغير الذود عن امتيازاتهم وتوسيع مداها** »(*) .

ولقد صرح السيد (بول هنري سباك) السكرتير العام لمنظمة شمال الأطلسي في (أيلول - سبتمبر - ١٩٥٧) في مدينة (براغ) قاصداً بتصريحه الاتحاد السوفييتي ، فقال : « **إن التسلط الاستعماري هو شيء جد واضح وبسيط ، إنه العمل الذي تستولي به دولة كبرى على مساحة من الأرض ، وتخضع لقوانينها عدداً من الرجال والنساء رغم أنوفهم** » . وترى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن هذا التعريف البارع الرسمي هو الذي يمكن إسباغه بحق على الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، وهذا الاستعمار هو

(*) اندريه فونتين (التحالف الأطلسي في حالة الذوبان) باريس (١٩٦٠) ص ٢١١ والكاتب هو من أبرز معلقي صحيفة (لوموند) الفرنسية .

الذي تحرص منظمة حلف شمال الأطلسي على تخليده . إن جميع الحكومات الفرنسية المتعاقبة ، استصرخت تضامن المنظمة واستغلته في حربها الاستعمارية التي تستهدف (إعادة فتح الجزائر) .

لقد أدلى رئيس الحكومة الفرنسية ـ السيد إدغار فور ـ ببيان في يوم ١٩٥٥/٣/٢٦ تضمن ما يلي : « **بمقتضى المادة الثانية من ميثاق شمال الأطلسي ، يجب ألا تقتصر المنظمة على المسائل العسكرية ، بل عليها أن تقيم بين أعضائها ، سواء في أوروبا أو خارجها ، ولا سيما في البحر المتوسط وفي أفريقيا ، تضامناً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً يجعل منها جامعة حقيقية** » . وكان رئيس حكومة فرنسية آخر ، هو (السيد فيليكس غايار) قد دافع عن قضية ـ التحالف الجماعي ـ في كانون الأول ـ ديسمبر ـ **١٩٥٧** بقوله : « **لا يمكن أن يكون 'المرء حليفاً هنا ، دون أن يكونه في كل مكان** » . وكان يطالب بدعم السياسة الفرنسية في الجزائر بلا غموض أو قيود ، كما كان (السيد ميشيل دوبريه) قد صرح بدوره في كانون الثاني ـ يناير ـ **١٩٥٩** بقوله : « **لا يمكن أن يكون المرء شريكاً في أوروبا في حالة وقوع التهديد ، وأن يكون منقسماً في البحر المتوسط أمام التهديد ذاته** » . وحين كان السكرتير العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (السيد هنري سباك) وزيراً لخارجية بلجيكا ، عمل على تنصيب ذاته محامياً عن فرنسا في الأمم المتحدة (دورة أيلول ـ سبتمبر ـ **١٩٥٥**) مدلياً بحجة وحيدة هي قوله : « **ثقوا بفرنسا** » . ثم راح يعقد ، إثر عودته من الأمم المتحدة ، سلسلة من المقابلات مع الصحيفة البلجيكية (الشعب) ، وينتقد التصدع العرضي الزائل الذي أصاب التضامن الأطلسي نتيجة تصويت (اليونان)

و (إيسلندة) لصالح تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ويضيف قائلاً : « وفي رأيي ، إن منظمة شمال الأطلسي ، تعني أن الدول المشتركة فيها يجب عليها على الأقل أن تحاول تنسيق سياستها الخارجية ، ولا أعتقد من الممكن اليوم ـ مهما يكن ذلك صحيحاً في الماضي ـ أن نعقد تحالفاً من أجل القتال معاً وقت الحرب ، إذا لم نتوصل إلى العيش معاً وقت السلم »(*) .

والواقع ، أنه بالرغم من بعض المعارضات هنا وهناك ـ هذه الظاهرة التي خنقت في مهدها ـ فقد مارس (التضامن الأطلسي) دوره في سحق الحرية ، وفي أحلك الظروف ، ولقد قالوا أن (جامعة الأطلسي) قد سجلت في مدى عشر سنين : « انتقالاً من التضامن المادي إلى تضامن وجداني ، ومن التضامن الذي يعيش إلى تضامن يراد » . وكان من المتوقع ، ولكن من غير المشرف لمنظمة الأطلسي ، أن يتم هذا التضامن الوجداني ، الإرادي في مشكلة الاستعمار بقصد وأد الحرية .

ثانياً : « إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، تقرر أن دول معاهدة شمال الأطلسي ، لم تنقطع عن إمداد فرنسا بالدعم العسكري والمالي والديبلوماسي في حرب الإبادة و(إعادة الفتح الاستعماري) التي تشنها الجزائر منذ ست سنوات حتى اليوم » .

عندما تحدث رئيس الولايات المتحدة (السيد ترومان) أمام الكونغرس في ٢٩/١/١٩٤٩ ، عن مشاريع ميثاق حلف شمال

(*) أنباء منظمة شمال الأطلسي (١/١١/١٩٥٥) .

استقلت البلاد ـ وعاد ابناؤها الى احضانها

الأطلسي ، أعلن قائلاً : « **إنما يشد أزرنا جميع الذين يرغبون في حكم أنفسهم بأنفسهم ، وفي إسماع صوتهم حيث تتجه مصالحهم ، إن حلفاءنا هم الملايين من البشر الذين يشعرون بالجوع والظمأ إلى العدالة** » . غير أن الشعب الجزائري لا يستطيع ـ آسفاً ـ إلا أن يكشف عن طابع الدعاية في هذا الإعلان العقائدي المزيف ؛ فالشعب الجزائري يرى كل يوم رأي العين ، أن الضحايا الأولى لميثاق الأطلسي هما « **استقلال الجزائر ، وحرية ملايين البشر الذين يشعرون بالجوع والظمأ إلى الحرية** » . فمنذ قيام الحرب الجزائرية ، لم تنقطع الدول الكبرى المشتركة في حلف الأطلسي عن دعم فرنسا بشتى الطرق والأشكال ، وقد ظل هذا الدعم آخذاً في التزايد على مر السنين ، وهو يتألف من معونات :

١ ـ عسكرية .　　٢ ـ مالية .　　٣ ـ ديبلوماسية .

(أ) ـ إن الفرق الثلاث التي وضعتها فرنسا تحت تصرف منظمة الأطلسي في أوروبا ، لم تسهم في خدمة هذه المنظمة ، إلّا بأن تزودت بعتاد المنظمة ، وانكفأت نحو ميادين العمليات الحربية في الجزائر وذلك بموافقة دول الأطلسي . وهكذا استقبل الشعب الجزائري الموت والدمار من جراء وجود فرقتين في شرق بلاده ، وفرقة ثالثة في الغرب ، وهذه الفرق هي : الفرقة الثانية المتحركة للمشاة ، والفرقة السابعة الآلية السريعة ، والفرقة الرابعة المتحركة للمشاة .

إن العتاد الموجود في الجزائر ، بكامله على وجه التقريب ، بما فيه تجهيزات الوحدات الفرنسية ، والتجهيز الصحي ، جميع ذلك من منشأ أطلسي ، وهناك مدربون أمريكيون يقيمون في الجزائر ،

وبخاصة في مرسى الكبير ، ولارتيغ ، وبوفريك ، وبجاية . وإن قطع التبديل ، وكذلك المعدات كلها أمريكية ، وإن قسماً من تدريب الطيارين الفرنسيين العاملين في الجزائر يجري في ألمانيا ، وخصوصاً على الطائرات .

(ب) - إذا كان الطيران الفرنسي ينجز في الجزائر نحواً من ألفي ساعة طيران قتال - كل يوم - و(٨٠) ألف ساعة كل شهر (بما في ذلك عشرين ألف ساعة للتدريب) ، فالفضل في ذلك مرده إلى إمدادات منظمة الأطلسي ولا سيما الطائرات ، وأما الطائرات الفرنسية التي أرهقها التعب في الجزائر ، فمصيرها إلى القوات الفرنسية في ألمانية ، شريكة فرنسا في منظمة الأطلسي « وقد راح بعض أعضاء منظمة الأطلسي يمنحون فرنسا اعتباراً من ١٩٥٥/٦/٢٥ ، حق الأفضلية في الحصول على طائرات هليكوبتر (من طراز سيكورسكي) مخصصة للعمليات الحربية ضد الجزائريين ، وبذلك أكد هؤلاء الأعضاء بصورة فعالة قيام التضامن الذي يربطهم بفرنسا »[*] . « هذا وقد أوصت فرنسا الولايات المتحدة في - آذار - مارس - ١٩٥٦ على خمسين طائرة هيليكوبترمن ذات المحركين - مخصصة للعمليات الحربية في الجزائر - وتدعى (الموز الطائر) أو (خيل السباق) كما يرمز إليها بشارة التسجيل في القوات البحرية الأمريكية . وقد سلمت الدفعة الأولى إلى فرنسا في حزيران - يونيو - ١٩٥٦ »[**] وقد بلغت مشتريات الحكومة الفرنسية

(*) مناقشات الأمم المتحدة - الجمعية العامة - الدورة العاشرة - الجلسة ٥١٨ في ١٩٥٥/٩/٢٢ .

(* *) صحيفة (لوموند) الفرنسية في ١٩٥٧/٣/٢٢ .

من الولايات المتحدة من الأسلحة ، وبخاصة عتاد الطيران ، ما قيمته خمسمائة مليون دولار عن عامي ١٩٥٧ و١٩٥٨ .

وافقت الولايات المتحدة في حزيران ـ يونيو ـ ١٩٥٩ على أن يشتري الجيش الفرنسي في الجزائر (٢٥) طائرة هيليكوبتر ثقيلة ، وعدداً غير محدود من طائرات التدخل من طراز (ت ـ ٢٨) من أجل دعم العمليات البرية والاستجابة لاحتياجات شتاء ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ في الجزائر ، وقد سلمت الولايات المتحدة إلى فرنسا (٦٠) طائرة في كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٦٠ ، وأوصت فرنسا حديثاً على (٩٦) طائرة أخرى .

(ج) ـ إذا كانت فرنسا مستمرة ، منذ ست سنوات حتى يومنا هذا ، في خرق القانون البحري الدولي في البحر الأبيض المتوسط « حيث اعترضت في سنة ١٩٥٩ على سبيل المثال طريق ٤١٣٠٠ سفينة فتشت منها ٢٥٦٥ سفينة وحولت اتجاه (٨٣) سفينة منها » ، فإنما فعلت ذلك بفضل ما تتمتع به من دعم حلف الأطلسي . وحين يمخر الأسطول الأمريكي السادس عباب المتوسط في دوريات الخفر ، يحرص على أن يقدم لفرنسا باستمرار وسائط أجهزة الرادار لديه ، وشأن (مرسى الكبير) شأن قاعدة الطيران البحري في (لارتيغ) كلاهما حول عن الغاية الأساسية التي خصص لها ، واستخدم كلياً في حرب الجزائر . كما أن الطائرات المائية الأمريكية ما تفتأ تقدم مساندتها إلى فرنسا في البحر المتوسط ، وهناك حاملتان للطائرات من منشأ أمريكي (من طراز لافاييت) حمولة كل منها (١١) ألف طن ، موضوعتان تحت تصرف فرنسا ، وهما تخوضان حرب الجزائر .

(د) ـ ويجدر أن نضيف إلى ذلك ، أن الحكومة الفرنسية ما تزال

منذ ست سنوات إلى اليوم تستخدم قواعدها في المملكة المغربية (فاس ، مكناس ، خريبقة ، مراكش ، قنيطرة ، رباط ، الدار البيضاء ، أغادير) وفي تونس (بيزرته ـ بنزرت) للإستمرار في عدوانها على الشعب الجزائري . ويجري في المملكة المغربية تدريب عشرين ألف رجل فرنسي ، وهم معدون لترميم الجيش الفرنسي في الجزائر ، وما يقتطع منهم يحل محله آخرون ، كما يجري في المملكة المغربية أيضاً إصلاح قسم من الطائرات الأمريكية العاملة في الجزائر ، وتخرج طائرات الاستطلاع ، في كل يوم ، من القواعد الفرنسية في المملكة المغربية ولا سيما (مكناس) للقيام بمراقبة الحدود الجزائرية . وفي تونس ، تستخدم على أوسع نطاق قاعدة الطيران البحري في (بيزرته) للقيام بالعدوان على وحدات جيش التحرير الوطني وعلى المدنيين في شرقي الجزائر .

ولهذه الأسباب ، لم تكف تونس والمملكة المغربية عن المطالبة بجلاء القوات الأجنبية عن أراضيها .

(هـ) ـ إن أعضاء منظمة الأطلسي الذين يقتسمون مع فرنسا مسؤولية الجرائم التي اقترفها المحتل في الجزائر ، لم يعد في مقدورهم أن يعتمدوا على جهل الرأي العام العالمي لهذه الأفعال ، وعلى الخصوص منذ أن قذفت الطائرات الأراضي التونسية (في ساقية سيدي يوسف يوم ١٩٥٨/٢/٨) وكانت الطائرات الأمريكية من طراز (ب ـ ٢٦) هي التي فتكت بالأطفال أثناء خروجهم من مدرسة الساقية . وقد صرح سفير الولايات المتحدة السابق ـ السيد دوغلاس ديلن ـ وهو سكرتير الدولة المساعد للشؤون الاقتصادية ـ صرح يوم ١٩٥٨/٢/٢٦ في واشنطن ، قائلاً : « **إن استخدام العتاد الأمريكي ضد ـ ساقية ـ من الصعوبة أن نجد له عذراً** » . وقد سجل

الشعب الجزائري هذا التصريح على أنه يعني في المفهوم المخالف أن استخدام السلاح ضده كان (معذوراً) في نظر الأمريكيين ، ويعترف السيد (دوغلاس ديلن) أن بعض الأسلحة المستخدمة في هذه الحادثة ، كانت من جملة التجهيزات العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة إلى فرنسا لصالح منظمة حلف شمال الأطلسي ، والبعض الآخر من الأسلحة هو مما حصلت عليه الحكومة الفرنسية بطريق مباشر .

وفي اليوم ذاته ، صرح الناطق بلسان وزارة الخارجية الأمريكية (لنكولن وايت) بما يلي : « لقد أبلغنا الفرنسيون بصورة غير رسمية أن قسماً من العتاد الذي استعملوه في ـ ساقية ـ جاء من برنامج المعونة العسكرية » .

(و) ـ وضع ديوان محاسبات الولايات المتحدة تقريراً سرياً بمناسبة حادث ساقية سيدي يوسف ، أحيل إلى لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي (شباط ـ فبراير ـ ١٩٥٨) أوضح فيه حسابات المساهمة الأمريكية والأطلسية في الأعمال الحربية ضد الشعب الجزائري ، وتعلن مقاطع من هذا التقرير أن كميات هامة من الأسلحة الأمريكية أرسلتها إلى الجزائر ، رغم قيام اتفاق بين الولايات المتحدة وفرنسا يقضي بإرجاع الأسلحة الفائضة ، أي غير المخصصة لتجهيز القوات الفرنسية الموضوعة تحت قيادة منظمة الحلف الأطلسي . على أن واضعي التقرير أيدوا شرعية وجهة نظر الحكومة الفرنسية ، ومؤداها : « إن التفريق بين قوات منظمة حلف الأطلسي والقوات غير الموضوعة تحت قيادة المنظمة إنما هو كيفي ، وليس هناك معدات فائضة ما دامت الدولة المنتفعة بالمعونة تحتاج إلى هذه المعدات » .

وإنه ليتعين على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تستنتج من ذلك أن حكومة الولايات المتحدة تؤيد كل التأييد استخدام العتاد الأمريكي في الجزائر ، وفوق هذا ، فما دام كل تمييز بين قوات منظمة الأطلسي والقوات الفرنسية العاملة في الجزائر كيفياً ، فإن الولايات المتحدة تعترف بأنها تؤمن كل احتياجات القوات الفرنسية في الجزائر تحت ستار منظمة الأطلسي ، وتقر بذلك ، وعلى هذا ، فكل تبرئة لساحة منظمة الأطلسي تبدو أمراً مستحيلاً .

(ز) ـ ويلاحظ من ناحية أخرى ، أن اشتراك دول الأطلسي طوال ست سنين في العمل الإجرامي جد ملموس وفعال بسبب أن قوات كل دولة وفعالياتها العسكرية تتناولها المنظمة بالدراسة بفضل الإجراء الخاص المسمى « بالفحص السنوي » فهذا الفحص الذي يسمح لدول الأطلسي أن تتبادل المعلومات الدقيقة حول برامجها العسكرية ، وأن توفق احتياجاتها الدفاعية مع الإمكانات السياسية والاقتصادية ، إنما يسمح في الوقت ذاته لكل دولة أن تقف ، تمام الوقوف ، على أهمية التدخل الفرنسي في الجزائر كماً وكيفاً ، وأن تزن درجة اشتراك المنظمة الإجرامي الفعال في حرب الجزائر . وسحابة الأعوام الستة الأخيرة ، تحقق لكل عضو في منظمة الأطلسي أن البرامج العسكرية الفرنسية الموضوعة لثلاث سنوات ، والتي تؤلف التزاماً ينبثق عن الميثاق ، لم تحترم من جانب فرنسا سواء فيما يتعلق بما يسمى (الأهداف الثابتة) أو (الأهداف المؤقتة) أو بوجه أدق لم تنسجم تلك البرامج مع الغايات الصارمة للمنظمة ، ولكنها منسجمة على أكمل وجه مع حرب الجزائر .

ومن المعلوم أن (الفحص السنوي) هو من أهم وظائف منظمة

الأطلسي ، وهو الأداة الرئيسية لتنسيق العمل الدفاعي للحلف ، ومن خلال الفحص تعرف مواطن النقص ، والعقبات القائمة ، ونقاط الضعف .

ومن ثم ، فالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعتبر أن حرب الجزائر كانت سافرة أمام أنظار كل من دول منظمة الأطلسي سواء في معطيات الإحصاءات العسكرية ، أو في الاحتياجات من كل نوع ، وتستنتج الحكومة الجزائرية من ذلك ، أن دول الأطلسي قدمت دعمها إلى فرنسا في حرب الجزائر ، وهي على بصيرة من الأمر .

(ح) ـ ولا ريب أن مسؤولية كل من أعضاء منظمة الأطلسي من جراء العدوان الواقع على الشعب الجزائري لا يمكن التملص منها ، وقد صدر بلاغ لمجلس شمال الأطلسي ، نشر في ١٩٥٦/٣/٢٧ ، جاء فيه : « **إن مجلس شمال الأطلسي كان يحاط علماً ، على الدوام ، بما تقتطعه فرنسا من القوات التي وضعتها تحت تصرف منظمة الأطلسي ، وقد درس الوضع الذي تخلفه هذه الحركات في أوروبا ، ولاحظ أن فرنسا ترى من الضرورة لصالح أمنها الخاص أن تزيد من قواتها الفرنسية العاملة في الجزائر التي تدخل في المنطقة المشمولة بمعاهدة شمال الأطلسي ، إن المجلس يعترف بما للأمن من أهمية في هذه المنطقة بالنسبة الى منظمة الأطلسي** » .

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا تجهل أن نفقات الحرب الجزائرية مدرجة في حساب المساهمة الفرنسية في (الدفاع المشترك) ، وهذا أمر جوهري يحدد المسؤولية الخطيرة التي تقع على منظمة حلف الأطلسي في الحرب الجزائرية . وإذن ، فالنفقات العسكرية التي تنفق على الأعمال العدوانية في الجزائر ليست ، من

الناحيتين القانونية والسياسية، سوى نفقات صادرة عن منظمة حلف شمال الأطلسي .

ومع ذلك ، فليس في نية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تتعرض في هذه المذكرة للمعونة المالية التي تتلقاها فرنسا سواء في نطاق منظمة الأطلسي أو في نطاق المساعدة المتبادلة (الطلبات الخارجية والاعتمادات المختلفة الخ . . .) فهذه المعونة لما تنقطع ، ولكن تلك المعونة كثيراً ما انضمت إليها مساعدة أخرى جاءتها من الدول الغربية أيضاً ، ولا سيما الولايات المتحدة التي مكنت الخزانة الفرنسية من الوقوف مؤقتاً على قدميها بعد أن أرهقتها الحرب الجزائرية التي تكلفها يومياً ثلاثة ملايين من فرنكاتها القديمة ؛ من ذلك أن الحكومة الأمريكية وبعض دول منظمة الأطلسي منحت فرنسا بتاريخ **١٩٥٥/١/٣٠** مبلغ **(٦٥٥)** مليوناً من الدولارات ، « وقد تضمنت المذكرة التي وضعها الوفد الفرنسي برئاسة (السيد جان مونه) الذي جاء إلى واشنطن للحصول على هذه المعونة ، إيضاحاً لانعكاسات الحرب الجزائرية على الوضع المالي »(*) .

ومن بين الوثائق المتعلقة بهذه المعونة ، تشير الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بصورة عابرة إلى وجود : « **اتفاق يقضي بأن تشتري الحكومة الفرنسية من الولايات المتحدة بعض التجهيزات وقطع التبديل لصالح الوحدات الفرنسية الموضوعة تحت قيادة منظمة الأطلسي والمتمركزة في أوروبا** » ، وقد بلغ الاعتماد الممنوح

(*) صحيفة (لوموند) الفرنسية ١٩٥٨/١/١ ص ١٤ .

لهذه الغاية (٤٥) مليوناً من الدولارات ، ولكن في وسع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تتساءل : ما هي الخطوات التي قامت بها الولايات المتحدة لتأمين احترام أحكام الإنفاق المذكور ، ولمنع انضمام هذه المبالغ الى مبلغ (٦٥٥) مليوناً من الدولارات المخصصة للحرب الجزائرية ؟ وقد انضمت فعلاً .

٣ ـ الدعم الديبلوماسي الذي تلقاه فرنسا من دول الأطلسي

ناقشت الدول الغربية الشؤون الجزائرية ، مرات كثيرة ، في مجلس شمال الأطلسي ، وأعربت خلال اجتماعاتها عن مساندتها الديبلوماسية لفرنسا ، وقد أفادت فرنسا من اجتماعات غربية أخرى ، طلبت خلالها تأييد حلفائها لها ، وحصلت عليه ؛ مثال ذلك ما وقع في المحادثات التي عالجت قضية الجزائر ، ودارت بين السادة : (دالس وسلوين لويد وكريستيان بينو) أثناء الاجتماع الذي عقدته منظمة حلف جنوب شرقي آسيا في مدينة (مانيل) خلال فصل الربيع من العام ١٩٥٨ ، وقد اعتادت الكتلة الأطلسية أن تدعم مراكز ومواقف الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، خلال كافة دورات جمعية هيئة الأمم المتحدة ، مما أسهم إلى حد بعيد في استمرار الحرب الجزائرية ، وعندما نستعرض سياسة كل من شركاء فرنسا الكبار في حلف الأطلسي ، يتكشف لنا التضامن الفعال لمصلحة فرنسا في حرب الجزائر ، رغم بعض الترددات الوجلة ، والعميقة ، والتي تطل من خلال هذه السياسة . والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعيد إلى الأذهان ، مثلاً ، الخطاب التاريخي الذي ألقاه سفير الولايات المتحدة (السيد دوغلاس ديلن) في باريس يوم

٢٠/٣/١٩٥٦ أمام الصحافة الديبلوماسية الباريسية ، **معلناً تأييد** حكومته لسياسة فرنسا في الجزائر .

ولكي تمحو الولايات المتحدة الأمريكية الأثر السيء الذي أحدثه في أوساط الحكومة الفرنسية استنكافها عن التصويت في الأمم المتحدة خلال شهر كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩٥٨ ، **فقد عهدت إلى** السيد (جورج ألن) مدير وكالة أنباء الولايات المتحدة ، أن يدلي بالتصريح التالي في ٢٩/٦/١٩٥٩ : « **لقد حيينا عرض الجنرال ـ ديغول ـ صلح البواسل ، والولايات المتحدة تؤيد الجنرال ديغول من غير تحفظ وذلك لوضع حد لما أسماه بالنزاع العقيم** » .

والحكومة البريطانية من جانبها لم تأل جهداً في معاضدة الحكومة الفرنسية ؛ ففي أعقاب المحادثات التي دارت (في (باريس) بين السيدين (هارولد ماكميلان) و(فيليكس غايار) نشر البلاغ التالي بتاريخ ٢٦/١١/١٩٥٧ :

« **لقد أجرى الوزيران مناقشة عامة حول مشاكل أفريقيا الشمالية ، آخذين بعين الاعتبار أن مسؤولية إيجاد حل للقضية الجزائرية تقع على عاتق فرنسا ، وبروح التضامن السائد بين البلدين أعرب الوزيران عن قناعتهما بأن على فرنسا أن تستمر في تحمل مسؤولياتها الخاصة بها في أفريقيا الشمالية ، حيث تملك بحق التقاليد مركزاً ممتازاً ، وحيث تقدم مساهمة ضرورية للدفاع المشترك عن العالم الحر** » .

وبدهي أن الحكومة الجزائرية في مقدورها أن تكتشف هنا وهناك أن التأييد الذي تلقاه فرنسا من شركائها الكبار في حلف الأطلسي ليس بتأييد غير مشروط ، ولكن هذه ألاعيب عقيمة استنفذت فوائدها

ست سنوات من حرب حقود ، وبين النوايا المفترضة والأفعال المقترفة ساحة مخضبة بدماء الشعب الجزائري .

ثالثاً : تعتبر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، أن وصف الجزائر تعسفاً بأنها (منطقة مشمولة بمعاهدة شمال الأطلسي) وإقامة قواعد عسكرية في الأرض الجزائرية ، وفي أفريقيا الشمالية ، كل ذلك من شأنه تعريض أمن المغرب بأجمعه للخطر .

لقد سبق لمؤتمر (طنجه) في نيسان ـ أبريل ـ ١٩٥٨ ، أن حدد سياسة أفريقيا الشمالية بأنها تقوم على عدم الانحياز إلى إحدى الكتلتين ، وأن السلطات التونسية والمغربية وهي تشعر بالخطر الذي تجره إليها إقامة قواعد لحلف الأطلسي فوق أراضيها ، لم تكف عن الشكوى من هذا الخطر ، وعن المطالبة بإلغاء هذه القواعد ، وبجلاء القوات الأجنبية عن أراضيها .

والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تعتبر الشعب الجزائري غير معتدى عليه إلاّ من فرنسا وحدها مدعومة من دول الأطلسي ، لا يسعها بدورها ، أن تقبل بأي حال من الأحوال ، إدخال الأرض الجزائرية ضمن منطقة منظمة شمال الأطلسي .

ونتيجة لجميع الحجج السابق بيانها ، تعلن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أنها تنقض رسمياً ليس إدخال الجزائر القسري في الميثاق وحسب ، بل الميثاق ذاته باعتباره أداة للنشاط الاستعماري الموجه حالياً ضد الشعب الجزائري بوجه خاص ، وكعامل من عوامل الخطر على أمن المغرب كله ، وتوجه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، رسمياً ، انتباه دول الأطلسي إلى أن

ما تقدمه هذه الدول إلى فرنسا من معونة مادية ضخمة ومن تأييد ديبلوماسي ، قد استتبع تصنيف حلف شمال الأطلسي نهائياً في زمرة الأحلاف الاستعمارية في نظر الرأي العام العالمي ـ وهو الشخص الثالث ـ . والدول الأطلسية ، بمثابرتها على تغذية الحرب الجزائرية بجميع الوسائل ، قد قضت على محبة الشعوب الأفريقية والآسيوية التي تزداد قناعة بأن العالم المسمى (بالعالم الحر) لا يدخر وسعاً في عرقلة انتصار حريتها واستقلالها .

والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، سوف تستخلص كل العبرة من هذه الوقوعات .

تونس في ١٩ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٦٠
فرحات عباس
رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ ، وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ ، وَأَمْرُهُم شُورَى بَيْنَهُمْ ، وَمِمَّا رَزَقْنَاهُم يُنفِقُونَ ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللهِ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴿ وَلَمَنْ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾ .

صدق الله العظيم ـ الجزء الخامس والعشرون

(سورة الشورى ـ الآية ٣٨ ـ ٤١)

قــراءات

١ ـ حزب (جبهة التحرير الوطني) .
٢ ـ (جبهة التحرير الوطني) تنظيم وإدارة .
٣ ـ تصريح (المجلس الوطني للثورة الجزائرية) ١٩٦٠ .
٤ ـ البيان النهائي (للمجلس الوطني للثورة الجزائرية) ١٩٦١ .
٥ ـ (أحمد الشقيري) يرحب (بالجزائر) في (الأمم المتحدة) .

(١)

حزب (جبهة التحرير الوطني)

وبعد ! لم تكن هناك حاجة في البداية ـ بداية الثورة ـ لتحديد شكل جبهة التحرير ومضمونها ، إذا كانت هذه الجبهة في مرحلة تكونها ، ونشوئها ، غير أنها ما لبثت أن اكتسبت صلابتها ، واشتد عودها عبر سنوات الصراع المرير ، وما أن اقتربت الثورة من نهايتها الظافرة ، حتى عقد (المجلس الوطني للثورة الجزائرية) اجتماعاً له في (طرابلس ـ ليبيا) خلال شهر حزيران ـ جوان ـ ١٩٦٢ ، وحدد أسس العمل لبناء جزائر المستقبل ، وقد ضم (برنامج تحقيق الثورة الديموقراطية الشعبية)[*] ملحقاً خاصاً (بالحزب) وذلك في إطار إعادة التنظيم الشامل لكل أجهزة الدولة ، وتضمن هذا (الملحق) ما يلي :

لتحقيق أهداف ثورة ديموقراطية شعبية لا بد من حزب جماهيري قوي وواعي .

فحزب جبهة التحرير الوطني الذي ولد في خضم المعركة ،

(*) المرجع : ملفات وثائقية (٢٤) وزارة الإعلام والثقافة ـ الجزائر ـ ١٩٧٦ ص ٤٩ ـ ٥١ .

جمع في صفوفه كل الطاقات الحية للشعب ، وتسربت إلى صفوفه عدة اتجاهات تحمل أيديولوجيات ومذاهب مختلفة ، ولقد تمت تنظيمات حسب الأولوية ، وتبعاً لأهميتها في المعركة ، فأصبح تحويله إلى حزب سياسي شيء ضروري وحتمي لمسيرتنا الزاحفة .

إن الحزب ليس تجمعاً ، لكنه تنظيمٌ يضم كل الجزائريين الواعين الذين يناضلون لصالح الثورة الديموقراطية الشعبية ، فالوحدة الأيديولوجية التي تجمع كل المناضلين قد تم تحقيقها على قاعدة العزيمة الثورية ، والمساهمة الواعية الملتزمة بالنهج والبرنامج الذي وضعه الحزب .

إن الحزب الذي هو طليعة القوى الثورية في البلاد ، يبعد عن صفوفه كل تواجد أيديولوجي مخالف وإن عملية تسجيل المناضلين يجب أن تخضع لشروط محددة ودقيقة ، لأن فعالية أي تنظيم تقاس بنوع أعضائه لا بمجموع أفراده .

وحسب الأهداف الشعبية للحزب ، فإن هذا الأخير يمثل التطلعات العميقة للجماهير ، وهذه الصفة يجب أن تتحقق في تركيباته الاجتماعية ، فالحزب يتكون في أغلبه من الريفيين والعمال بصفة عامة ، والشباب والمثقفين الثوريين . إن هذا الحزب الذي تأسس من الوحدة الأيديولوجية السياسية والتنظيمية للقوى الثورية التي تجمعها صفوفه ، يجب أن يجمع حوله وحده كل الطبقات الاجتماعية للشعب من أجل تحقيق أهداف الثورة .

الحزب منظمة ديموقراطية

يجب على الحزب الذي هو مرآة لحقائق البلد بما فيها

الإمكانيات الحية التي تحتويها ، والذي هو أيضاً وسيلة التعبير عن المتطلبات الجماهيرية ، أن يعمل على قاعدة ديموقراطية ؛ ويتطلب ذلك عملاً سياسياً متواصلاً داخل الحزب ، بتعدد اللقاءات بين القاعدة والقمة ، وبالأخص اللقاءات الدائمة للمسؤولين مع المنظمات القاعدية ، ومن خلالها مع الوطن كله ، وعلى أعضاء القيادة ـ بصفة خاصة ـ أن يكونوا حاضرين في أي مكان توجد مهام تنتظر التحقيق (التنفيذ) الذي لا يتم إلّا بتعبئة الجماهير وبالأخص في الأرياف .

إن القيادة لا يمكن أن تفرض الخط السياسي للحزب بمفردها بل تضعه انطلاقاً من آراء القاعدة واقتراحاتها ؛ فالتعبير الحر عن الآراء ، والانتقاد في إطار منظمة الحزب ، هما من الحقوق السياسية لكل مناضل ، وإن التمتع التام بهذا الحق يسمح بتجنب العمل المشتت الذي يجب أن يعاقب عليه بكل حزم ، ويعتمد العمل الديموقراطي للحزب على المبادىء التالية :

● ـ انتخاب المسؤولين على كافة المستويات .

● ـ تنظيم الاجتماعات لكل منظمات الحزب دورياً وعلى كل المستويات .

● ـ قانون الأغلبية .

● ـ منع معاقبة أي عضو ، بدون موافقة المؤسسة التي ينتمي إليها .

● ـ وجوب عرض القضية ـ في حالة حدوث خلاف على مستوى الهيئة العليا ـ في ندوة أمام القاعدة .

● ـ الأولوية للهيئة العليا على الدنيا .

علاقات الحزب بالدولة

إن الحزب هو الذي يضع الخطوط الكبرى لسياسة الوطن ، ويقترح نشاطات الدولة ، يضمن تحقيق برنامج الحزب ، في إطار الدولة ، وبواسطة مساهمة المناضلين في أنظمة الدولة ، وبالأخص في الوظائف القيادية ، فالحزب يشترط :

● ـ أن يكون رئيس الحكومة وأغلب أعضائها من المناضلين .
● ـ أن يكون رئيس الحكومة عضواً في المكتب السياسي .
● ـ أن تكون أغلبية الأعضاء في المجالس من الحزب .

لكن ، وحتى لا يتعرض الحزب للابتلاع من طرف الدولة ، يجب عليه أن يبقى دائماً محافظاً على امتيازه . وعلى هذا الأساس ، فإن معظم إطارات الحزب ، وفي مختلف القيادات ، يجب أن يبقوا بعيدين عن مؤسسات الحكومة ، والتفرغ لنشاطات الحزب ، وبهذا يمكن تجنب خطر خنق الحزب ، وتحويله مساعداً للإدارة ، وجهازاً شكلياً ، كما أوضحت ذلك بعض التجارب المؤسفة ، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا .

التكوين شرط أساسي لتطوير الحزب

إن تكوين الإطارات هو الشرط الأول لتقوية الحزب ، وضمان نجاح الثورة ، فعلى الحزب أن يحد من النقص الموجود في التكوين السياسي للمناضلين ، وهذا لا يمكن أن يتم فقط عن طريق الممارسة اليومية وتبادل الآراء في الوسط الضيق ، فالتكوين ورفع المستوى للمناضل عموماً ، هما من الأشياء الأساسية ، وبذلك يتم تلقين النهج السياسي وبرنامج الحزب ونشرهما في الأوساط الجماهيرية .

إن المناضل مطالب بأن يكون على اطلاع بالمشاكل الموجودة في حيّه ومقر سكناه (بيئته) وبذلك يساعد الحزب على استمرارية اتصاله بالشعب ، ويسمح له تكوينه السياسي بمتابعة ومسايرة التطور السياسي الوطني والدولي ، وكذلك فهم معطيات الوسط الذي يعيش فيه وتطويرها .

إن تثقيف المناضل هو عملية طويلة الأمد ، يتم تحقيقها بكيفية مستمرة وبعمق ، وإمكانيات الحزب في هذا المجال متعددة منها : الشرح الشفوي عند اللقاءات والاجتماعات ، الصحافة ، المطبوعات المتنوعة للحزب ، ولا سيما تلك التي تهتم بمنهجه السياسي وبرنامجه ، ومدارس الإطارات ، والتدريبات والاتصالات الدولية .

فتكوين المناضل هو شرط لا بد منه ، وضرورة لتثقيف الجماهير سياسياً ، ويجب توسيع هذا التثقيف وتعميقه بهدف شرح أبعاد الثورة وأهدافها . إننا لا نتمكن من تعبئة الجماهير إذا هي لم تقتنع بكل وضوح بأن مصالحها مرتبطة بتحقيق هذه الأهداف .

إن الوحدة الأيديولوجية ، والعمل الديموقراطي ، وتكوين الإطارات ، والتثقيف السياسي للجماهير ، كلها من الشروط الملحة حتى يمكن للحزب أن يمارس دوره القيادي الواضح للشعب ، وحتى يمكنه أن يجد في أوساط هذا الشعب الإمكانيات الضرورية لإنجاح سياسته يجب على الحزب أن يعتمد على المنظمات الجماهيرية في سبيل تأدية مهامه .

المنظمات الجماهيرية

إن تنوع احتياجات الوطن تعبر عنها المنظمات الجماهيرية .

والحزب يساعد على إحداث هذه المنظمات ، والمطلوب منه أن ينعشها لضمان توجيهها في إطار برنامجه الشامل ، وتأثير الحزب في الجماهير يبرهن عنه وجود مناضلين ملتزمين في صفوفه ، فالمنظمات الجماهيرية تضم الشباب والطلبة والنساء والنقابات من أجل الدفاع عن مصالحهم الخاصة ، وضمان مشاركتهم المنظمة ضمن مهام الثورة ، ويجب على النقابات بصفتها منظمات الطبقات الكادحة أن تقدم دعمها في إطار اختصاصها ، من أجل وضع وتطبيق السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، ويحترم الحزب استقلال النقابات التي ينحصر دورها في الدفاع عن المصالح المادية والثقافية للعمال . وعليه ، فالحزب الطلائعي للجماهير الشعبية هو وحده الذي يضمن التنسيق بين القوى الثورية داخل الوطن ، والاستثمار بصفة نظامية للإمكانيات والوسائل المتوافرة لدى المجتمع .

تطوير جيش التحرير الوطني

إن نهاية الحرب ، وإنشاء حزب ، وتكوين جيش وطني ، كلها عوامل تتطلب تطوير جيش التحرير الوطني . وجيش التحرير الوطني ، الذي هو منظمة عسكرية لجبهة التحرير الوطني ، يتكون من مناضلين ، وهذه الصفة النضالية هي القاعدة الأساسية للمجاهدين في جيش التحرير الوطني ؛ فالحرب هي التي أوجبت إمداد جيش التحرير الوطني بمناضلين ليجعل منهم مجاهدين ، وإن حصول الجزائر على الاستقلال أوجب ثانية عودة بعض أعضاء جيش التحرير الوطني إلى الحياة المدنية ، وإمداد الحزب ببعض الإطارات ، ويبقى الجزء الآخر ليكون نواة الجيش الوطني ، ومهمة هذا الجيش هو الحفاظ على الاستقلال الوطني ووحدته الترابية ،

كما يساهم في تعبئة الجماهير لإعادة بناء الوطن ، لكن أمام التهديدات الدائمة للامبريالية ، ونظراً لقوتها العسكرية ، يجب توفير الوسائل للشعب حتى يساهم في الدفاع عن وطنه بحيث يتوجب إنشاء (ميليشيا) شعبية عبر مختلف أنحاء الوطن وتكليف الجيش الوطني بتدريبها ، وبهذا يكون الشعب قد زود جيشه بالإمكانيات التي تساعده في مهمته الدفاعية ، كما يساعد الجيش مواطنيه في مهمة البناء والتشييد . وبالتالي ، يكون الاثنان قد ساهما في إنشاء جيش وطني حقيقي للجزائر المستقلة ، وهذه العملية يجب أن تتم بصفة عاجلة وسريعة بفضل عملية تأسيس الجيش وإحداث خلايا للحزب في صفوفه .

تعبئة الجماهير

إن طابع التخلف الذي يميز الجزائر ، وكذلك الخراب الذي خلفته سبع سنوات ونصف من الحرب ، والطابع الاستعجالي الذي تفرضه المتطلبات ، والمشاكل الوطنية ، كلها عوامل تلح باستعجال هذه الوسيلة الرئيسية في يد الجزائريين ، وسواء ما يخص مسألة الاصلاح الزراعي ومشاكلها التنظيمية ومشاكل السكن ، ومحو الأمية ، ومثلها مشاكل الصحة ، فإن الدولة لا يمكنها أن تستغني عن مساعدة الحزب لها في إيجاد الحلول لهذه المشاكل .

وعليه ، فإن جهودنا يجب أن تنصب دوماً نحو إحداث وإبقاء روح التعبئة في أوساط الجماهير وهو الطريق المؤدية إلى جعل الجزائر دولة عصرية .

فيجب المحافظة على انطلاقة شعبنا الناجمة عن الحرب ، وخلق هذا الجو الأخوي، والحماسة، ممايضمن تحقيق المنجزات الكبرى .

* * *

(٢)
(جبهة التحرير الوطني) تنظيم وإدارة

مدخل(*)

إن جبهة التحرير الوطني هي المنظمة الوطنية للشعب الجزائري في حرب الاستقلال ، وفي نفس الوقت تقوم فيه بالكفاح التحريري ، فإن جبهة التحرير الوطني تقود ثورة ، وهدفها الرئيسي هو محو النظام الاستعماري وبعث الدولة الجزائرية ذات السيادة وبناء جمهورية ديموقراطية واجتماعية .

وفي هذا الكفاح تعتبر جبهة التحرير الوطني مرشد الشعب ومحرك الثورة .

ويجب على جبهة التحرير الوطني التي حققت وحدة القوى الحية في الشعب ، هذه الوحدة التي بنيت بواسطة المشاركة الواعية لكل الجزائريين أن تسهر على تثبيت هذه الوحدة من أجل القيام بدورها التاريخي ، وتحقيق أهداف الثورة . وتقوم جبهة التحرير ـ بالدرجة الأولى ـ بالكفاح المسلح ، بفضل جيش التحرير الوطني ،

(*) المرجع : ملفات وثائقية (٢٤) وزارة الإعلام والثقافة ـ الجزائر ـ ١٩٧٦ ص ٥٥ ـ ٥٨ .

وهو يستمد قواه من طاقة الشعب .

إن المجاهدين والمجاهدات يقومون بالكفاح الوطني الذي يرمي إلى تخريب قوى العدو .

والمجاهدون في صفوف جيش التحرير الوطني الذين يحركهم نفس الإيمان الثوري هم مناضلون في جبهة التحرير الوطني ، معارون للعمل المسلح .

وهكذا فإن كل جزائري ، بالزي العسكري أو بدونه ، يشارك في جميع ميادين الكفاح التحريري . إن توطيد الوحدة الوطنية والتماسك التام بين الشعب والقوات المكافحة هي أقوى الضمانات الأكيدة للنصر. إن جبهة التحرير الوطني تكافح لإقامة مجتمع حر في الجزائر قائم على أساس الديموقراطية السياسية والاجتماعية ، وهي تناضل لتضمن للشعب الجزائري استغلال خيرات بلاده ، والتمتع بها ، وإدارتها .

إن الجزائر جزء من المغرب العربي ، وهي تنتمي للوطن العربي الذي تربطها به أربعة عشر قرناً من التاريخ والثقافة العربية الإسلامية ، والكفاح المشترك ضد الاضطهاد الاستعماري . إن كفاح الشعب الجزائري يندرج في الحركة الواسعة التي مكنت شعوب آسيا وأفريقيا من التحرر ، وهو يندرج في الحركة التاريخية لتحرير الشعوب المستعمرة ، وإن انتصار الشعب الجزائري سيساهم في تدعيم المثل العليا للسلام والحرية في العالم .

إن الأشكال التنظيمية لجبهة التحرير الوطني تتبع المهام التي يتطلبها تحرير الوطن وظروف الكفاح ، وعلى هذا فإن هذه القوانين الأساسية ليست سوى إطار عام يجب أن تندرج فيه مختلف الهياكل واللوائح الخاصة أو المحلية .

إن تطور الحرب الثورية قد أدى إلى نشأة (المجلس الوطني للثورة الجزائرية) وهو الهيئة العليا للثورة الجزائرية . إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يقوم بقيادة حزب التحرير الوطني ، هو في الوقت ذاته ، حامل سيادة الشعب الجزائري ، وبالتالي ـ صاحب السلطة الدستورية المؤقتة ـ كما أنه هو الهيئة السياسية العليا التي تسير (جبهة التحرير الوطني) .

إن هذه القوانين الأساسية التي أقرها المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، قابلة للتنفيذ فوراً ، وبما أن نظم كل هيئة سياسية يجب أن تكون نتيجة مداولات مؤتمر وطني ، فإن هذه القوانين ليس لها إلاّ طابع موقت ، وبالتالي فإن تطبيقها ينتهي العمل به عندما ينعقد مؤتمر وطني للنظر فيها .

* * *

الفصل الأول
مبادىء عامة

المادة ١ ـ إن جبهة التحرير الوطني هي منظمة الشعب الجزائري المحارب الذي يكافح في سبيل تحرير الجزائر من النظام الاستعماري ، وإقامة دولة جزائرية مستقلة ذات سيادة .

المادة ٢ ـ إن هدف جبهة التحرير الوطني هو بناء جمهورية جزائرية حرة ديموقراطية واجتماعية ، لا تكون متناقضة مع المبادىء الإسلامية .

المادة ٣ ـ ولتحقيق استقلال الوطن ، فإن جبهة التحرير الوطني تبذل جميع وسائل العمل ، وخاصة الكفاح المسلح . إن جيش

التحرير الوطني يعد جزءاً لا يتجزأ من (جبهة التحرير الوطني) وكل جندي هو مناضل في جبهة التحرير الوطني ، وكل مناضل في جبهة التحرير الوطني قابل أن يكون جندياً .

المادة ٤ ـ إن جبهة التحرير الوطني ستواصل بعد استقلال الوطن مهمتها التاريخية كقاعدة ومنظم للشعب الجزائري من أجل بناء الديموقراطية الحقيقية والرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية .

الفصل الثاني
حقوق المناضل وواجباته

المادة ٥ ـ يعتبر مناضلاً في جبهة التحرير الوطني كل جزائري أو جزائرية يلتزم ـ وفق هذه القوانين الأساسية ـ بالكفاح من أجل أهداف جبهة التحرير الوطني ، ويؤدي واجبات تحددها الهيئة التي يتبعها .

المادة ٦ ـ العضوية في جبهة التحرير الوطني فردية وهي تتم في مستوى منظمات القاعدة ، ولا تصبح فعلية إلا بعد موافقة الهيئة التي تعلوها مباشرة في الدرجة .

المادة ٧ ـ إن صفة المناضل في جبهة التحرير الوطني تتنافى مع الانتماء لأية منظمة سياسية أخرى .

المادة ٨ ـ يجب على كل مناضل في جبهة التحرير الوطني ما يلي :

آ) معرفة الاتجاه السياسي لجبهة التحرير الوطني .

ب) تطبيق قرارات جبهة التحرير الوطني ، وحمل الآخرين على تطبيقها .

ج) العمل والسهر الدائم على تماسك وحدة جبهة التحرير



رجوع الاحرار الى الوطن الحر

الوطني ، وبالتالي ، وحدة كل قوى الشعب .

د) أن يكون مثالاً يحتذى في وطنيته وصدقه وأمانته وعمله وإخلاصه وسلوكه . وفي إظهار الاحترام في علاقاته مع المناضلين والمسؤولين ، ومع من هم تحت مسؤوليته .

هـ) حفظ إرسال جبهة التحرير الوطني والتمسك باليقظة والحزم .

و) الخضوع لنظام جبهة التحرير الوطني المشترك بين كل المناضلين من القاعدة إلى القمة حيث أن احترام النظام هو الشرط الضروري للعمل والفاعلية والتماسك ، ويمنع التجريح بكل أشكاله منعاً باتاً ويعاقب عليه بشدة .

ز) حضور الاجتماعات المنتظمة للفروع التي يتبعها ، ومطالعة صحف جبهة التحرير الوطني ومنشوراتها ، وتطوير معلوماته العامة ، واستعداداته التكتيكية .

ح) محاربة كل عمل انقسامي أو جهوي .

المادة ٩ ـ طبقاً للمبادىء الديموقراطية الداخلية التي تسير عليها جبهة التحرير الوطني ، فإن لكل مناضل الحق في :

أ) عرض آرائه ووجهة نظره والدفاع عنها في اجتماع المنظمات التي ينتمي إليها .

ب) يتم تقديم أي تقرير أو مطلب أو وثيقة عن طريق السلم التصاعدي إلى الهيئات العليا ، وحتى إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، واحترام السلم التصاعدي هو واجب حتمي من القاعدة إلى القمة وبالعكس .

ج) ضمان الدفاع للمناضل عن نفسه بنفسه أو بواسطة مستشار

أمام المجالس التأديبية والمحاكم المكلفة بالحكم عن نشاطه أو سلوكه .

المادة ١٠ - كل المناضلين متساوون داخل جبهة التحرير الوطني ، ويخضع المسؤول مهما تكن درجته في السلم التصاعدي ، لمثل ما يخضع له مناضل القاعدة من الواجبات والحقوق .

الفصل الثالث
مبادىء الإدارة والتنظيم

المادة ١١ - إن جبهة التحرير الوطني تعمل حسب القواعد المركزية الديموقراطية وتنظيمها الترتيبي السلمي مكيف حسب :

- ● - الدوائر الترابية .
- ● - ميادين نشاط المناضلين .

والدوائر الترابية هي : الولاية والمنطقة والناحية والقسمة .

المادة ١٢ - بما أن السلطة الفردية وعبادة الشخصية تتعارض مع مبادىء الثورة ، فإن القيادة الجماعية مبدأ أساسي للعمل داخل جبهة التحرير الوطني . إن القيادة الجماعية تعني أنه في داخل المنظمات تتخذ القرارات بعد مناقشة حرة ، ويجب أن تبقى هذه المناقشة سرية ، والتصويت إجباري على كل الأعضاء . إن فكرة القيادة الجماعية تقتضي بأن تدافع الأقلية عن القرارات التي توافق عليها الأغلبية وتطبقها بإخلاص ، وتبلغ القرارات باسم الهيئة الجماعية .

المادة ١٣ - كل مسؤول يتحمل شخصياً تبعة نشاطه الخاص داخل المنظمة التي يتبعها .

المادة ١٤ - طبقاً للعمل الجماعي ، يعتبر أعضاء كل هيئة

مسؤولين بصفة جماعية عن نشاط هذه المنظمة .

المادة ١٥ ـ إن تنسيق الأعمال هو عنصر أساسي في سير العمل الجماعي والإدارة الجماعية ، ويجب أن يكون التنسيق مضموناً في كل الدرجات .

المادة ١٦ ـ المراقبة ضرورة حتمية لتنفيذ القرارات المتخذة ، ولكل منظمة الحق في مراقبة الفروع التي تتبعها .

المادة ١٧ ـ يطبق النظام بالتساوي على الجميع ، وهو يزداد شدة كلما كانت المسؤولية أكبر .

المادة ١٨ ـ احترام السلم التصاعدي واجب حتمي .

المادة ١٩ ـ النقد البناء والنقد الذاتي يجب العمل بهما ، ولا يمكن ممارستهما إلاّ داخل المنظمات ، وهما يمثلان عامل اصلاح وفاعلية .

المادة ٢٠ ـ اجتماعات منظمات التحرير الوطني ، يجب أن تسجل حتماً في محاضر جلسات .

الفصل الرابع

هيئات القيادة

أ ـ المؤتمر الوطني

المادة ٢١ ـ المؤتمر الوطني هو الهيئة الدستورية العليا لجبهة التحرير الوطني ، وهو يجتمع على أرض الوطن حالما تتوافر له شروط التمثيل ، ويحدد المجلس الوطني للثورة الجزائرية طريقة تمثيل الأعضاء في المؤتمر ويعين تاريخ ومكان الانعقاد وطريقة إعداده .

المادة ٢٢ ـ إن المؤتمر الوطني :

أ) يصوت على نظامه الداخلي ، ويحدد مدة جلساته ، وطريقة التصويت ، والأغلبية المطلوبة لجعل قراراته نافذة المفعول .

ب) يدرس ويصادق على تقارير المجلس الوطني للثورة .

ج) يحدد المذهب والسياسة العامة لجبهة التحرير الوطني .

د) يصادق على القوانين الأساسية ويعدلها .

هـ) يعين المجلس الوطني للثورة الجزائرية .

و) ويتمتع بكل السلطات الخاصة بإصدار القرارات ومراقبة كل منظمات جبهة التحرير الوطني .

المادة ٢٣ ـ إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، المنبثق عن المؤتمر الوطني ، والمسؤول أمامه ، يعد الهيئة العليا لجبهة التحرير الوطني في الفترات الواقعة بين دورات المؤتمر المذكور .

المادة ٢٤ ـ تركيب المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وعدد أعضائه ، وطرق تعيينهم ، كل ذلك من اختصاص المؤتمر الوطني .

المادة ٢٥ ـ إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية :

أ) يصوت على نظامه الداخلي ، ويحدد شروط عمله .

ب) يطبق قرارات المؤتمر .

ج) يناقش ويصوت على ميزانية جبهة التحرير الوطني .

د) يعين على التساوي من داخله لجان التأديب والمراقبة الادارية والمالية وأي لجنة أخرى للتحقيق .

المادة ٢٦ ـ يحدد المجلس الوطني للثورة الجزائرية كل أشكال عمله ، وطرق تصويته ، والتصويت سري في كل المسائل المتعلقة بالأشخاص .

المادة ٢٧ ـ كل عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، له

الحق في عرض أي اقتراح أو أي تقرير يتبع اختصاصه على المجلس ، وابلاغ كل الأعضاء بالأمر المعروض هو أمر اجباري .

الفصل الخامس
ترتيبات انتقالية

المادة ٢٨ ـ إن المجلس الوطني الحالي للثورة الجزائرية هو الهيئة العليا للثورة حتى انعقاد المؤتمر ، ويجب أن يعمل ثلثاه على الأقل داخل الوطن .

المادة ٢٩ ـ المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، له الحق إذا لزم الأمر في توسيع عدد أعضائه أو إتمامهم بموافقة ثلثي أعضائه الحاضرين أو الممثلين .

المادة ٣٠ ـ ان الأشياء المشتراة أو المكتسبة أثناء الثورة قد سلمت حالياً للدولة الجزائرية التي تسهر عليها ، والمجلس الوطني للثورة الجزائرية هو وحده الذي له صلاحية اتخاذ أي قرار بشأنها والتصرف فيها في انتظار انعقاد المؤتمر الوطني .

المادة ٣١ ـ مشاركة كل الأعضاء في المناقشات داخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية مطلوبة ، والامتناع عن التصويت غير مقبول .

المادة ٣٢ ـ في حالة حدوث مانع مبرر ومقبول من المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، يستطيع كل عضو أن يوكل أحد زملائه بواسطة توكيل شخصي مكتوب .

المادة ٣٣ ـ المجلس الوطني للثورة الجزائرية له الحق في استدعاء أي مناضل أو مسؤول أو خبير ، لسماع أقواله إذا كانت من

شأنها أن تنير مناقشاته .

المادة ٣٤ ـ لا يمكن للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أن يتخلى عن سلطاته القانونية مهما كانت الظروف إلّا لصالح المؤتمر الوطني .

الفصل السادس
مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية

المادة ٣٥ ـ يعين المجلس الوطني للثورة الجزائرية مكتباً مكوناً من ثلاثة أعضاء فيما بين دوراته ، وهذا المكتب قابل للتجديد في كل دورة .

المادة ٣٦ ـ هذا المكتب مكلف باستدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة عادية ، أو في دورة استثنائية بطلب ثلثي أعضاء المجلس .

الفصل السابع
ترتيبات تأديبية

المادة ٣٧ ـ كل مخالفة للنظام يرتكبها مناضل أو مسؤول ، يعاقب عليها من طرف المنظمة التي يتبعها ، ويمكن للهيئات الأعلى درجة أن تبحث المخالفة ، ولا يمكن الاستئناف في موضوع تأديبي أمام الهيئة الأعلى درجة إلّا في حالة الأخطاء الخطيرة .

المادة ٣٨ ـ يحدد النظام العام للتأديب الذي أصدرته اللجنة التي أنشأها المجلس الوطني للثورة الجزائرية الأخطاء والعقوبات وطريقة الحكم عليها .

الفصل الثامن

الموارد المالية والمادية لجبهة التحرير الوطني

المادة ٣٩ ـ تتكون الموارد المالية والمادية لجبهة التحرير الوطني من الاشتراكات والاكتتابات والمنح والمساعدات والأملاك المتنقلة أو غير المتنقلة وغيرها من الموارد ، وموارد جبهة التحرير الوطني هي ملك وطني .

المادة ٤٠ ـ كل اختلاس لأملاك جبهة التحرير الوطني من طرف المؤتمن عليها ، أو المتصرف فيها ، يعد جريمة خطيرة تستدعي الملاحقة (التتبعات) القانونية .

* * *

(٣)
تصريح (المجلس الوطني للثورة الجزائرية) ١٩٦٠

اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة عادية بطرابلس (ليبيا) من ١٦ كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩٥٩ إلى ١٨ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٦٠[*] .

وبعد استماعه إلى عرض عن نشاطات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، قام المجلس الوطني للثورة الجزائرية بدراسة معمقة للوضع العسكري ، واتخذ إجراءات هامة تتعلق بالاستراتيجية العسكرية ، وبتنظيم وتدعيم إمكانيات جيش التحرير الوطني ، ودرس وضعية شعبنا وكذلك السياسة المتبعة من طرف الحكومة الفرنسية قصد خنق الكفاح التحريري لشعبنا، واتخذ إجراءات على الصعيد التنظيمي ليجعل كفاحه أكثر فعالية . وعلى صعيد السياسة الخارجية حدد المجلس الوطني للثورة الجزائرية أهدافاً تجعل العون والسند للثورة الجزائرية من طرف البلدان المحبة للحرية أكثر تنسيقاً ، وأكثر جدية .

(*) ملفات وثائقية (٢٤) وزارة الإعلام والثقافة ـ الجزائر ـ ١٩٧٦ ص ٧٢ ـ ٧٣ ومجلة (المجاهد) الجزائرية ـ العدد (٥٩) ـ ٥ ـ شباط ـ فيفري ـ ١٩٦٠ .

وبعد دراسة الهياكل التنظيمية للثورة وملاءمتها مع الظروف الجديدة ضبط المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، التنظيمات ، وأعطى الصبغة القانونية للمؤسسات الأولى للدولة الجزائرية ، وفي هذا الإطار ، قام بإعادة تشكيل وتركيز الجهاز الحكومي ، وأوصى بإنشاء لجنة وزارية مشتركة للدفاع الوطني ضمن الحكومة تلحق بها مباشرة قيادة الأركان . ومن جهة أخرى ، أكد المجلس الوطني للثورة الجزائرية الأخذ بعين الاعتبار وعن طريق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في ٢٨ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٩ اللجوء إلى تقرير المصير ، معتبراً أن هذا اللجوء بالنسبة للشعب الجزائري ، هو إحدى وسائل استرجاع استقلاله .

وبعد اتخاذ هذا الموقف ، كان بالمستطاع أن يتحقق السلام فوراً ، خصوصاً عندما أخذت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المبادرة العملية التي تمثلت في تعيينها يوم (٢٠) تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ ١٩٥٩ خمسة من قادتها للشروع في محادثات مع الحكومة الفرنسية .

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يؤيد هذه المبادرة ، يأسف لكون الحكومة الفرنسية قد اختارت ـ للتملص من المفاوضات ـ إثارة حادثة اعتقال القادة المعينين ، متجاهلة بأن هذا الاعتقال هو نتيجة لعملية قرصنة . ورداً على هذا الاقتراح البناء ، رفضت الحكومة الفرنسية على ذلك ـ وتحت ذريعة واهية ـ الإفادة من فرصة السلام ، وفضلت مواصلة الحرب من أجل (تجديد الاحتلال الاستعماري) وذلك هو ما تبرزه كثيراً تصريحات الوزير الأول والقادة العسكريون الفرنسيون .

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، يندد بهذا التناقض الجوهري الذي يوجد بين الاعتراف (بمبدأ تقرير المصير) من جهة ، ورفض (التفاوض) ومواصلة الحرب من طرف الحكومة الفرنسية من جهة أخرى ، وهي حرب طويلة تستعد لها الحكومة الفرنسية بتجنيد دفعات جديدة وبتقوية وسائل التدمير لدى جيشها .

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، في نفس الوقت الذي يندد فيه بهذه السياسة العدوانية ، يؤكد من جديد إرادة السلام لدى الشعب الجزائري، الذي لم يضطر إلى اللجوء إلى الكفاح المسلح لإحراز حقه في الحرية والاستقلال ، إلاّ بعد أن استنفذ كل الوسائل السلمية .

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وهو متأكد من أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، لن تدخر أي جهد للوصول إلى تسوية سلمية ، يؤكد مع ذلك إرادة الشعب الجزائري في الكفاح طالما ظلت الحرب مفروضة عليه ، وطالما لم يبلغ أهدافه .

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية يوجه تحية إجلال وإكبار حارة إلى الشعب الجزائري الذي يواجه منذ أكثر من خمس سنوات أبشع ألوان الهول والتعذيب ، دون أن تلين إرادته الصلبة في الكفاح ، وينحني بكل خشوع أمام أرواح مئات الآلاف من الشهداء الذين قدموا دماءهم لتحرير الوطن الجزائري ، ويحيي المجاهدين الأبطال والشجعان في صفوف جيش التحرير الوطني الذين انتزعوا ببطولتهم وتضحيتهم اعجاب العالم ، كما يحيي الخمسمائة ألف جزائري الذين يخوضون في فرنسا كفاحاً ضد العنصرية والاستعمار ، ويشجب استعمال التعذيب الذي وصل إلى درجة من

الإتقان ، بحيث أصبح موضوع دراسة في المدارس المتخصصة للجيش الفرنسي ، ويدين أساليب (التجميع) في المراكز التي اطلق عليها اسم (مراكز الإيواء) لملايين الرجال والنساء والأطفال الذين أصبحوا بذلك عرضة للمجاعة والمرض والموت ، ويحيي عشرات الآلاف من الوطنيين المسجونين أو المعتقلين ، والمعارضين لنظام اعتقالي كشف عنه النقاب أخيراً للرأي العام العالمي بواسطة تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر كل تلك الوسائل والأساليب تكشف عن الإرداة الامبريالية . إن هذه الدول تستمر في دعمها المادي بتصميم لإبادة الشعب الجزائري ، وتلحق العار بأولئك الذين يمارسونها .

ويلح المجلس الوطني للثورة الجزائرية على أن مثل هذه الأساليب لم يكن تطويرها إلاّ بفضل تواطؤ بعض الحكومات الغربية التي ما فتئت تواصل تقديم دعمها للحكومة الفرنسية في سياستها الامبريالية . إن هذه الدول تستمر دعمها المادي والديبلوماسي لسياسة الحرب التي تنتهجها فرنسا ، وبالخصوص فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تقدم لفرنسا الإمكانيات اللازمة لمواصلة الحرب ، وتستعمل كل سلطتها لتحشد كل جهاز حلف الأطلسي ضد الشعب الجزائري ، وهكذا أصبح (الحلف) أداة في خدمة الاستعمار الفرنسي .

إن النداءات المتكررة من طرف الشعب الجزائري وشعوب أفريقيا وآسيا ، بقيت بدون صدى ، ويضع المجلس الوطني للثورة الجزائرية تلك البلدان الغربية أمام مسؤولياتها بسبب انجرارها وراء فرنسا في سياسة هي ضد مصالحها ، إلاّ أنه في الوقت ذاته يشعر

بالتأثر لما تبديه شعوب أوروبا من العطف على قضيته ، وكذلك العديد من الديموقراطيين الفرنسيين الذين سجلوا فهمهم للقضية الجزائرية .

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية يشكر البلدان العربية والأفريقية والآسيوية على المساعدة المادية والدعم المستمر الذي ما انفكت تقدمه للشعب الجزائري ، ويحيي الارتقاء والوصول القريب إلى الاستقلال من طرف الشعوب الأفريقية ، مع إيمانه بأنها ستساهم في تحرير مجموع القارة الأفريقية . إن الهياكل الأبوية للمجموعة الفرنسية لن توقف عملية تصفية الاستعمار التي لا رجعة فيها والتي ستحرر الشعوب ، وتعيد أفريقيا للأفارقة ، ويدين التهديد الذي شكلته بالنسبة لأفريقيا التجربة النووية القادمة التي ستقوم بها الحكومة الفرنسية في الصحراء .

ويولي أهمية خاصة للدعم المعنوي الذي يقدم للقضية الجزائرية من بعض الحكومات وشعوب أمريكا اللاتينية ، سليلة التقاليد العريقة للحرية ، ويقدر الدعم المستمر من طرف البلدان الاشتراكية لقضية الثورة الجزائرية ، ويعبر لها عن شكره الحار ، ويشكر في النهاية البلدان التي قبلت استقبال المجاهدين من الجرحى والمهاجرين واللاجئين والطلبة الجزائريين والمحكوم عليهم بالنفي ، ويعرب عن امتنانه العميق للمنظمات والشعوب والحكومات التي قدمت مساعدتها للاجئين الجزائريين .

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، يوجه نداء إلى كافة الشعوب ، وإلى جميع الحكومات المناهضة للاستعمار ، لتقوي دعمها لكفاح الشعب الجزائري ، ولتفرض السلام على الحكومة

الفرنسية . وفي الوقت الذي يتحقق فيه الانفراج الدولي ، وعشية مؤتمر القمة ، يتعين على هذه الشعوب وهذه الحكومات أن تبقى يقظة من أجل أن يتحقق السلام العالمي في ظل الحرية والاستقلال لجميع شعوب العالم .

وبعد أن حيا الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالتصفيق ، ختم المجلس الوطني للثورة الجزائرية اجتماعه بإنشاد النشيد الوطني للجزائر المستقلة .

تونس ١٩ ـ كانون الثاني ـ جانفي ـ ١٩٦٠

(٤)

البيان النهائي (للمجلس الوطني للثورة الجزائرية) ١٩٦١

لقد اجتمع مجلس الثورة الجزائرية في مدينة طرابلس (ليبيا) من ٩ إلى ٢٧ آب ـ أوت ـ ١٩٦١(*) .

يتقدم مجلس الثورة الجزائرية بكل إجلال واحترام إلى الشعب الجزائري ، كما ينحني بكل خشوع ترحماً على أرواح كل الشهداء الذين سقطوا في سبيل الواجب الوطني ، كما يتقدم (المجلس) بتحياته إلى (جيش التحرير الوطني) المظفر ، وكذلك لكل المواطنين الموجودين في السجون والمعتقلات والمحتشدات الاستعمارية .

وقد درس المجلس الوطني للثورة الجزائرية مختلف التطورات التي حدثت في المجال العسكري والسياسي والديبلوماسي للكفاح الوطني للشعب الجزائري ، كما درس المجلس الوطني للثورة الجزائرية آفاق مستقبل الحرب التحريرية للشعب الجزائري وصادق على النصوص المحددة للتوجيه ، والأهداف المرجوة من الثورة الجزائرية .

(*) المرجع : ملفات وثائقية (٢٤) ص ٧٤ ومجلة (المجاهد) عدد ٨٤ ـ ٢٩ آب ـ أوت ـ ١٩٦١ .

وعلى المستوى القتالي ، فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد خصص أشغاله لوسائل القتال للثورة الجزائرية ، وتعلقت قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية على وجه الخصوص بتقوية العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني ، وتجنيد الجماهير الجزائرية ، ورفع مستواها النضالي وتوجيهها السياسي والاجتماعي ، واتخذت اجراءات على المستوى الخارجي من أجل توسيع مجال نشاط الثورة الجزائرية التي التزمت بسياسة عدم البدء، وهي سياسة ترمي إلى تجنيد ما أمكن من المساندة المادية والسياسية والديبلوماسية ، وفي الوقت ذاته إضعاف السمعة الدولية للاستعمار الفرنسي .

لقد حدد المجلس الوطني للثورة الجزائرية المحتوى الديموقراطي والاجتماعي لمعركة الشعب الجزائري ، وهو المحتوى المستوحى من خط جبهة التحرير الوطني التي تمثل دليل الأمة ، وهي قيم تهدف إلى تشييد مجتمع ، وخلق اقتصاد يعمل لصالح الشعب وإنشاء نهضة ثقافية ، كما حدد المجلس الوطني للثورة الجزائرية موقف الثورة الجزائرية على مستوى المغرب العربي ، وكذلك على الصعيد الأفريقي ، والأفريقي ـ الآسيوي ، وهي المواقف التي تسعى إلى تحرير الشعوب من قبضة الاستعمار وأعوانه ومخلفاته وكل الأنظمة الامبريالية ، والثورة الجزائرية تضع كفاحها في صف حركة الوحدة المغربية العربية والأفريقية .

ولم يفت المجلس الوطني للثورة الجزائرية أن يذكر أهمية المساعدة المادية والسياسية والديبلوماسية التي قدمتها كل من الدول الاشتراكية والافريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية للثورة الجزائرية .

وإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد أكد مواقف الثورة الجزائرية تجاه مسألة الحل السلمي على أساس احترام مبدأ حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير ، ويؤكد بأن هذا الحل ممكن في إطار مبادىء الحقوق الأساسية الضامنة للوحدة الترابية للقطر الجزائري بما في ذلك الصحراء ووحدة الشعب الجزائري ، والتعاون القائم على قدم المساواة والمبني على احترام سيادة الشعب الجزائري .

يسجل المجلس الوطني للثورة الجزائرية بكل ارتياح التأييد المقدم للشعب الجزائري من طرف أغلبية البلدان الأفريقية ، وقد ناقش ودرس إمكانيات تقوية وتدعيم كفاح الشعب الجزائري من أجل الدفاع عن سيادة ووحدة وطنه بما فيها الصحراء ، وإحباط الأطماع الخارجية .

وقد درس المجلس الوطني للثورة الجزائرية مسائل التنظيم للثورة الجزائرية على ضوء التجربة المكتسبة منذ فاتح نوفمبر (١٩٥٤) كما تم تقرير تمتين وتنسيق مركزية الأجهزة المسيرة .

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد عين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وكلفها بتنفيذ هذه القرارات .

(٥)
أحمد الشقيري يرحب بالجزائر في (الأمم المتحدة)

تولى (أحمد الشقيري) الدفاع عن (قضية الجزائر) في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ، في مرات عديدة ، وعندما أعلن استقلال الجزائر ، وتوجه وفد الجزائر ليدخل الجمعية منتصراً ، وقف (أحمد الشقيري) مرحباً في كلمة رائعة ستبقى محتفظة بقيمتها التاريخية ، قدر احتفاظها بأهميتها الأدبية(*) .

* * *

ها قد جاءت إليكم الجزائر ، إنها الجمهورية الجزائرية ، الدولة الأفريقية ، المغربية العربية ، وقد حققت كامل حريتها وسيادتها واستقلالها .

ها قد جاءت إليكم الجزائر ، وقد أعلنت عشية استقلالها سياستها القومية ، وفي طليعتها الحياد الإيجابي وعدم الانحياز .

وها قد جاء إليكم وفد الحكومة الجزائرية ، إلى هذه المنظمة العالمية ، يحمل اليكم أوراق اعتماده ، كتبت في الميدان ، وما يزال غبار المعركة يملأ حواشيها .

(*) أحمد الشقيري (قصة الثورة الجزائرية) دار العودة ـ بيروت ـ ص ١٦٠ ـ ١٦٣ .

وانني أغتنم هذه الفرصة المهيبة لأعرب عن أصدق التهنئة الأخوية للجزائر ، لحكومتها ولشعبها الباسل ، إننا معتزون بانتصار الشعب الجزائري الشقيق ، فخورون ببطولته ، مبتهجون بنضاله المجيد .

ولقد أصبحت الجزائر ، وبعد زمان طويل ، معنا في هذه المنظمة العالمية ، دولة حرة كاملة السيادة والاستقلال ، ولقد كانت الجزائر إلى عهد قريب ، ولثماني سنين خلت ، واحداً من البنود التي تدرج على جدول أعمال الأمم المتحدة ، وكم وكم جرى النقاش طويلاً حول ما إذا كانت القضية الجزائرية يجب أن تدرج على جدول الأعمال ، أو تستبعد منه ، وكم أفضنا في شرح عدالة هذه القضية ، وكم أسهبنا في سرد وقائعها وأحداثها . لقد انتهى كل ذلك الآن ، وأسدل الستار إلى الأبد ، ولم تعد القضية الجزائرية ، بعد اليوم ، بنداً على جدول الأعمال ؛ إن الجزائر ، في هذا اليوم ، تتبوأ مقعدها الرفيع في المجتمع الدولي بكل جدارة واستحقاق .

إن هذا الاحتفال الرائع ، بانضمام الجزائر إلى الأمم المتحدة ، ليس من المراسم المألوفة ولا من التقاليد المعتادة ، ولا هو مجاملة تفرضها الآداب الدولية ، إن في حجم هذا الاحتفال من المعاني ما هو أجل وأرفع ، إنه يوم نقيم فيه صلاة النصر ، لانتصار الحرية والاستقلال ، إننا نعتبره يوم الشكر بالنسبة للأمم المتحدة بأسرها تقديراً لنعمة الاستقلال ، وعرفاناً لفضائل الحرية ، وتتويجاً للنضال الإنساني من أجل الكرامة والسيادة .

دعوني أؤكد لكم أني لا أقول قولي هذا شوقاً إلى الفصاحة ، أو رغبة في البلاغة ، إنه الحق لا مراء فيه ، والحقيقة لا ريب فيها ،

فلسنا نحن الآن أمام مناسبة نحتفل فيها بدخول عضو آخر إلى الأمم المتحدة ، مع جلال هذه المناسبة وروعتها ، إنها تتجاوز تكريس دولة جديدة تدخل الأسرة الدولية ، إن الذي يوشك أن يدخل هذه المنظمة العالمية ، ليس مجرد دولة فحسب ، ذلك أن في ركاب هذه الدولة ، تدخل طائفة من المبادىء الحية ، ومجموعة من العقائد النيرة ، وفيض من الذكريات الغالية ، وكنز من التضحيات والفداء ، بل سيرة مجيدة للكفاح الدامي الذي يخوض الإنسان في سبيل تحقيق ذاته وتقرير مصيره .

إن تمثال الحرية ينتصب عالياً على شواطىء القارة الأمريكية ، وهكذا تنتصب الجزائر اليوم بيننا شامخة لتعبر عن أقدس المعاني الإنسانية . إن الجزائر بترابها الغالي وشعبها الباسل تقف بيننا لتكون مثلاً للبطولة ، وتجسيداً للشجاعة ، ورمزاً للثبات والمثابرة ، وعنواناً رائعاً لإرادة الإنسان وتصميمه على العيش بحرية في عالم تسوده الحرية ، حرية حقيقية ، تحرره من الظلم والاستعباد .

وفي هذه اللحظة التاريخية ، فإنا لنذكر بعقولنا وقلوبنا الكفاح البطولي لشعب الجزائر . لقد خاض هذا الشعب العظيم معركة مريرة لا يتسع المقام لسرد سيرتها الآن ، ولست أريد أن أذكر الألوف وألوف من زهرة الأجيال الجزائرية المتعاقبة الذين قضوا نحبهم في معارك التحرير عبر مائة واثنين وثلاثين عاماً من الكفاح . . . لا ، ولا أريد أن أذكر الألوف من الضحايا الفرنسيين الذين سقطوا في الميدان ، سقطوا أبرياء ولكن من أجل قضية باطلة ، ولست أريد أن أذكر قصص العناء والشقاء التي تمرس بها شعب بكامله في نضاله من أجل الحرية ، بل انني لا أريد أن أذكر حملات التدمير والإجرام التي قامت بها الجماعات الفرنسية المتطرفة ، لتكون الدليل القاطع أن

الاستعمار في النهاية يلقى مصرعه على أيدي القوى الاستعمارية ذاتها .

أجل إننا لا نريد أن نذكر هذه المآسي التي تقشعر لهولها الأبدان ، فهذه لحظة فرح وابتهاج ، مع أن تلك المآسي وذكرياتها الرهيبة تملك علينا مشاعرنا . نحس الآن في أعماق ضميرنا أننا فرحون مبتهجون ، إن هذه اللحظة البهيجة التي نعيشها الآن تفرض علينا مشاعر الفرح ، وتفرض علينا أن نسلم أنفسنا للفرح ، وها نحن نجتمع الآن في هذه القاعة لنفرح .

ودعوني أيها السادة أقول ، من غير إساءة لأحد ، أو إهانة لأحد ، دعوني أقول من على هذا المنبر العالمي ، دون أن أخشى تفنيداً ، انه ما من شعب قد تحمل أعباء النضال ، بصبر وعزم وإيمان كما تحمل الشعب الجزائري الشجاع ، وإنني أقف الآن على هذا المنبر لأحيي في الشعب الجزائري بطولته النادرة وتصميمه الذي لا يقهر .

إني أشعر في الوقت ذاته بأنه يجب علي أن أوجه كلمة إلى فرنسا ، وإلى الجنرال ديغول بالذات ، لقد وجهت إلى فرنسا في الدورات السابقة كلمات قاسية وفي لهجة خشنة ، وإني لأعترف أن كلماتي في أوقات معينة كانت بالغة الصرامة والضراوة ، وإن تكن الحق كل الحق ، لقد كانت الظروف الصارمة الضارية هي التي فرضت تلك العبارات الصارمة الضارية .

ولكننا الآن نجد أنفسنا وجهاً لوجه أمام ظروف أخرى ، إن الصداقة مع الجزائر هي صداقة مع الأمة العربية بأسرها ، نحن مع الجزائر في السراء والضراء ، إن أصدقاء الجزائر هم أصدقاؤنا ،

وإن أعداء الجزائر هم أعداؤنا ، نحن مع الجزائر في السلم وفي الحرب، في الولاء وفي العداء ، في الشدة وفي الرخاء ، ولهذا فإن فرنسا تستطيع أن تتأكد أن عهداً جديداً من العلاقات العربية ـ الإفرنسية ينتظر المصالح المشتركة بين الأمة العربية من جانب ، وفرنسا من جانب آخر . وإن مساهمة الرئيس (ديغول) في هذا المجال لا شك أنها مساهمة عظيمة قدر الشخصية العظيمة التي يتمتع بها الرئيس ديغول . لقد كان للرئيس ديغول دوراً رفيعاً في بناء صرح الحرية ، ولا نملك إلّا أن نسجل له هذه المكرمة البارزة بكل تقدير وإعجاب ، إن الرئيس ديغول قد حرر فرنسا مرتين ، وإني أقول مرتين بكل تأكيد ، في المرة الأولى استطاع الرئيس ديغول أن يحرر فرنسا من النازية ، وفي المرة الثانية كان للرئيس ديغول دور كبير في تحرير فرنسا من الاستعمار ـ استعمار الجزائر ـ ، ولكنني أرغب أن أؤ كد أن المرة الثانية أدعى للخلود من المرة الأولى . إنه لأمر مجيد أن يحرر المرء نفسه من استعباد الغير ، ولكن الأروع والأرفع أن يحرر المرء نفسه من أن يستعبد الغير ، وانطلاقاً من هذه المفاضلة ، فإننا نزن عظمة الجنرال ديغول ، ونقوم شخصيته الرفيعة .

لقد فتحت الجزائر أبواب الأمم المتحدة على مصراعيها ، بالدماء والعرق والدموع ، بعد أن ظلت طويلاً وهي مقفلة في وجهها ، وإننا نناشدكم أن تظل الأمم المتحدة مفتحة الأبواب حتى يتيسر لجميع الشعوب أن تدخلها وهي تمارس حريتها وسيادتها واستقلالها ، يومئذ تصبح الأمم المتحدة منظمة عالمية حرة ، جديرة باسمها وميثاقها .

تشرين الأول ـ أكتوبر ـ ١٩٦٢

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الفصل الثاني

قراءات

كلمة أخيرة للناشر

حمداً لله ، فبهذا الكتاب تنتهي سلسلة « جهاد شعب الجزائر » التي كان إقدامنا على نشرها مغامرة كبيرة من نواح عدة :

١ ـ فهي تتناول في قسمها الأخير تاريخاً معاصراً ، كثير من أبطاله ما زالوا أحياء ، بعضهم في السلطة ، وبعضهم خارجها . . ولا يخفى ما في الحقيقة من مرارة أحياناً . ومع علمنا المسبق بالمحاذير أقدمنا لأنّ نظرتنا للجزائر والجزائريين أكبر مما يظن الجزائريون أنفسهم .

٢ ـ إن المؤلف فرد ، والناشر مؤسسة خاصة ، ومشاريع كهذه تقوم بها هيئات ومؤسسات ، لصعوبة البحث . والمدة اللازمة لانجازه ، وكلفته المادية . وغير ذلك مما هو معروف .

٣ ـ إنها تتناول المغرب العربي ، والمؤلف مشرقي ، والناشر دار مشرقية ، فالبحث صعب على المؤلف ، والتسويق صعب على الناشر .

٤ ـ تظهر وجه فرنسا الاستعماري القبيح ، وفرنسا اليوم تحاول تحسين صورتها ، وهي اكثر الدول الغربية مساندة للمواقف العربية . ولا حيلة لنا في ذلك فالخطأ يبقى خطأ ، وعلى المجرم ان يصحح الخطأ ويدفع الثمن .

وهناك صعوبات أخرى لا مجال لذكرها . .

ومع ذلك أقدمنا ، يدفعنا الى ذلك ما بيناه في مقدمتنا لأول كتاب في هذه السلسلة .

ومع فخرنا بما أنجزناه ، إننا ندرك أن الكمال لله وحده ، ولذلك نهيب بكل من يطلع على هذه السلسلة ويكتشف فيها نقصاً أو تقصيراً أو خطأ أن يكتب الينا ونحن على استعداد لتدارك النقص وتصحيح الخطأ ونشر النقد المخلص .

كذلك نرحب بأية وثائق أو صور تزيد البحث إيضاحاً ودقة . معتذرين عن كل تقصير أو خطأ . آملين بتلافيه في الطبعات القادمة والله المستعان ، وعليه الاتكال .

احمد راتب عرموش